وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
المركز الجامعي عين تموشنت
بلحاج بوشعيب

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة بعنوان

الحوكمـــة كآليـــة لتعزيز الثقـــة في صندوق الزكـــاة الجزائـــري

- دراسة حالـــة لولاية عين تموشنـــت -

من إعداد الطالب :

محروز عبد الله

تحت إشراف :

أ.د درويش عمار

أعضاء لجنة المناقشة

د. قريش محمد	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. عمار درويش	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. كوديد سفيان	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	مناقشا

السنة الجامعية :2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال رسول الله صل الله علية و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
في مثل هذه اللحظات سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف الا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا....

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية وخطواتنا الأولى فيغمار الحياة...

وقبل أن نمضي نقدم اسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في
الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ....

وسيكون علينا لزاما وواجبا دينيا و أخلاقيا إن نشكر من كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذه الدراسة
وإيصالها إلى طور الانجاز الأستاذ الفاضل "عمار درويش" من علمنا التفاؤل و المضي إلى الأمام و أنار طريقنا وأرشدنا للعلم والمثابرة و الذي أمدنا بالعون ولم يبخل علينا بنصائحه العلمية
وبتوجيهاته و إرشاداته السديدة فكان كريما معنا ومتفهما فلك منا أستاذنا المتميز كل الامتنان و الشكر
والاحترام وجزاك الله كل الخير

وفي الأخير اشكر كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة
وتقييم هده المذكرة.

الإهداء

أهذي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود

❖ *إلى التي حملتني تسعة أشهر في الرحم ،إلى من كانت أختي و عمتي و صديقتي إلى التي اشكوا لها همي إلى الشمعة التي أنارت لي دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة إلى الصدر الحنون و القلب الرفيق إلى أعز ما املك في الدنيا أمي "جميلة".*

❖ *إلى احلي أب في الدنيا إلى الذي صنع لي شبابي إلى من كان السند القوي في السراء و الضراء إلى من كان رمز الصمود و العطاء إلى من كان قدوة في التربية و الأخلاق أبي العزيز "بلعيد".*

❖ *إلى شريكة حياتي أم ابني ، التي ساندتني و سعت إلى نجاحي دائما ودعمتني في شتى دروب حياتي" زوجتي".*

❖ *إلى ابني الرائع و الغالي آدم إياد حفظه الله و رعاه.*

❖ *إلى أمي ثانية و أبي الثاني تحية كبيرة إلى من أصبحوا في وقت وجيز أعز ما املك والذين أهدي لهم نجاحي أمي "حورية " وأبي "محمد".*

❖ *إلى أروع الناس إلى أصحاب القلوب الطاهرة و النفوس الصافية" إخوتي" .*

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر والعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة العامة	أ- ح
الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	02
المبحث الأول : مفهوم حوكمة الشركات	03
المطلب الأول : الخلفية النظرية لحوكمة الشركات	03
المطلب الثاني : مفهوم حوكمة الشركات، محدداتها و خصائصها	06
المطلب الثالث : أهمية و أهداف حوكمة الشركات	13
المبحث الثاني :الحوكمة(نظريات ، ركائز و مبادئ ،آليات تطبيقها و الأطراف المعنية بها)	14
المطلب الأول : النظريات المؤدية ظهور حوكمة الشركات	14
المطلب الثاني: ركائز و مبادئ حوكمة الشركات	18
المطلب الثالث : آليات حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها.	21
المبحث الثالث : حوكمة الشركات في الجزائر	25
المطلب الأول : ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية.	25
المطلب الثاني : معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر	27
المطلب الثالث: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر	28
خلاصة	30
الفصل الثاني : الزكاة من المنظور الاقتصادي	
تمهيد	32
المبحث الأول : مفهوم الزكاة	33

المطلب الأول : تعريف الزكاة وأنواعها	33
المطلب الثاني: أسس فرض الزكاة في الإسلام وأهدافها	35
المطلب الثالث: خصائص الزكاة و أهميتها	37
المبحث الثاني : الأموال التي يجب فيها الزكاة و مصاريفها	39
المطلب الأول: : شروط وجوب الزكاة في المال	39
المطلب الثاني: الأموال التي يجب فيها الزكاة و الملزم بأدائها	40
المطلب الثالث: مصاريف الزكاة	47
المبحث الثالث: دور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة	52
المطلب الأول: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية	52
المطلب الثاني: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية.	55
المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في تسيير أموال الزكاة	57
خلاصة	59
الفصل الثالث : دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت)	
تمهيد	61
المبحث الأول : مديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت	62
المطلب الأول : تعريف مديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت .	62
المطلب الثاني : صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت.	64
المطلب الثالث: أنواع التمويلات المعتمدة في صندوق استثمار أموال الزكاة لولاية عين تموشنت.	68
المبحث الثاني : طريقة تحصيل و توزيع الزكاة في الجزائر.	68
المطلب الأول : طريقة تحصيل الزكاة في عين تموشنت.	68
المطلب الثاني : طريقة توزيع الزكاة في عين تموشنت .	69
المبحث الثالث : دراسة ميدانية لصندوق الزكاة لولاية عين تموشنت	70
المطلب الأول : الطريقة و الإجراء.	70
المطلب الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.	74

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات .	91
خلاصة .	97
خاتمة عامة .	99
قائمة المراجع	103
الملاحق	111

فهرس الجداول

الجدول	الموضوع	الصفحة
01	الجدول (1/3) : يوضح توزيع الزكاة في الجزائر	69
02	جدول (3-2) : توزيع أسئلة الاستبيان	71
03	الجدول (3/3) : مقياس تحليل(ليكرت الخماسي)	72
04	الجدول (4/3): معيار مقياس التحليل	72
05	جدول (5/3): حساب معامل التبات الكلى (ألفا كرونباخ)	73
06	جدول (6/3) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس	75
07	جدول رقم(7/3):يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية	76
08	جدول رقم(8/3):يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	77
09	جدول رقم(9/3): يبين توزيع العينة حسب النشاط المهني	78
10	جدول (10/3): يبين توزيع العينة حسب الحالة العائلية	79
11	جدول (11/3): يبين توزيع العينة حسب العلم بأحكام الزكاة	80
12	جدول رقم(12/3):يبين توزيع العينة حسب طريقة الدفع	82
13	جدول رقم(13/3): يبين سنوات التعامل مع صندوق الزكاة	83

14	جدول (14/3)التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة على شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.	84
15	جدول رقم (15/3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة	86
16	جدول رقم (16/3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة	87
17	جدول رقم (17/3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة	89
18	جدول رقم (18/3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة .	90
19	جدول رقم (19/3):حساب t–testلأسئلة المحور الأول	91
20	جدول رقم (20/3):حساب t–testلأسئلة المحور الثاني	93
21	جدول رقم (21/3):حساب t–testلأسئلة المحور الثالث	94
22	جدول رقم (22/3):حساب t– testلأسئلة المحور الرابع	95
23	جدول رقم (23/3):حساب t– testلأسئلة المحور الخامس	96

فهرس الأشكال

الشكل	الموضوع	الصفحة
01	الشكل (1/1) : المفهوم الحديث لحوكمة الشركات	08
02	الشكل (2/1) : خصائص حوكمة الشركات	10
03	الشكل (3/1) : المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.	12
04	الشكل (4/1) :أهمية الحوكمة بشكل مختصر	14
05	الشكل (5/1) : يمثل أهداف حوكمة الشركات	15
06	الشكل (6/1): يوضح مرتكزات حوكمة الشركات	18
07	الشكل(1/3): الهيكل التنظيمي لمديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية عين تموشنت.	63
08	الشكل(2/3): لجنة القاعدية الزكاة	65
09	الشكل(3/3): لجنة الولائية الزكاة	66
10	الشكل(4/3): لجنة الوطنية الزكاة	67
11	الشكل البياني (3-5) يبين توزيع العينة حسب الجنس	75
12	الشكل البياني رقم(3-6) يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية	76
13	الشكل البياني رقم(3-7) يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	77

14	الشكل البياني رقم(3–8) : يبين توزيع العينة حسب النشاط المهني	78
15	الشكل البياني رقم(3–9) يبين توزيع العينة حسب الحالة العائلية	80
16	الشكل البياني رقم(3–10) يبين توزيع العينة حسب العلم بأحكام الزكاة	81
17	شكل البياني رقم(3–11) يبين توزيع العينة حسب طريقة الدفع	82
18	الشكل البياني رقم(3–12) يبين سنوات التعامل مع صندوق الزكاة	83

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

شهدت نهاية القرن 20 و بداية القرن 21 عدة إخفاقات و انهيارات مالية التي أصابت عددا كبيرا من الشركات العالمية و قد أثبتت هذه الانهيارات و الفضائح المالية فشل الأساليب التقليدية ، و هذا ما دفع الجهات المعنية إلى إجراء دراسة معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوثها و لعل من أبرزها تلك التصرفات الغير أخلاقية و التلاعبات في القوائم المالية و العمليات المحاسبية من طرف الإدارة ،أمر الذي تطلب الاهتمام بالحوكمة و مبادئها للقضاء على الفساد الإداري و تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية لضمان حقوق أصحاب المصالح ، وبالموازاة مع ذلك قامت المؤسسات المالية الإسلامية بتفعيل نظام موحد للحوكمة مبني على أساس الشريعة الإسلامية يسهم في تكوين قاعدة من الثقة و الشفافية و هذا للحفاظ على مصالح أفراد و المجتمع.

تعد الزكاة موردا ماليا لا يستهان به من موارد الدولة الإسلامية، فهي جزء من نظام مالي اقتصادي في الإسلام وكذا نظام اجتماعي تضامني يساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي.

وفي وقتنا المعاصر أصبحت الزكاة تتخذ في صورة مؤسسات في شكلها القانوني لذلك هي تلعب دورا تنمويا في مختلف المجالات ، و في الجزائر بدأ الاهتمام بموضوع الزكاة الذي أصبح يعتبر إحدى الوسائل التمويلية لمعالجة المشاكل الاجتماعية و يحقق التنمية الاقتصادية ، و هذا ما دفع إلى تنظيمها من طرف الدولة الجزائرية حيث تم إنشاء صندوق الزكاة سنة 2002 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف وكانت انطلاقته الفعلية سنة 2004 الذي يهتم بتحصيل و توزيع الزكاة ، و معالجة مشكلة الفقر ، و تقديم قروض حسنة ، و هذا كله من أجل إحياء العمل التطوعي ولكن من بين أكبر المعيقات التي يواجهها الصندوق هي مشكل ثقة المزكين به ، ولذلك وجب على القائمين عليه تنظيمها تنظيما عمليا كما يجب عليهم التفكير في كيفية تعزيز جسور الثقة بينه و بين المتعاملين معه وهذا من خلال إتباع مبادئ مدروسة لتحقيق ذلك .

-الإشكالية الدراسة :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مبادئ الحوكمة في تعزيز ثقة الأفراد في صندوق الزكاة الجزائري ؟

3-الأسئلة الفرعية :

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة نذكر منها :

- ما مفهوم حوكمة الشركات ؟
- ما الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة ؟
- هل الحوكمة كفيلة لكسب ثقة الأفراد بصندوق الزكاة ؟

4-الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية السالفة الذكر والتساؤلات التي تفرعت عنها اقترحنا الفرضيات التالية:

- وجود إفصاح بكل شفافية لدى صندوق الزكاة عن نشاطاته ؛
- هناك استقلالية لصندوق الزكاة في القيام بوظائفه ؛
- توجد عدالة بصندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة ؛
- وجود عنصر المسائلة في إدارة صندوق الزكاة ؛
- يوجد إنضباط في الجهاز الإداري القائم على تسيير صندوق الزكاة.

5-حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق أهداف البحث تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في :

أولا :الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بإظهار مبادئ الحوكمة و أهميتها و حتمية تطبيقها لكسب الثقة في صندوق الزكاة الجزائري؛

ثانيا :الحدود المكانية: تتناول الدراسة البيئة الاقتصادية الجزائرية، بحيث شملت الدراسة الميدانية صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت؛

ثالثا:الحدود الزمنية: تغطي دراسة الحالة الفترة الزمنية:2020/2019.

6-أهمية الدراسة :

- يشكل موضوع البحث أحد المواضيع الحديثة التي تسعى لتحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي .
- يشكل موضوع الحوكمة الوسيلة لأنجح للحد من انتشار مشاكل الفساد و تبعاته على نشاط المؤسسات .
- للزكاة أهمية كبيرة حيث أنها تعتبر مورد تمويلي وذلك بالتقليل من ظاهرة الفقر والبطالة .
- تساهم الدراسة في توضيح مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز ثقة الأفراد من خلال التعامل مع صندوق الزكاة دون أي شكوك .

ومما سبق نستنتج الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الحوكمة و خصوصا إذا طبقت مبادئها بشكل جيد في تسيير أموال صندوق الزكاة و ذلك للأهمية البالغة لأموال الزكاة التي تعتبر مورد تمويلي للاقتصاد الإسلامي .

7-أسباب اختيار الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- الميول الشخصي للمواضيع التي تخص الاقتصاد الإسلامي؛
- أهمية موضوع الحوكمة ، و المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هذه المواضيع ،في ظل انتشار الفساد المالي والإداري؛
- بداية الاهتمام من طرف المؤسسات الجزائرية بتفعيل حوكمة المؤسسات؛
- محاولة إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث والتي تخص مواضيع الاقتصاد الإسلامي .

8-أهداف الدراسة :

- الوقوف على الجوانب النظرية للحوكمة ؛
- إظهار المكانة المهمة للحوكمة داخل الشركات ؛
- تبيان الدور الذي تمثله الزكاة كمورد مالي لأبعاده الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية؛
- مدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل مؤسسات الزكاة الجزائرية ؛
- إعطاء صورة عن تطبيق نظام الزكاة بالجزائر داخل صندوق الزكاة ، مع محاولة معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة ؛ في التأثير على ثقة المواطن الجزائري بصندوق الزكاة ومن تم التعامل معه .

9- منهج الدراسة :

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا هذه فقد اعتمدنا فيها على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: اعتمدنا في إعداد الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي والتحليلي من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالحوكمة و الزكاة وإبراز أهم المفاهيم والأدوات والمقاربات المتعلقة بالموضوع والإلمام بها بغية المرور إلى الجانب التطبيقي .
- **منهج دراسة الحالة**: لربط الجانب النظري بالواقع العلمي تم تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة حالة بولاية عين تموشنت وفي هذا الإطار تم استخدام أداة الاستبيان بهدف معرفة واقع صناديق الزكاة من هذه الممارسات أي ممارسات الحوكمة وذلك بتوجيه استبانه (أنظر الملحق رقم 01) إلى مواطنين ذات صلة بالموضوع ، ثم معالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج spss v20.

10-صعوبات الدراسة:

تعددت الصعوبات التي واجهتنا لإعداد هذه الدراسة ، ويمكن إيجازها كالآتي :

- الوضع الصحي الحالي الذي تمر به البلاد بسبب وباء كورونا كوفيد-19؛
- النقص الكبير في المراجع المتعلقة بموضوع الزكاة من الناحية الاقتصادية ، خاصة الكتب والمراجع الموجودة عبارة عن مقالات ومداخلات ؛
- عدم تزويدنا بالمعلومات والوثائق الكافية من قبل مديرية الشؤون الدينية والأوقاف.

11-هيكلة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرق في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات ، وهذا من خلال ثلاثة مباحث ،حيث سنتناول في المبحث الأول المفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة ، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى نظريات واليات تطبيق الحوكمة ، وأما المبحث الثالث فسنعرض فيه حوكمة الشركات في الجزائر ، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها الجزائر في تطبيق الحوكمة .

أما **الفصل الثاني** فسيتم التطرق إلى الزكاة من المنظور الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث ،حيث يبين المبحث الأول مفهوم الزكاة وأسس فرضها وكذا أهميتها ،أما المبحث الثاني سنتناول فيه الأموال التي يجب فيها الزكاة ومصاريفها ،في حين يتطرق المبحث الثالث إلى دور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة .

أما **الفصل الثالث** سنتناول في مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في تسيير أموال الزكاة وهذا من خلال ثلاثة مباحث ، حيث سنتناول في المبحث الأول الإطار التشريعي و التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري،أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى طرق جمع و توزيع الزكاة في الجزائر ،وأما المبحث الثالث فسنعرض فيه تقديم منهجية الدراسة الميدانية .

12-الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد الحكيم بزاوية :**

"أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر،2018- 2019

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الحوكمة ،مراحل ظهورها والياتها ومبادئ تطبيقها ، وكذلك هدفت هذه الرسالة إلى إلقاء الضوء على ماهية الزكاة ودورها الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا عرض الأموال التي يجب فيها الزكاة ومصارفها ، كما استعرض الباحث أهمية عنصر الثقة في التنظيمات المؤسساتية للزكاة ، وفي الأخير شملت الدراسة بشكل مفصل صندوق الزكاة الجزائري وعلى ضوء ما سبق تحديده من المعطيات مكن الباحث من الوصول إلى النتائج التالية: وهي أن صندوق الزكاة يعاني من مشكلة الثقة والتي تعتبر من أكبر الأسباب التي تفسر عدول عدد كبير من المواطنين عن التعامل معه ، كما أن هناك علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة وتطوير ثقة إفراد المجتمع بصندوق الزكاة الجزائري .

- **دراسة براضية حكيم و عراب سارة :**

مقال بعنوان "دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة "مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي ،تيسمسيلت ،الجزائر ، لعدد01/مارس 2017.

تعرض الباحثان في هذه الدراسة إلى مفهوم صندوق الزكاة في الجزائر و أهدافه و انجازاته و تحدياته ، كما تطرقا إلى مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ،وكذا أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية ،وأيضا أهداف حوكمة المؤسسات المالية ، واستعرضا أهمية الحوكمة في صناديق الزكاة ،ومبادئ الحوكمة في صناديق الزكاة ، وأخيرا قدما الباحثان عدة نتائج من وجهة نظرهما من خلال هذا البحث أن :

صعوبة تسيير صندوق الزكاة بالجزائر من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في ظل تزايد حصيلة الأموال به ونقص الخبرة وكذلك حاجة صناديق الزكاة إلى طرق ووسائل مشروعة لتثمير أموال الزكاة كما اعتبرا أن عنصر الثقة أهم عائق وتحد لصندوق الزكاة بالجزائر كما أشارا إلى أن التجارب بينت أهمية حوكمة الشركات وكذا أهمية الإفصاح والشفافية في دعم الثقة في الشركات

- **دراسة محمد زيدان :**

مقالة بعنوان "أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في صناديق و مؤسسات الزكاة" منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، جامعة الشلف، الجزائر،2017.

تناول الباحث في هذه الدراسة نشأة وتطور حوكمة الشركات ، كما استعرض بشكل مفصل مبادئ الحوكمة ،كما تطرق الباحث إلى أسس ودعائم الحوكمة الشرعية في صناديق الزكاة و المؤسسات المالية ، كما ألقى الضوء على فريضة الزكاة وضرورة ضبط حوكمة المؤسسات وصناديق الزكاة وفي الأخير استعرض الباحث بعض تجارب صناديق الزكاة في إرساء مبادئ الحوكمة بالإشارة إلى بيت الزكاة الكويتي وأخيرا قدم الباحث عدة اقتراحات من وجهة نظره وهي كم يلي :ضرورة حرص الدول الإسلامية على إلزام مؤسسات الزكاة على وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والشرعية ،وتحسين القائمين على صناديق ومؤسسات الزكاة بضرورة إعداد دليل للحوكمة ، تلتزم بتطبيقه وتعمل على تحديثه باستمرار ليساير التشريعات والقوانين المحلية ،

كما اقترح أيضا الالتزام بالشفافية والإفصاح عن كل العمليات التي تقوم بها صناديق ومؤسسات الزكاة ، من خلال إصدار تقارير دورية تكون في متناول الأطراف ذات العلاقة ومتاحة مواقع هذه الصناديق على شبكة الانترنت، وأيضا اقترح إنشاء مركز أو معهد للحوكمة الشرعية يساعد المؤسسات المالية وصناديق الزكاة على تطبيق السليم لقواعد الحوكمة.

- **دراسة ابتسام ساعد وخوني رابح**

مقال بعنوان "أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية "،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 46 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،مارس 2017.

تناول الباحثان في هذه الدراسة كل من مفهوم الحوكمة ، مبادئ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وأهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية كما أشار الباحثان إلى بعض نماذج حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وفي الأخير توصل الباحثان إلى الاقتراحات التالية :ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية والقانونية والتشريعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية ،احترام القواعد والضوابط التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت داخلية أو خارجية ،توسيع الدور الإشرافي للجهات الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية ليشمل الإشراف على مدى التزام تلك المؤسسات بالمعايير والضوابط الشرعية ،تأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية كأحد الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة .

ومن خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها فان أهم ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة تطرقنا بشكل مفصل للحوكمة الشركات في الجزائر ،وكذلك استعرضنا التحديات التي تواجهها الجزائر في تطبيق الحوكمة ، كما تناولنا في هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في تسيير أموال الزكاة.

الفصل الأول :
الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات من طرف الباحثين و المنظمات و الهيئات الدولية منذ عقد التسعينات نتيجة بعض التغيرات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في العالم و نتيجة الأزمات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات بسبب انتشار الفساد المحاسبي، الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية و نقص الإفصاح و الشفافية و عدم إظهار البيانات و المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية مما أدى إلى فقدان الثقة .

لذلك أصبحت حوكمة الشركات الأداة الفعالة للتأكد من الموضوعية التقارير المالية و هذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه حوكمة الشركات ،حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء و التعرف على أهم النقاط المتعلقة بحوكمة الشركات عامة وفي الجزائر خاصة مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول : مفهوم حوكمة الشركات

المبحث الثاني : الحوكمة(نظريات ، ركائز و مبادئ ،آليات تطبيقها و الأطراف المعنية بها)

المبحث الثالث : حوكمة الشركات في الجزائر

المبحث الأول:مفهوم حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من المواضيع المهمة التي يتم تداولها في الوقت الحالي على المستوى المحلي و الدولي فقد ازداد الاهتمام بها نتيجة دورها في مواجهة الأزمات المالية . وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:الخلفية النظرية لحوكمة الشركات

أولا :نشأة حوكمة الشركات:

تعود جذور ظهور حوكمة الشركات إلى التنبؤات آدم سميت في كتابه ثورة الأمم سنة 1876م التي أشار فيها إلى عدم فعالية شركات المساهمة التي يسيرها أعوان غير مالكين لها كونهم يديرون أموال غيرهم و توقع أن يكون هناك إهمال في إدارة شؤون هذه الشركات.

إلا أن الاهتمام بموضوع الحوكمة بدأ يأخذ حيزا مهما في أدبيات الاقتصاد مند عام 1932م إذ تعتبر الدراسات التي قام بها كل من أدولف (بيرل و جاردينز مينز) الأولى من نوعها التي تناولت فصل الملكية عن الإدارة حيث تم توضيح المشكلة الأساسية للإدارة التي ينجم عنها الفصل بين الوظيفتين التي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة أي يسعي كل طرف الشركة أي يسعي كل طرف إلى تعظيم منفعة على حساب الطرف الأخر[1]

و مع مرور السنوات طفت فضائح الشركات الأمريكية و التي كانت سبب فشل الرقابة المالية و انتشار الفساد المالي و الإداري مما عجل بإصدار قانون مكافحة ممارسة الفساد سنة 1977م [2]

1 – عاشوري عبد الناصر بعنوان "دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ،2015-2016 ص5 .

2- طبيبل غبد السلام و بومدين يوسف "اتفاقيات بازل 3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية" مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 العدد 19 ،2018 ص 95 .

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AIGPA) في سنة 1985م بتشكيل لجنة حماية التنظيمات لإدارية (COSO) المعروف باسم " لجنة تريداوي" و يتمثل دورها الأساسي في تحديد أسباب سوء توضيح الوقائع في التقارير المالية و تقديم توضيحات للعمل على منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية حيث قامت هذه الهيئة بأول تقرير لها سنة 1987 و الذي أكد على وضع حد لتلاعبات و هو ما يعبر بداية الاهتمام بحوكمة الشركات[1]

و كذلك نفس الأمر بالنسبة لبريطانيا حيث أصدرت سنة 1992 تقرير (كادبوري) و الذي ألزم الشركات المدرجة بتبني قواعد الحوكمة[2].

ومن أول المنظمات التي اهتمت بموضوع الحوكمة هي منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)فقد أصدرت مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999 و تمت مراجعتها مرة ثانية بموجب تكليف من دول أعضاء في المنظمة عام 2002 لتصبح جاهزة التطبيق سنة 2004 و قد شارك في دعم هذه المراجعة العديد من الهيئات الدولية على غرار صندوق النقد و البنك الدوليين و البنك التسويات الدولية BISو لجنة بازل الإشراف و الرقابة المصرفية و المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) [3]

ثانيا :أسباب ظهور حوكمة الشركات

هناك جملة من الأسباب و التداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الأحداث الدولية[4]:

خلال العقديين الماضيين وقعت الكثير من الأحداث الدولية،و ضعت قضية الحوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي و المؤسسات المالية الدولية ،و منها حالات الفشل الذريع مثل فضيحة بنك الائتمان و التجارة الدولي ،و أزمة المدخرات و القروض في الولايات المتحدة ،

1- إلهام سنوساوي بعنوان "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية " مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ،2015-2016 ص5.

2- عاشوري عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره،ص7 .

3- محمد زيدان "أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في صناديق و مؤسسات الزكاة" منتدى فقه الإقتصاد الإسلامي، جامعة الشلف، الجزائر،2017 ص 12 .

4- عمامرة ياسمينة" تطبيق حومكة الشركات في بيئة الأعمال الدولية و تحديات تطبيقها في الجزائر"،اقتصاديات الأعمال و التجارة،العدد الثاني ، أفريل 2017 ص 3.

و الفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة و أداء الشركة،و كذلك أزمة جنوب آسيا عام 1997،التي وصفت أنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للشركات و التشريعات التي تنظم نشاط العمال و العلاقات فيها بين القطاعات الاستثمارية و الشركات الحكومية ،كما انهارت شركات مثل شركة **إنرون** و التي تبعها مكتب (آرثر وأندرسون) لمراجعة الحسابات ،لقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية أيجاد معايير لأفضل الممارسات و الإجراءات في الإدارة و التنظيم و الرقابة و الإشراف الفعال على شركات المساهمة ،لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة و الالتزام بالأنظمة الداخلية و الخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات.

ب – العولمة :

يمتاز القرن الواحد و العشرون بأنه عصر العولمة التي تعني تحويل العالم إلى قرية صغيرة،و ذلك باستخدام وسائل الاتصال المتطورة التي تمكن الفرد عموما و المستثمر خصوصا من معرفة أحداث المستجدات العالمية في لحظتها ،بالإضافة لحالات التكامل و الاندماج التي تعيشها قارات كثيرة من العالم وما يرافقها من إجراءات مثل تحرير الاقتصاديات دول العالم ، هذا قد يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية تربط الشركة الأم و الشركات التابعة.

ج – العولمة الاقتصادية:

تتمثل هذه العولمة فيما تطمح إليه الحكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها و جدب رؤوس الموال ،و تعزيز فرص العمالة و تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصاد ممكنة و تنمية استثماراتها ، بالإضافة إلى تحسين و تعزيز الثقة الدولية باقتصادياتها و مؤسساتها بغرض الاستفادة ما آمكن من المؤسسات و الصناديق الدولية.

د – نظرية الوكالة:

يعتبر الفصل بين الملكية و الإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من (بيرل و مينز) أول من تناول هذا الموضوع 1932م في ندوة بعنوان"الشركات الحديثة و الملكية الخاصة"حيث أشارت الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم ، إن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية و الرقابة مما قد ينجر ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المدريين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع الملاك و تخدم أغراضهم الخاصة[1].

1- عمامرة ياسمينة ،مرجع سبق ذكره ص4.

المطلب الثاني : مفهوم حوكمة الشركات، محدداتها و خصائصها

أولا :مفهوم حوكمة الشركات:

أ- المفهوم اللغوي:

يركز هذا المفهوم على شرح المعنى اللغوي لمصطلح "الحوكمة " ،و من تم تعرف الحوكمة على أنها "عملية يقصد بها التحكم و السيطرة من خلال قواعد و أسس و ضوابط يهدف منها تحقق الرشد" و يرى البعض أن الحوكمة" تشير إلى التحكم أو المزيد من الضوابط و السيطرة "،و يرى البعض الآخر أنها لغويا تعني " نظام و مراقبة يهدف إلى تدعيم الشفافية و الموضوعية و المسؤولية.

ب- المفهوم المحاسبي:

تعرف الحوكمة عل أنها هي مجموعة من الإجراءات و الضوابط و المعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات حماية أموال المستهلكين خاصة تلك المتعلقة بالشفافية و الإفصاح عن موقف الشركة المالي.

ج- المفهوم الإداري:

تعرف الحوكمة عل أنها هي مجموعة ممارسات تنظيمية و إدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم ملتقو الخدمة و تحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمدريين.

د- المفهوم القانوني:

حوكمة الشركات تتعلق بحقوق المساهمين و الطريقة التي تتخذ بها القرارات كيفية إدارة الشركات و هي التفاعل بين مكونات وحدة واحدة و تنطبق الأفكار الخاصة بالحوكمة على أي ترابط أو تنظيم بشري[1].

هـ- موقف المنظمات و الهيئات الدولية من مفهوم الحوكمة:

*تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:

على أنها تؤطر مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس أدارتها و حملة الأسهم من أصحاب المصالح ، و هكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف و الوسائل التي تساعد في بلوغها ، و تشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى إنجاز الأهداف[2].

1- سالم بن سلام بن حميد الفليتي"حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان ،دار أسامة، عمان الأردن سنة 2010ص20و21.

2- صالحي محمد "التدقيق الداخلي و دوره في رفع من تنافيية المؤسسة"، مطبعة رماح ،عمان الأردن ،السنة 2016،ص67

*تعريف لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات كابوري سنة 1992 :

حوكمة الشركات هي النظام الذي بمقتضاه تدار المنظمة و تراقب[1].

*كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"

*كما عرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة:على إنها الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها و تركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة مساهمين و أصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية و كيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.

و من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نلخص مفهوم حوكمة الشركات على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين و حماية مصالحهم[2].

1-علاء محمد شوقي إبراهيم "تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القهرة مصر،السنة 2015 ،ص 19 .

2- صالحي محمد، مرجع سبق ذكره ص67

الشكل رقم(1/1) :المفهوم الحديث لحوكمة الشركات

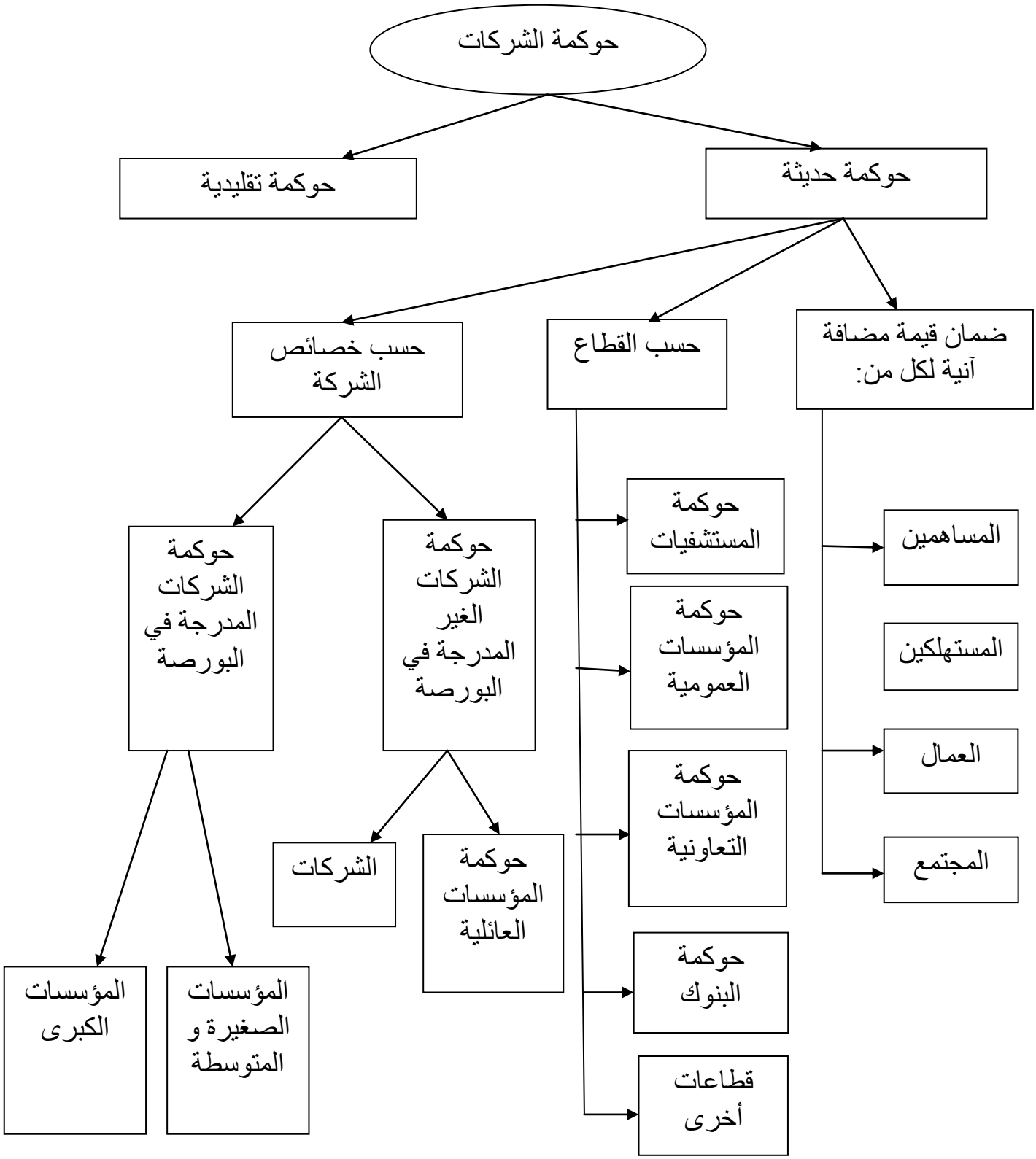

المصدر : محمد الشريف بن زاوي" حوكمة الشركات و الهندسة المالية"،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية مصر ،السنة 2017،ص55

ثانيا :خصائص حوكمة الشركات[1]:

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية وإذا غاب أحدها فقد المفهوم معناه، والمتمثلة في ما يلي:

1-الانضباط:

أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة ، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة، والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة.

2-الشفافية:

أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون أي تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة.

3-الاستقلالية:

أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة، و لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

4-المساءلة:

أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

5- المسؤولية:

أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة، والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم،ووجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

6- العدالة:

أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح، ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

1- حماد طارق عبد العال "حوكمة الشركات (مفاهيم،تجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)"،الدار الجامعية،مصر الإسكندرية،2005،ص23.

7- المسؤولية الاجتماعية:

أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة،والامتناع من التعامل مع الدول التي يفتقد قادتها الشرعية،والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.

الشكل رقم(2/1): خصائص حوكمة الشركات

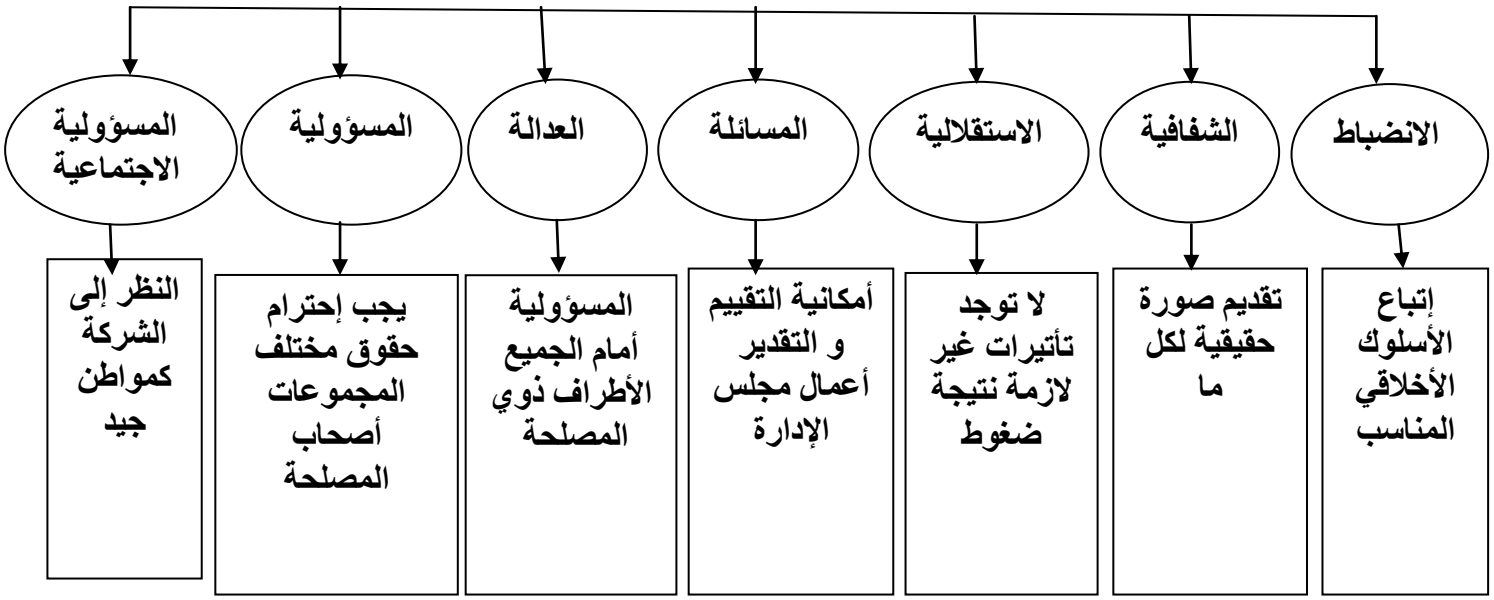

المصدر: طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص23.

ثالثا :محددات حوكمة الشركات

أ– محددات الخارجية:

و هي التي تنبئ بوجود مناخ عام جيد للاستثمار في دولة ما ،و يتمثل البيئة التي تعمل من خلالها البنوك و الشركات و التي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى وتشمل هذه المحددات مالي:

* القوانين التي تنظم كفاءة الأسواق كقوانين سوق المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة الاحتكار، قوانين الإفلاس.

* كفاءة النظام المالي، البنوك و الأسواق المالية في تمويل اللازم للمشاريع.

* درجة تنافسية أسواق السلع و عوامل الإنتاج.

* فعالية الهيئات و الأجهزة الرقابية في تنفيذ الرقابة صارمة على الشركات .

بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل : المدققين،المحاسبين، المحامين الشركات المدرجة في السوق المالي.

تعتبر المحددات الخارجية مهمة في تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، وهذا ما يقلل من تعارض بين العائد الاجتماعي للشركة و العائد الخاص لها[1].

ب– محددات داخلية:

تشتمل على قواعد و الأساليب التي تطبق داخل المنظمات ،و التي تتضمن هياكل إدارية سليمة توضح كيفية إتخاد القرارات داخل المنظمات و توزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف بتطبيق حوكمة المنظمات ، مثل مجالس الإدارة ، المساهمين و أصحاب المصالح ، و كذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض المصالح بين الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين عل المدى الطويل[2].

و يجب أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية ،هي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة و النظام السياسي الاقتصادي بها و مستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد ، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي تعمل في نطاقه المنظمات و يضم على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي و درجة المنافسة ،و يعتمد إطار حكومة المنظمات أيضا على البيئة المجتمعات التي تعمل فيها المنظمة ، والتي أيضا يمكن أن يكون لها أثر على سمعتها في الأجل الطويل [3]

---

[1]– خرخاش جميلة"اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة الجزائر،2018،ص41

2– سليماني إلياس"حوكمة الشركات"، مجلة البدر جامعة بشار، العدد09، السنة 2011،ص245 و 246.

3 - سليماني إلياس"حوكمة الشركات"،مرجع سبق ذكره. ص 246

شكل رقم(3/1) : المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.

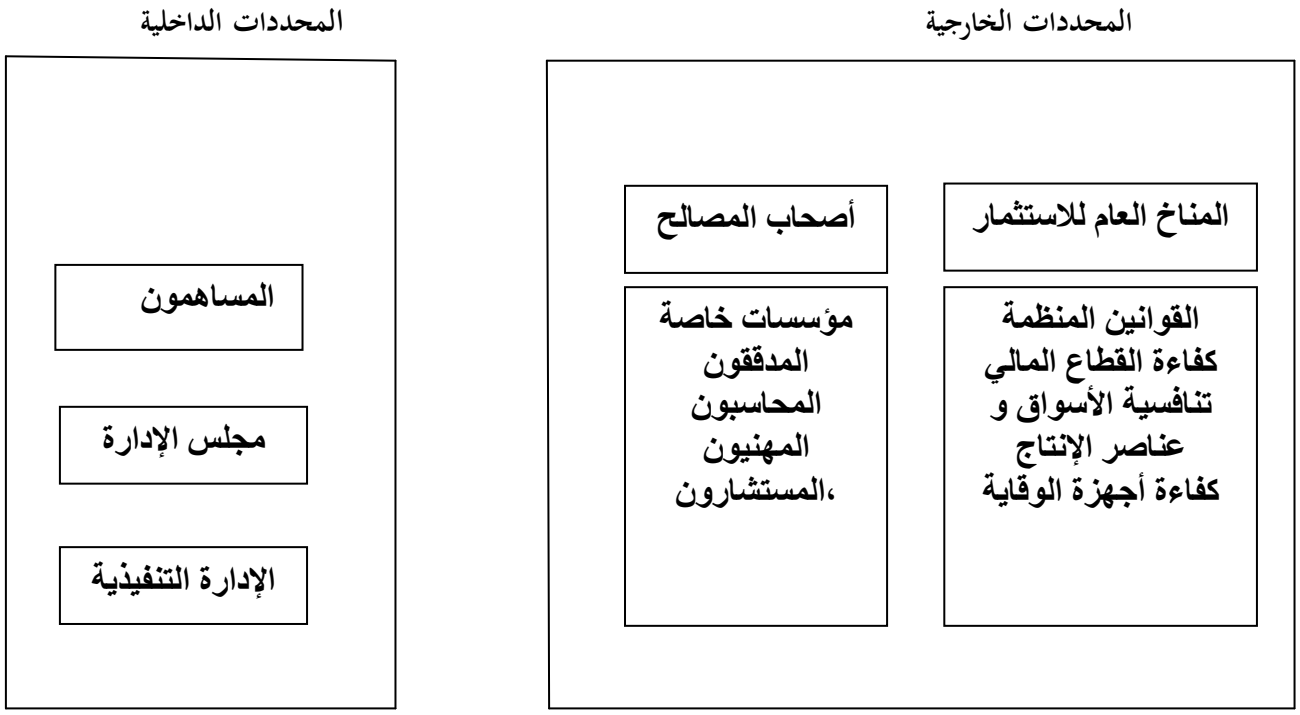

المصدر :كردوسي أسماء "محاضرات في حوكمة الشركات" ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2019/2018،ص11

المطلب الثالث: أهمية و أهداف حوكمة الشركات

أولا :أهمية الحوكمة:

تعاظمت أهمية الحوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات فتزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لما تحققه من زيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة و يضاف إلى ذلك أن تطبيق حوكمة يحقق المزايا التالية [1]:

❖ بالنسبة للاقتصاد:

تساهم حوكمة الشركات في نمو وتعدد الشركات, التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،ولها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل، و زيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

❖ بالنسبة للشركات:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل, وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء, بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال,الحصول على التنويع لازم بتكلفة أقل للتوسع فينشطها و تقليل مخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

❖ بالنسبة المستثمرون وحملة الأسهم:

تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة فيغير مصلحة المستثمرين،وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل[2] :

حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل،

[1]– عبد الرزاق حسن الشيخ "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين ، 2012،ص15

[2]– زبيدي بشيروسعيدي يحي "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ،الجزائر،2015- 2016 ،ص16و17

وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

❖ بالنسبة أصحاب المصالح الآخرين:

تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين وموردیها ودائنيها وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية, فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام فيرفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية [1].

الشكل رقم (5/1):أهمية الحوكمة بشكل مختصر

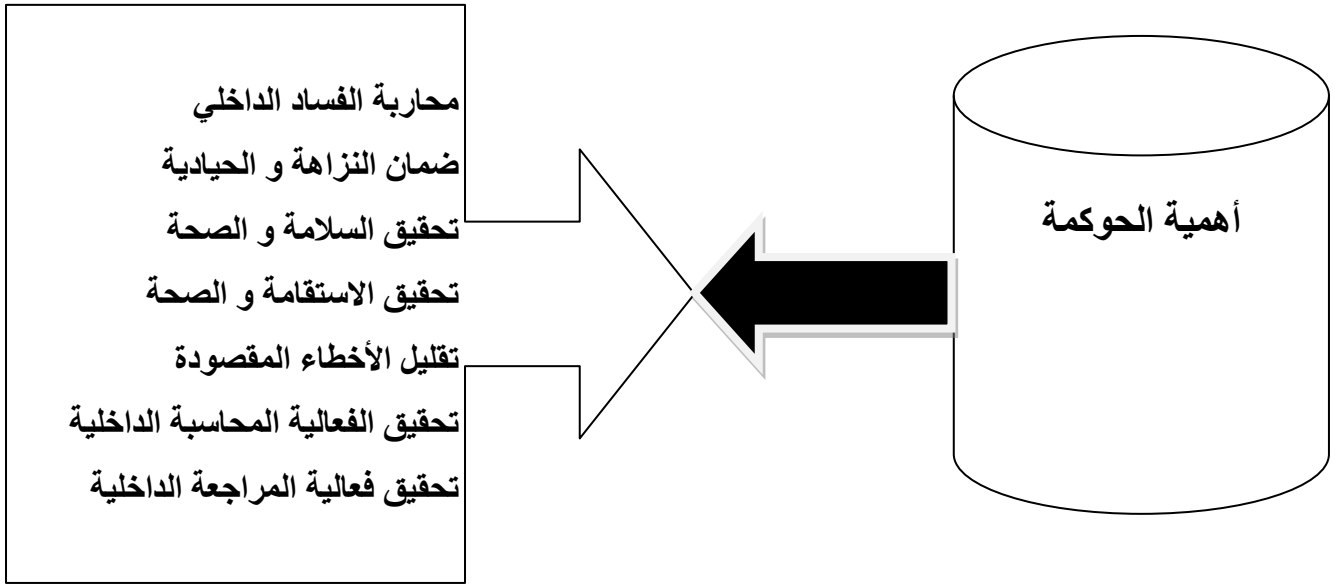

المصدر:حاتم رياض مصطفى أصلان " مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ""، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ،فلسطين ، 2015،ص29

[1]- زيبدي بشيروسعيدي يحي ،مرجع سبق ذكره ص17

ثانيا :أهداف حوكمة الشركات

- ✓ الشفافية اللازمة لمحاربة الفساد بكل صوره.
- ✓ زيادة ثقة المستثمرين سواء كانوا من الأجانب أو من المحليين في المؤسسات التي تطبق الحوكمة .
- ✓ جدب الاستثمارات و الحد من الهروب رؤوس الأموال
- ✓ تحقيق الإستقرار و المصداقية في القطاعات المالية على المستوى المحلي .
- ✓ تحقيق العدالة و المساواة لحماية المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى.ضبط العلاقات الإدارية مختلف الأطراف .
- ✓ إحداث التوازن المطلوب بين المصالح.

و من هنا فإن الحوكمة تستهدف إلى تحقيق الشفافية و الإفصاح و حق المسائلة كما يمكن للمنشآت من تحقيق أهدافها و أهداف الأطراف أصحاب المصالح من خلال الإلزام بالقوانين و الأنظمة و مراقبة الإدارة للحد من لاستغلال السلطة و الحد من الفساد بكل صوره[1].

شكل رقم (6/1):يمثل أهداف حوكمة الشركات

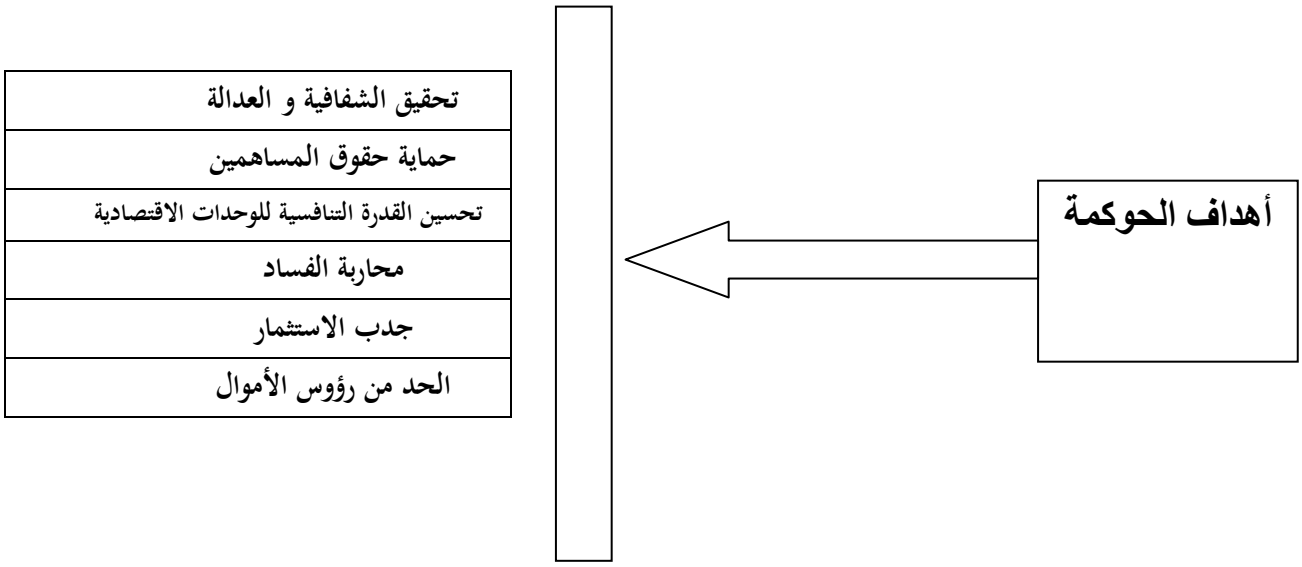

المصدر :،صالحي محمد، مرجع سبق ذكره

[1]–زينب حسان النابلسي و خالد أرشيد الجعافرة "أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الاسلامية الاردنية "،المجلة العربية للادارة ،العدد4، جامعة البلقاء، الاردن ،ديسمبر 2017،ص224

المبحث الثاني : الحوكمة(نظريات ، ركائز و مبادئ ،آليات تطبيقها و الأطراف المعنية بها)

تعتبر حوكمة الشركات من أبرز الموضوعات التي حازت اهتماما دوليا خاصة من قبل الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التعاون الدولية ،صندوق النقد الدولي ، و التي سعت للتوصل إلى وضع ركائز و مبادئ لحوكمة الشركات وما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظريات المؤدية ظهور حوكمة الشركات

أولا :النظريات المؤدية لظهور الحوكمة الشركات[1]

أ– نظرية حقوق الملكية:

يعتبر(ألسين و ديمسيتز)(1972) المؤسسون الفعليين لنظرية الملكية ،حيث عرفوا المؤسسة من خلال العلاقات التقاعدية فنظريتهم تبحث على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية .و قد صنف كل من(فوروبوتن و بيجوفيتش) (1972) حقوق الملكية عموما إلى ثلاثة أصاف :حق استعمال المواد، حق استغلال المواد ،حق بيع المواد.

و تعتبر النظرية النيوكلاسيكية تقسيم هذه الحقوق على مجموعة من الأطراف يخفض من كفاءة المؤسسة،ففي حالة المسير نفسه مالك للمؤسسة،فإن عملية التسيير تكون ناجحة و تنخفض النزاعات ،ولكن المشكل يكون لما يوجد انفصال بين الملكية و التسيير، فيتم تقسيم للحقوق يكون للمسير حق الاستعمال ، أما الاستغلال و البيع يكون من حق المالك.

ب– نظرية الوكالة :

نعني بنظرية الوكالة علاقة الوكيل التي تنشأ عن قيام الأصيل (بمعنى الملاك) بتفويض العمل لجهة أخرى أي الوكيل(بمعنى الإدارة) لكي ينجز الأعمال أو المهام بالنيابة عنه.تستند هذه النظرية على المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة و العمل على لفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري و مالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة، كما تطرقت هذه النظرية إلى مختلف المشاكل المترتبة عن انفصال الملكية عن التسيير و دوافع المفاضلة في الاختيار بين الطرق المحاسبية وظيفية الإفصاح عن المعلومات، وتعين مراجع الحسابات.

ج– نظرية أصحاب المصالح:

تطورت نظرية أصحاب المصالح منذ 1970،و يعتبر العالم فريمان (1984) مؤسسها و الذي أقترح نظرية للشركة

[1]– بلبركاني أم خليفة "آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية "،مجلة التنظيم والعمل ، العدد الخامس ، جامعة معسكر ،الجزائر ، ص من 2 إلى 10

ندمج مساءلة مجموعة واسعة من أصحاب المصالح :العمال ،الدائنين، الزبائن،الجمعيات،الهيئات المهنية،المؤسسات المصرفية،باقي أفراد المجتمع فالنظرية تركز على تحقيق المنافع لكل أصحاب المصالح ولا توجد أولوية لمجموعة عن أخرى ، ورفضت فكرة أن المؤسسة وجدت لتعظم ربح المالكين فقط، وهي تحاول تجاوز مشكلة الوكالة.

د– نظرية التجدر:

المسير ركيزة إجراء القرار ،له ميزة التحكم في المعلومات و يقدر على إحداث عدم التماثل في المعلومات يمكن أخد القرار بعدم زيادة ثروة المساهمين ،و يقوي مكانته الداخلية هذا يجعله متجدر في المؤسسة ولا يمكن عزله بسهولة من قبل المساهمين أو مجلس الإدارة.

جاء بنظرية التجدر كل من أمريكيان(فيشني و شليفر) يرون أن المسير له إمكانية الالتفاف حول آلية المراقبة الخاصة بنظرية الوكالة مفهوم التجدر يغطي في الحقيقة نوعين من الإستراتيجية:

- الإستراتيجية الشخصية التي تهدف إلى الانسجام مع المحيط.
- الإستراتيجية الشخصية التي تهدف إلى وضع موانع من أجل دفاع المسير عن مكانته، أو ما يسمى بالإستراتيجية الوقاية أو الدفاع.

و يعبر كل من (مورك و شليفر و فيشني) أن المسير يرغب في التجدر تمكن أن يوجه استثمارات المؤسسة في النطاق الملائم ،حيث تكون الاستثمارات :

- الاستثمارات بالتنوع.
- استثمارات النمو.
- شراء المردودية.

هـ– المنظور الذي يعتمد عل الثقة:

قدم (فوكوياما) شرح لنجاعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يسمح بتحديد العلاقة السببية بين آلية الثقة و التعاون هما عنصران جوهريان يجددان الحكم من أجل خلق القيمة والازدهار حيث عرف الثقة أنها التوقعات التي يمكن أن تتم في مجموعة ،تحكمها سلوك منظم ،نزيه ، و متعاون ، استنادا إلى المعايير المشتركة من قبل أعضاء المجموعة[1].

[1]- عبد الحكيم بزاوية "أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر،2018– 2019ص25

المطلب الثاني: ركائز و مبادئ حوكمة الشركات

أولا : ركائز حوكمة الشركات

شكل رقم(6/1) : مرتكزات حوكمة الشركات

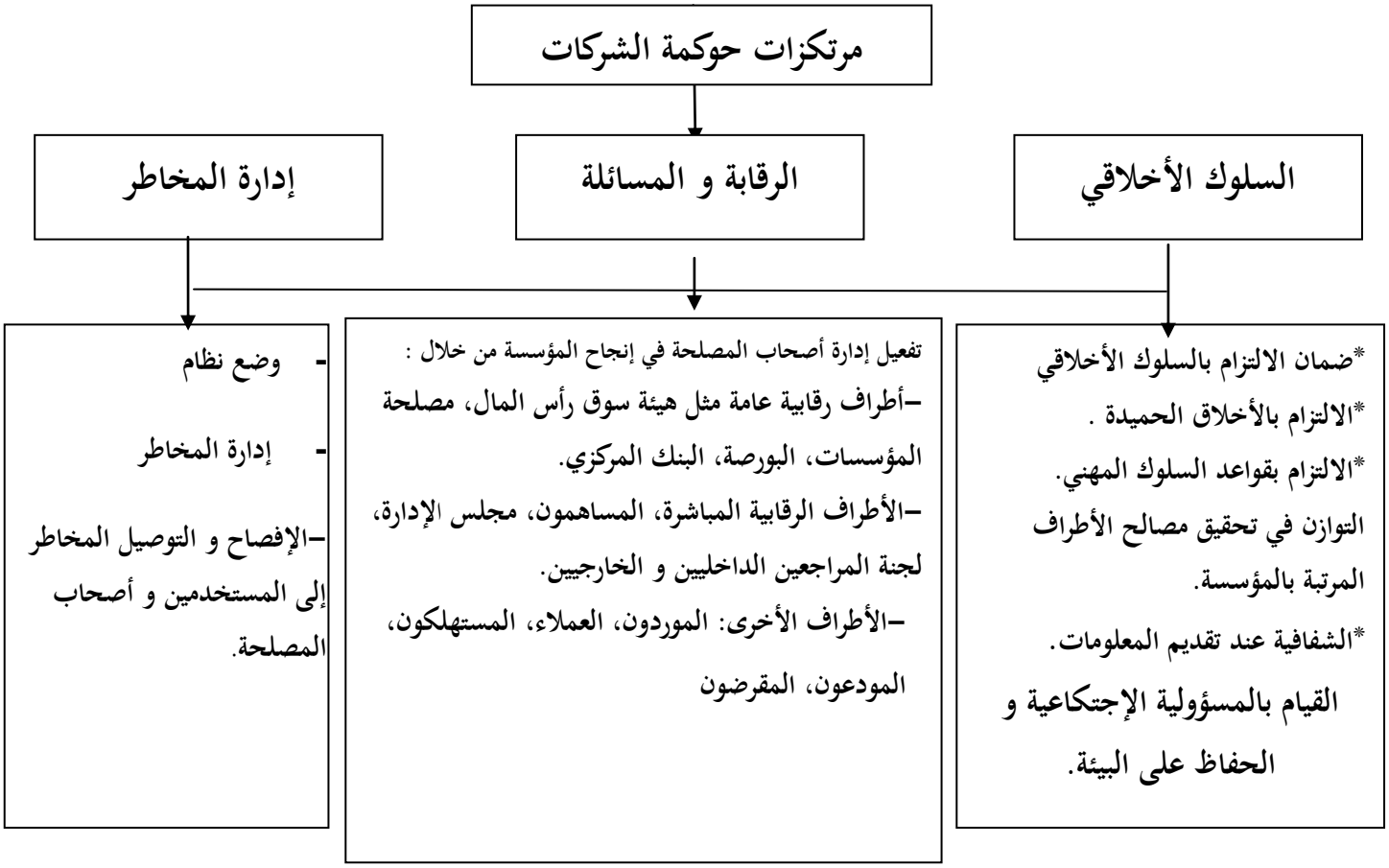

المصدر: حاتم رياض مصطفى أصلان ،مرجع سبق ذكره ص 36

ثانيا : مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تحقق أفضل قدر من الحماية و التوازن بين مصالح مديري الشركة و المساهمين فيها و أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها ، و قد تم صياغة ستة مبادئ لحوكمة الشركات من قبل كل من صندوق النقد الدولي ،و البنك الدولي بالمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD2004):

✓ **المبدأ الأول:ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**[1]:

يركز هذا المبدأ على حتمية أن يشجع إطار حوكمة الشركات على الشفافية و كفاءة الأسواق و أن يكون متوافقا مع حكم القانون و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية.

وفي ضوء ذلك يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي :

* ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ،و نزاهة الأسواق ،و على الحوافز التي يخلقها للمشاركين في الأسواق ،و تشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية و الفعالية.

* ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية و التنظيمية التي تأثر على ممارسة الحوكمة الشركات ،في نطاق اختصاص تشريعي ما ،متوافقة مع حكم القانون ،و ذات شفافية ،و قابلة للتنفيذ.

* ينبغي أن تكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات ،في نطاق اختصاص و محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

* ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية السلطة والنزاهة لأداء واجباتها بطريقة متخصصة و موضوعية فضلا عن أن أحكامها و قراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب و بشفافية مع توفير الشرح التام لها

✓ **المبدأ الثاني : حماية حقوق المساهمين**

ويتمثل هذا المبدأ في أنه ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والتي تتمثل على سبيل المثال في تأمين أساليب تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم ، الحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة ، والمشاركة في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج أو إصدار أسهم جديدة ،ويتحقق هذا المبدأ من خلال مايلي:

1- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.

[1]- علاء محمد شوقي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

2- حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

3- الحصول على المعلومات المختلفة .

4- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية .

5- الحصول على حقوقهم في الأرباح.

✓ **المبدأ الثالث :المعاملة العادلة للمساهمين**

ويؤكد على أنه ينبغي أن تتضمن مبادئ الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين ، والمساهمين الأجانب ، مع تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم ،ويتحقق هذا المبدأ من خلال :

1- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات .

2- المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين .

3-الدفاع عن حقوق القانونيين .

4- الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمدريين .

5- التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم [1].

✓ **المبدأ الرابع :حقوق أصحاب المصالح**

وفي هذا السياق ينبغي عل إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح ينشئها القانون و أن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في خلق الثروة ، و فرص العمل ،و استدامة المنشآت.

✓ **المبدأ الخامس : الإفصاح و الشفافية**

يجب على المؤسسات الإفصاح الكافي وفي الوقت المناسب لأصحاب الحسابات الاستثمارية والجمهور عن المعلومات المتعلقة بحسابات الاستثمار التي يديرونها ،ويتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب المصالح حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجودات وإستراتيجية الاستثمار واليات دعم العوائد [2].

[1]- هاني محمد خليل "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ،2009،ص33.

[2]- ابتسام ساعد وخوني رابح "أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية "،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 46 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،مارس 2017 ،ص561.

✓ **المبدأ السادس :مسؤولية مجلس الإدارة**

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه و الإرشاد الإستراتيجي للشركة و الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة عل المجلس و محاسبة مجلس على مسؤوليته أمام الشركة و المساهمين.

إن الهدف الأساس من تطبيق مبادئ الحوكمة هو ضمان تماشي أهداف إدارة المؤسسة مع أهداف المساهمين ،فوجود نظام عادل للحوكمة سيكفل توافق أهداف المساهمين مع أهداف إدارة المؤسسة و يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقه.

فمبادئ الحوكمة الصادر عن OECD وفق النسخة المستحدثة2004 ،تهدف إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة،بحيث يمكن للبلدان ذات الثقافات المختلفة الاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية و تفصيلية بشكل مرهق و يمكن تطبيق مبادئ بغض النظر عن مستوى تركز الملكية ،أو نموذج التمثيل في مجلس الإدارة أو إتباع القانون المدني أو العام في البلد المعني[1].

المطلب الثالث :آليات حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها.

أولا : آليات حوكمة الشركات

أ– آليات داخلية:

- **مجلس الإدارة:**

يعد مجلس الإدارة أحسن أذات لمراقبة سلوك لإدارة فهو يتكون من أفراد منتخبين الّذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية هي العمل وفق مصالح ملاك الشركة من خلال الرقابة و السيطرة على المدريين في المستوى التنفيذي الأعلى إذ أنه يحمي رأسمال المستثمر في الشركة من سوء استعمال من قبل الإدارة و ذلك من خلال صلاحياته القانونية في التعيين و إعفاء و مكافآت الإدارة العليا كما أن مجلس الإدارة يشارك في فعاليات وضع إستراتيجية للشركة و يقدم حوافز مناسبة للإدارة و يراقب سلوكها و يقوم أدائها [2]

كما يجب أن يتصف أعضاء المجلس بالأمان و النزاهة و الشفافية العالية بالإضافة إلى امتلاك خبرات و معارف و مهارات و كذا تمتع برؤية إستراتيجية واسعة.

[1]– يوب امال "مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية " ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ،العدد 1،جامعة 20أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر ، 2017ص 91.

[2]– كردوسي أسماء ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

- **المراجعة الداخلية:**

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية آلية مهمة من آليات الحوكمة لأنها تعزز بزيادة قدرة أصحاب المصالح على المسائلة كما تضمن مصداقية من خلال الأنشطة التي يقوم بها المدققين الداخليين و العدالة لتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة و تقلل من مخاطر الفساد المالي و الإداري فقد أكد (كادبوري) على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع و اكتشاف الغش و التزوير و لتحقيق هذه الوظيفة يجب أن تكون مستقلة و تنظم بشكل جيد و تسند إلي تشريع خاص بها [1]

- **لجنة المراجعة:**

هي هيئة منبثقة عن مجلس الإدارة و تتكون من أعضاء غير التنفيذيين يتوفر لديهم درجة عالية من استقلالية و ذو خبرة في مجال المحاسبة و المراجعة يحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققين الداخليين و الخارجيين إذا اقتضى الأمر ذلك و هي مسئولة عن :

* مراجعة الكشوف المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة .

* التوصية بتعيين و مكافأة و إعفاء المدقق الخارجي.

* مناقشة نطاق و طبيعة الأولويات في التدقيق.

* مناقشة مع المدققين الخارجيين أية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء التدقيق .

* مناقشة مع المدققين الخارجيين و الداخليين فعالية نظام الرقابة الداخلية و الخارجية في الشركة و إدارة المخاطر فيها

* الإشراف على وظائف التدقيق الداخلي و مراجعة التقارير التي تقدمها و النتائج التي تتوصل إليها و تقديم توصيات للإدارة لإتحاد إجراءات لازمة [2]

[1] – عبد الحكيم بزاوية مرجع سبق ذكره ،ص30

[2] – كردوسي أسماء ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

ب- الآليات الخارجية:

- منافسة سوق الخدمات و سوق العمل:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أهم آلية مهمة لحوكمة الشركات حيث أنه إذا لم تقم الإدارة بواجبها بشكل صحيح أو أنها غير مؤهلة فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس المجال و بالتالي تعرض للإفلاس بحيث أن سوق منافسة سوق يهذب سلوك الإدارة و خاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري للإدارة العليا [1].

- **التدقيق الخارجي:**

يمثل التدقيق الخارجي حجر زاوية لحوكمة الجيدة للشركات المملوكة للدولة إذ يساعد المدققين الخارجيين على تحقيق المساءلة و تحسين من نوعية الكشوف المالية و العمليات في الشركة و يغرسون الثقة بين أصحاب المصالح و المواطنين بشكل عام .[2]

- **الإدماج و الاستحواذ:**

يعتبر الاندماج و الاستحواذ أحد أشكال دمج الأعمال للشركات و التي ينص عليها بعض القوانين للشركات و الذي بدوره على الحكومة تتبعها.

- **التشريع و القوانين:**

حيث يؤثر التشريعات و القوانين على عملية الحكومة ،و ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ،بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.[3]

[1] – الهام سنوساوي ،مرجع سبق ذكره ،ص55

[2] – الهام سنوساوي ،مرجع سبق ذكره ،ص55.

3– أمينة فداوي "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة برج باجي مختار ،عنابة ، الجزائر ،2013-2014 ، ص43

ثانيا :الأطراف المعنية بحوكمة الشركات.

1- المساهمون :يعتبر المساهمون الطرف الذي يقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكية الأسهم و هذا مقابل الحصول على أرباح لاستثماراتهم و تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل و هم لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم [1]،

إن اهتمام المساهمين و تحقيق أهدافهم يكون من خلال لإسهام في اختيار أعضاء مجلس الإدارة بصفة جيدة و حسن اختيار مجلس للإدارة العليا لإدارة شؤون الشركة ضمن القوانين و السياسات المطلوبة .كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن المساهمين صغار و يشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في الشركات المساهمة 2.

2- مجلس الإدارة :

هم من يمثل المساهمين و كذلك الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح أو مجلس الإدارة باختيار المدريين التنفيذيين و الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المنشأة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين 3

3- الإدارة:

تعتبر الإدارة هي الطرف المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم تقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة و تعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم الأرباح و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين4

1- ماهر أسامة نايف شبير "أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ،أكتوبر 2017،ص33.

2- عدنان قباجة ومهند حامد وابراهيم الشقاقي "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2008،ص34

3- هاني محمد خليل، مرجع سبق ذكره ، ص28.

4- بن زغدة حبيبة "دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،2018- 2019، ص47

4- أصحاب المصالح :

و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء و الدائنين و الموردون و الموظفون ،و يجب الملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديها مصالح قد تكون متقاربة و مختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة المنشاة على السداد في حين يهتم العمال و الموظفون على مقدرة المنشاة على الاستمرار[1].

المبحث الثالث: حوكمة الشركات في الجزائر

لقد أصبح تطبيق الحوكمة اتجاها دوليا، و بما أن الجزائر ليست بمعزل عن العالم فرغبة منها في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي كغيرها من الدول النامية،بذلت مجهودات لبناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسين مناخ الاستثمار و السعي لانفتاح اقتصادها ، وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول:ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية.

أولا : عرض عام حول ميثاق الحكم الراشد الجزائري:

في شهر جويلية سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات و قد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة و خلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد الميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسات كأول توصية و خطوة عملية تتخذ و قد تفاعلت كل من الجمعية حلقة العمل و التفكير حول المؤسسة و منتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة بتوجهها إلى مشروع و من تم ضمان تنفيذ بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس و متعدد التمثيل و لقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام و الخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات و مؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة الشركات في الجزائر، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنت كل من جمعية كير للحوكمة و اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات CARE الجزائري و قد اعتمد هذا الدليل في إعداده استنادا لمبادئ حوكمة الشركات المعتمد من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ضمن إصدارها سنة 2004 بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات و مؤسسة التمويل الدولية و يتطلب من الجمعيات المحلية و قد تفاعلت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بدعمها للمشروع و رعايته كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات و

[1]- بن زغدة حبيبة، مرجع سبق ذكره ، ص48

المؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولي و برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كدا المنتدى لحوكمة المؤسسات و قد وجه هدا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- ✓ مجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة .
- ✓ المؤسسات المساهمة في البورصة و تلك التي تتهيأ لذلك.

و يطمح هذا الميثاق إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحكم الراشد ضمن بعد و دائم للمؤسسات الجزائرية و كدا تفعيل حوار واسع المدى حول الخطوات المستقبلية التي يمكن إتخادها في هذا المجال ضمن المحاور الكبرى المكرسة في آليات الشراكة الجديدة للتنمية فيما يخص الحكم الراشد .[1]

ثانيا : عرض فحوى ميثاق الحكم الرشد للمؤسسة الجزائرية:

يتضمن الميثاق جزأين و ملاحق كما يلي :- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد ضروريا في الجزائر كما أنه يوضح أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية.- و يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي تبنى عليها الشركات فمن جهة يغرض العلاقات بين مختلف أجهزة التسيير على مستوى الشركة(الجمعية العامة ،مجلس الإدارة و المسيرين)،و من جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الأخرى كالبنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات و أساليب نقل الملكية.

- ويختم الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات و نصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها كقائمة مرجعية لممارسة التقييم لإدارتها[2].

[1]- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، إصدار 2009،ص 13

[2]- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص17

ثالثا: مبادئ ميثاق الحكم الراشد الجزائري

يقوم ميثاق الحكم الراشد الجزائري على أربعة مبادئ هي:

* **الإنصاف**:تنويع الحقوق و الواجبات بين الأطراف الفاعلة و كذا الامتيازات و الالتزامات المرتبطة لها بطريقة منصفة.

* **الشفافية**:هذه الحقوق و الواجبات و كذا الصلاحيات و المسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة و جلية للجميع.

* **المسؤولية**:مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة و ليست مقسمة.

* **التبعية**:كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة له[1].

المطلب الثاني : معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر[2].

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها و تتمثل فيما يلي :

أ – المصدر الداخلي:

يتمثل في عدم الفصل بين الملكية و الإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية،فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يملك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة ،ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة و كفاءة و فعالية في إدارة الشركة ،و يندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

*** مجلس الإدارة:**

عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة و مهمة الإدارة التنفيذية و مسؤوليات إدارة الشركة و مستوى الرقابة ،وعدد اجتماعات المجلس.

*** أعضاء مجلس الإدارة:**

عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية ،ومن خبراتهم و تفهمهم لعمل الشركة.

[1] – ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص27

[2] - عمامرة ياسمينة ،مزجع سبق ذكره ، ص 11

*** لجان مجلس الإدارة:**

و أهمها لجنة التدقيق ، ولجنة المكافآت و الترشيحات، و مدى فعاليتها و استقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

ب – المصدر الخارجي:

و هو المناخ الاستثماري العام في الدولة و مدى توافر القوانين و التعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي ،الذي يضمن تطبيق الحوكمة في الشركات و إعطائها صفة الإلزام و عدم تعارضها مع هذه القوانين.

المطلب الثالث:تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر[1]

يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ – الفساد:

عادة ما يرتبط الفساد بغياب الحوكمة ،و ينتج عنه العديد من الآثار السلبية و الخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية،إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية ،تزداد سوء تخصيص الموارد، و التحدي الأكبر الذي يواجه مطبق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسئولة أساسا عن محاربة الفساد ، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية ،و ذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

ب – الممارسة العملية و الديمقراطية:

إذا كانت الاقتصاديات النامية و الصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم و فعال ،فإنها في إطار السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد الديمقراطية و التي من آثارها الإيجابية:

– تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية و الحرية ،و التي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للإنفراد بالسلطة ، و ذلك يعمل على تضييق نطاق الفساد و الآثار السلبية الناجمة عنه.

– تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية و التشريعية للقيام بواجباتها الرقابية و التشريعية باستقلالية تامة،و دون أية ضغوط.

[1] – زعرور نعيمة و السبتي وسيلة و وئام حمداوي " ،تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر "مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،العدد01،المركز الجامعي تسمسيلت ، الجزائر ،مارس 2017، ص212

ج – احترام سلطة القانون:

لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون و هكذا هو حال الحوكمة ، فلن تكون هناك فعالة و رشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها و تحميها ، و تأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، و قد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية ،لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة ،حتى لا يحدث فصل بين القانون و تطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح ،التحديد،الالتزام بالتطبيق،الثواب و العقاب....الخ.

د – إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:

أن عمليات التواطؤ و الفساد التي تتم بين مجالس الإدارة و كبار المدريين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح ، و لكنها تضر أيضا بالشركة و مستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات و السياسات التي تعني بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.[1]

1- زعرور نعيمة و السبتي وسيلة و وئام حمداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص212

خلاصة:

تعد الحوكمة من الحلول التي ساعدت الدول على تجاوز الأزمات التي مست شركاتها وبنوكها وأثرت على أدائها ،وهو الأمر الذي عزز دور الحوكمة وأظهر أهميتها ، فالشركات التي تدار جيدا يكون أداؤها متميزا وهذا ما يفسر وجود علاقة بين الحوكمة والأداء الجيد إذ تعتبر الحوكمة انعكاس لنوعية الإدارة .

وبهذا فان تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد أصبح ضرورة حتمية باعتبار أن حوكمة الشركات أصبحت نظام مهم وأساسي في الشركة ، إذ تعتبر الأسلوب الأنجع الذي يحقق التوازن بين أصحاب المصالح والشركة فقد كانت الحوكمة ومازالت الترياق المضاد لأغلب المشاكل التي تعاني منها أغلب دول العالم والحل الأمثل للأزمات الاقتصادية العالمية ،فهي تعمل على توفير عناصر الإدارة السليمة للشركات وتفعيل تطبيق الأدوات الرقابية والإشراف عليها ،هدفها توفير الشفافية في المعلومات وإضافة المصداقية والثقة للمعاملات فللحكومة مزايا تجعل منها أداة فعالة لإدارة وتنظيم أعمال الشركات وهدا سبب كافي يدعو الجزائر إلى ضرورة تبني مبادئ الحوكمة ،كأداة لمعالجة ما تعاني منه أغلب المؤسسات الجزائرية من فساد مالي وإداري، فهي تعد أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية .

الفصل الثاني
الزكاة من المنظور
الاقتصادي

تمهيد :

الزكاة عبادة مالية يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل ، شرعت لسد حاجات الفقراء والمحتاجين ،ومواساتهم بما يحقق كفايتهم ، فقد جعلها الله حقا لهم وليس منة من أحد ، كما جعلها الله فرضا على الأغنياء ، ليزكي بها نفوسهم وأموالهم وليطهرهم من الشح والرذيلة

كما أن الزكاة تلعب دورا هاما في تأثير على النشاط الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية من الجوانب المختلفة وبكافة أبعادها : الاقتصادية ، الاجتماعية ،السياسية ....فان الزكاة أحد أهم المصادر التمويلية لذ تعتبر موردا ماليا لا يستهان به ، ومصدرا من مصادر الدخل نظر لتنوع حصيلتها، واختلاف معدلاتها و شموليتها لمختلف الأموال .

ومن أجل الوقوف على الجوانب الفقهية والاقتصادية للزكاة بشيء من التفصيل، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول:مفهوم الزكاة.

المبحث الثاني: الأموال التي يجب فيها الزكاة و مصاريفها.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة

المبحث الأول :مفهوم الزكاة

الزكاة وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي، وتخفيف الفقر، فقد أوجب الله تعالى أن يعطي الغني الفقير حقا مفروضا من ممتلكاته، فهي تطهر النفس من الشح والبخل وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول:تعريف الزكاة وأنواعها

أولا: تعريف الزكاة

- لغة:

الزكاة هي الطهارة والنماء و البركة و الصلاح والزيادة الريع و صفوة الشيء و الصدقة زكاة و الزكاة صدقة يفترق الاسم و يتفق المسمى و سميت الصدقة زكاة لأنها سبب النماء و البركة وأصلها طهارة لأن هدفها تطهر المال و قضاء حاجة الفقير.

- شرعا:

الزكاة قدر معلوم من أموال المعينة مخصصة إلى مصاريف معينة و تفرض في الأموال النامية فعلا أي القابلة للنماء و منها النقود و الموجودات الأخرى ما عدى التي يتم اقتناؤها لغير التجارة كالموجودات الثابتة من العقارات .[1]

- اصطلاحا:

تعتبر الزكاة حق الله تعالى في أموال المسلمين لتزكية النفس و المال وتطبق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله على للمستحقين. [2]

وفق المفهوم الاقتصادي :

الزكاة هي البديل الذي يقدمه النظام المالي الإسلامي عن الضريبة و بدون خدمة أو نفع معين حيث أن الزكاة تحقق التوازن و الاستقرار المطلوب الذي عجزت الضريبة عن تحقيقه و هي فريضة مالية تقطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص عامة أو أفراد قسرا و بصفة نهائية و تستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم و الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للإسلام .[3]

---

[1] – عبد العزيز قاسم محارب " اقتصاديات الزكاة الشرعية و تطبيقاتها العملية "، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر سنة 2015 ص 19-20.

[2] – –شعبيب حمزة و غاليب عمر"تقييم آلية توزيع الزكاة بين مكافحة ظاهرة الفقر و تمويل المشاريع الاستثمارية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة ،20-21 ماي 2013 ،ص1.

[3] – شعيب حمزة وغاليب عمر ،مرجع سبصق ذكره، ص 2.

ثانيا : أنواع الزكاة:

- زكاة المال :

تجب زكاة المال على الشخص البالغ العاقل لأنها عبادة لا تجب أصل الإيمان و لا تجب عل العبد لأنه لا يملك ،و يرى البعض أنها تجب في المال للصبي و المجنون يؤديها عنه وليه و لا يشترط النية لأنها دين الله تعالى و هي تتعلق بالمال من الزروع و الثمار و الأنعام و عروض التجارة [1].

- زكاة الأبدان:

وهي زكاة التي تخرج عند الفطر من رمضان [2]أضيفت الزكاة إلى الفطر لأنه سبب وجوبها و قيلة لها الفطرة كأنها من الفطر هي الخلقة

***حكمها:**

زكاة الفطر هي مشروعة للرفق بالفقراء باغنائهم عن السؤال في يوم العيد و إدخال السرور عليهم في يوم يسر المسلمين بقدوم العبد عليهم و تطهير من وجبت علية بعد شهر الصوم من اللغو و الرفت و قد "روى أبو داوود عن بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال رسول الله صل الله عليه و سلم زكاة الفطر طهارة للصائم من اللغو و الرفت و طعمه للمساكين من أداها قبل الصلاة هي زكاة مقبولة و من أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات"[3].

[1]- عبد العزيز قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

[2]-محمد دمان دبيح "مؤسسة الزكاة و دورها الإقتصادي"مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014-2015،ص16.

[3]- وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية "رقى – زكاة الفطر "الموسوعة الفقهية ،الجزء الثالث و العشرين ،طباعة ذات السلاسل ،الطبعة الثانية ،لكويت ، 1992،ص 335-336.

المطلب الثاني: أسس فرض الزكاة في الإسلام وأهدافها

أولا : أسس الزكاة

*أساس التكاليف و العبودية و الخضوع و الاستسلام لله رب العالمين و تعمير الكزن على ضوء منهج الله تعالى و أن الإنسان لم يخلق إلا لعبادة الله تعالى حيث تقتضي هذه العبودية الاستجابة لأوامر الله تعالى و الانتهاء عن نواهيه مكان فرض الزكاة نابعا من حقوق وواجبات هذه العبودية منبثقا من مبدأ الاستسلام الله رب العالمين و تطبيقا لمعنى الإسلام.

*أساس الاستخلاف في الأرض بأن المسلم مستخلف في ماله لأن لأم المال لله تعالى و لكن الله تعالى استخلفنا في الأموال و لذلك يذكرنا الله تعالى بهذا الاستخلاف عند طلب الإنفاق حيث يقول الله تعالى " و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " فالمسلم الذي يلتزم بدفع الزكاة تنفيذا لأمر الله سبحانه و تعالى يجسد مبدأ الاستخلاف في الأرض و المال.

*أساس الأخوة الإسلامية حيث أن المسلمين في نظرة الإسلام إخوة تفوق إخوتهم أخوة الدم و النسب و من مقتضي الأخوة التعاون و العطاء و البذل و الإنفاق و الإخاء يقضي أن يعطي المسلم أخاه المسلم أن لم يأخذ منه و" شبه الرسول صل الله عليه و سلم المؤمنين الصادقين بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى الجسد بالسهر و الحمى" فالزكاة تجسد هذه الأخوة حيث يأخذ من أغنياء و ترد إلى الفقراء لسد حاجاتهم و عوزهم[1].

*أساس التكافل الاجتماعي يقضي بأن يقوم المجتمع الإسلامي على تكافل حقيقي و يكون كفيلا ضامنا لأخيه الفقير من خلال مشاركته معه و مساهمته في رفع حاجته و يكون الجميع متعاونين بحمل بعضهم بعض[2].

ثانيا :أهداف الزكاة

*أهداف دينية[3]:

الزكاة تطهير و تزكية لنفس المؤدي للزكاة تطهره من وثنية المال و تزكيه بتحقيق معنى التوحيد في نفسه كما أن الزكاة تعتبر علاجا لأبرز الغرائز لدى الإنسان ألا و هي الشح بما في يده ورغبة في الاستئثار بالخيرات و المنافع دون غيره

[1] – علي محي الذين القره الداغي "بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة الزكاة و الضريبة في الفقه الإسلامي و القانون " من الموقع الإلكتروني في 2020/04/09: http://www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=325

2– دغفل فاطمة و بن رجم عبد الغفار ومنصوري حمزة" الصيغ التمويلية لاستثمار أموال الصندوق الزكاة الجزائري" ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع ، جامعة المسيلة ، ص 232.

[3] – سلطان بن محمد علي سلطان "الزكاة تطبيق محاسبي معاصر "،دار المريخ للنشر،الرياض ، المملكة العربية السعودية ،1986،ص 17.

من البشر فالمؤدي للزكاة يتخلى عن غريزة الشح و يصل إلى الفلاح ان دفع الزكاة يمثل انقيادا و طاعة لأمر الله سبحانه و تعالى فالمؤمن لا ينتظر الأجر و التواب من المستفيد من الزكاة دائما و إنما من رب العباد.

*أهداف اجتماعية:

فرض الإسلام الزكاة على الأغنياء من أجل القضاء على الفقر و حتى ييسر للعامل عملا و يضمن للعاجز عيشا كريما و يقضي عن القارض دينه فالزكاة تحرر آخذها من الحاجة و ذل المسألة من أجل المحافظة على كرامة الإنسان الذي كرمه الله باعتباره أحد أفراد المجتمع الإسلامي فالغني بإعطائه جزءا من ماله عن طيب نفس يشعر بأنه جزء من المجتمع الذي يعيش فيه و يدرك دوره الهام في إسعاد الآخرين و المستحق للزكاة يشعر أنه عضو في المجتمع الإنساني الكريم.

*أهداف اقتصادية:

الزكاة كما هي تطهير للنفس و تزكية لها هي كذلك تطهير لمال المزكي إن أموال الزكاة التي يحصل عليها الفقراء تساعد في خلق القوة الشرائية لهم و هذا ينعكس على الغني نفسه فزيادة الطلب على السلع و الخدمات الضرورية سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج هذه الضروريات و هي التي يتم غالبا إنتاجها بواسطة وحدات اقتصادية مملوكة للأغنياء كما أن انتقال جزء من أموال أغنياء إلى الفقراء يؤدي إلى زيادة منفعتها فهذه الأموال و هي في حوزة الأغنياء تكون ذات منفعة حدية منخفضة و بانتقالها إلى الفقراء تزداد منفعتها الحدية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية و ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع ككل و بما أن الزكاة تأخذ من الأغنياء و تعطى إلى الفقراء تعد نوعا من أنواع توزيع الثروات و هذا ما يحققه تقارب الطبقات و يحول دون تكديس الأموال في يد جزء قليل يتحكمون في اقتصاد البلاد و هدا ما يوضح لنا الأثر الهام للزكاة هي البنيان الاقتصادي للدولة الأمر الذي يجعله اقتصادا إسلاميا قويا و ناميا ومستقرا.

أهداف سياسية:

لقد أعطى الإسلام للدولة الحق في جباية الزكاة وتوزيعها على مصاريفها و هذا لعدم تمكن الأفراد في أغلب الأحيان من صرف أموال الزكاة بطريقة فعالة تستهدف السياسة العليا للدولة الإسلامية كما أن تخصيص جزء من الزكاة إلى مصرف المؤلفة قلوبهم يحقق عدة أهداف مثل مسألة المجتمعات الإسلامية المغلوبة ،كما يوفر مصرف الدولة الإسلامية الأموال التي تساعدها عل بناء جيش و قوة لمحاربة العدو و الدفاع عن المقدسات الإسلامية...الخ [1]

[1]- سلطان بن محمد علي سلطان ، مرجع سبق ذكره، ص 19-20- 21.

المطلب الثالث: خصائص الزكاة و أهميتها.

أولا : خصائص الزكاة

- ❖ شمول فرض الزكاة على جميع الأموال النامية تقريبا التي بلغت النصاب سواءا كانت للمالك المكلف أو غير المكلف.
- ❖ صغر معدل الزكاة يجعلها قادرة على إعادة توزيع الثروة بين فئات الشعب المختلفة خلال سنوات محددة.
- ❖ تحسب الزكاة رأسيا و يتم توزيعها أفقيا تحسب الزكاة في المال إذا بلغ النصاب و ما زاد عن ذلك تتصاعد معه الزكاة بالحساب على النحو ما يقدره الفقهاء.
- ❖ عدم جواز دفع الزكاة للأغنياء و الأقوياء المكتسبين (بصفة الفقر و المسكنة)
- ❖ تكرار الزكاة السنوي يجعلها أداة دائمة للإعادة توزيع الدخل و الثروة[1].
- ❖ الزكاة ليست عملية من أعمال البر بل هي ركن أساسي من أركان الإسلام و فريضة إيمانية تتمتع بأعلى درجات الالتزام الخلقي و الشرعي[2].

ثانيا :أهمية الزكاة[3]

- أهمية الزكاة على الفرد:

* تربي الزكاة نفس الإنسان المسلم على الامتثال على الطاعة و شكر الله عز و جل.

* تعتبر إخراج الزكاة من الدلائل الإيمان بالله تعالى فعندما يضحي المسلم بماله طمعا في أرضاء الله و تقرب إليه هذا دليل على إيمانه.

*إن إخراج الزكاة تعتبر تطهيرا لنفس المسلم من الهوى الشديد لحب المال فعندما يقوم الإنسان بإيتاء الزكاة فإنه يكبح هوى النفس.

[1]- بشير مهيدي و محمد بن ميمون " أثر تطبيق الزكاة في اعادة توزيع الدخل " مجلة بيت المشورة ،العدد4 ، الدوحة قطر، أبريل 2016،ص337 – 338.

[2] – لشلاش عائشة و قدوري هودة صلطان "أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة "الملتقى الدولي حول :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 3-4 ديسمبر 2012، ص379.

[3]- أحمد محمد أحمد أبو طه "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي واعادة توزيع الدخل " كلية الشريعة والقانون ، جامعة الازهز ،2014 ،ص 494-499.

*إخراج الزكاة تعد تربية للنفس على خشية الله و إخلاص له و استشعار المراقبة الذاتية و المحاسبة في الآخرة و الأيمان أن الله تعالى مطلع و رقيب على كل شيء لقوله تعالى "إن الله على كل شيء رقيب"

*تعتبر الزكاة دواء الشافي للنفوس من الحقد و الكراهية و مطهرة لها من الشح و البخل و الطمع و مربية على الصدق و الأمانة و بذل التضحية ة العطاء.و بذلك تطيب النفوس المزكين و مستحقي الزكاة و تحرر عبادة المال.

- أهمية الزكاة على المجتمع:

*تحقيق الضمان الاجتماعي: للفقراء و المساكين حق في أموال الأغنياء و ليس تفضيلا و هذا التضامن لا يقتصر على المسلمين فقط بل يمتد حتى إلى غير المسلمين.

*الزكاة تساهم في تحقيق التأمين الاجتماعي وهذا من خلال الغارمين، الطي أصابته مصيبة أو كارثة و فقد كل ماله.

*الزكاة تساهم في علاج الخلل بين الأغنياء و الفقراء فهي تساهم في التقريب بين الفوارق.

*تساهم الزكاة في علاج مشكلة البطالة و ذلك من خلال توفير مناصب شغل بفتح مؤسسات صغيرة و متوسطة للأشخاص القادرين على العمل من المساكين و الفقراء.

- أهمية الزكاة على الدولة :

تساهم الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية و من بينها :

*مشكلة الاكتناز: فالزكاة تحفز على الاستثمار في مشروع نافع.

*مشكلة الفقر:الزكاة ترفع مستوى المعيشي و المادي للفقراء و المساكين

*مشكلة سوء العدل في التوزيع : فالزكاة تنمي الإنتاج الضروري النافع

*مشكلة البطالة:تساهم الزكاة في توفير المال اللازم لتمويل أدوات الإنتاج للفقراء و المساكين.

*تساهم الزكاة في زيادة الدخل القومي و رفع مستوى دخل للفرد.

- أهمية الزكاة على الأمة الإسلامية:

*مساعدة الفقراء و المساكين في الدول الإسلامية.

*تمويل المجاهدين في الدول الإسلامية المستعمرة كما هو الحال في فلسطين.

ا*لمساهمة في تخفيف آثار الكوارث و المصائب في الدول الإسلامية.

- أهمية الزكاة على السياسة المالية و الاقتصادية :

*تساعد في تحقيق سيولة و التنمية اقتصادية على مستوى الدولة[1].

[1]- أحمد محمد أحمد أبو طه ، مرجع سبق ذكره ، ص 499.

المبحث الثاني: الأموال التي يجب فيها الزكاة و مصاريفها.

لم يحدد القران الكريم الأموال التي يجب فيها الزكاة، ولا الشروط الواجب تحققها في المال ولا في المزكي ؟ وإنما ترك ذلك للسنة لتفصيل ذلك ...في حين حدد صراحة المصارف التي توزع لها وعليها الزكاة من خلال آية المصارف وفي هذا المبحث ما سيتضمنه .

المطلب الأول: شروط وجوب الزكاة في المال.

1- الإسلام:

هناك إجماع بين علماء المسلمين على أن الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها ركن من أركان الإسلام[1]،ولا تأخذ من الكافر و لا تقبل منه سواء كان كافر أصيلا أو مرتدا لقوله تعالى"و ما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله و برسوله و لا يأتون الصلاة إلا و هم كسالى و لا ينفقون إلا و هم كارهون" و الزكاة طهارة للمسلم قال الله تعالى " خد من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها"أما الكافر فهو نجس لا يطهر ألا بالدخول للإسلام.[2]

2- الملكية التامة:

و هو أن يمتلك الشخص المزكي للمال ملكية تامة و هذا يحقق له الحرية تامة في التصرف به دون أن يترتب على ماله حق الغير فهو مالك لرقبة المال و فوائده و منافعه ملكية تامة و مستمرة و ليس ملكية عرضية.

الحرية:

أجمع الفقهاء على أن الشخص المكلف بإحراج الزكاة أن يكون حرا غير مملوك فالعبد ليس له حق التملك للمال لانعدام حريته.[3]

---

[1]- مفتاح صالح و خبيزة أنفال حدة "دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلام غير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر،20-21 ماي2013،ص 03.

[2]- سعيد بن علي بن وهف القحطاني"الزكاة في الإسلام" ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،2008،ص 43.

[3]- مفتاح صالح و خبيزة أنفال حدة ،مرجع سبق ذكره ،ص03.

3- النماء:

أن يكون المال نام حقيقة و أن يكون مستثمرا بالفعل و من أمثلة الأموال النامية بالفعل هي الأنعام التي تنمو طبيعيا و هذا ما يزيد في الثروة الحيوانية ،و الزرع و الثمار التي تنمو نتيجة ما يتحقق منها من إيراد في عمليات البيع و الشراء أما الأموال القابلة للنماء فمن أمثلتها النقود التي تنموا نتيجة معاملات التي تعطي عائدا.

4- بلوغ النصاب:

و هو القدر المعتبر لوجوب الزكاة و هو شرط من شروط الواجب توفرها في الأموال الخاضعة للزكاة و لكل نوع من أنواع الزكاة نصاب محدد شرعا و لا تجب الزكاة في أقل منه، فيخضع للزكاة مقدار النصاب محدد و ما زاد عنه[1].

5- حولان الحول:

يشترط في زكاة الذهب و الفضة و النقود عامة و أموال التجارة و الحيوانات مضي الحول أي سنة على تملك هذه الأموال و بلوغ نصابها، فإن مضي سنة على تملك هذه الأموال تحقق الربح و النماء فيها[2].

المطلب الثاني: الأموال التي يجب فيها الزكاة و الملزم بأدائها

أولا: الأموال التي يجب فيها الزكاة

1-زكاة الثروة الحيوانية: تنقسم الثروة الحيوانية من حيث مصدر تغذيتها إلى نوعين:

أ- الأنعام السائمة: يقصد بها الحيوانات التي ترعي الكلأ المباح في أكثر من سنة و ليس في جميع أيام السنة نظرا لقلة المراعي أو أي ظرف آخر.

ب- الأنعام المعلوفة : هي التي تكلف صاحبها في تغذيتها للعلف وهذه الأنعام يجب التفريق في أهداف اقتنائها:

* هدف التسمين:هو نشاط مقصود لتسمين الأنعام و الدواجن فهي ليست من عروض التجارة لأن الحيوانات تبقي لفترة طويلة لغرض تسمينها فهذا يتطلب إعلافها و بالتالي تكون زيادة في وزنها و من ثم قيمتها لذا يخضع هذا النشاط لزكاة غلة رأس المال و ذلك بإخضاع في إيراد من بيع هذه الحيوانات للزكاة بقدر العشر.

* هدف التجارة :هو نشاط تجاري يتم عن طريق شراء ماشية و إعادة بيعها بعد فترة و وجيزة و ليس تسمينها و بالتالي تخضع هذه الحيوانات لزكاة عروض التجارة بتقويمها كل عام مع نتاجها و إخراج ربع من رأس المال و نمائه معا.

[1]- محمد دمان دبيح، مرجع سبق ذكره ،ص24-25.

[2]- عثمان حسين عبد الله"الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي "دار الوفاء للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ،القاهرة ،1989،ص 59.

*هدف الإنتاج و الاستغلال:هو نشاط يهدف إلى إنتاج الألبان و العسل و البيض و الصوف و الحرير الطبيعي و كل هذه المنتجات ناتجة من أصل حيواني بعد أصل تابت محاسبيا بهذه الحالة لا يخضع للزكاة و إنما يخص صافي الإيراد الناتج عنه و الزكاة تفرض بمقدار العشر قياسا على زكاة العسل و الزرع و الثمار .

2- زكاة الحيوانات السائمة:

مثل هذه الحيوانات لا تتخذ وسيلة للعمل أو الركوب أو الحرث و إنما النماء ،و المواشي و الأنعام السائمة على عكس المعلوفة فالزكاة في السائمة المقتناة بقصد النسل و السمن و الزيادة .

أما إذا كان السوم بقصد حمل الأثقال أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها . و هذا المذهب جمهوري الفقهاء المبني على أحاديث الرسول صل الله عليه و سلم التي ورد ذكر السوم فيها بصورة مطلقة منها ما رواه أحمد و النسائي و أبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم يقول "في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون[1].

3-زكاة الثروة النقدية:

يقصد بالثروة النقدية الذهب و الفضة و ما جرى مجراهما من النقود المختلفة المنتشرة اليوم من أنواع العملات الدولار و الدينار و الأورو و الجنيه و الين....إلخ.

أ - الذهب:

نصاب الذهب و الفضة عشرون مثقالا و هي تساوي 85 غرام من الذهب، و متى بلغ النصاب وجب فيه ربع العشر هو 2.5 %مع مراعاة أن كل من استفيد خلال العام تجب تزكيته في آخر الحول و لو كان اكتسابه في آخر العام.

فلو ابتدأ العام ب 100 غرام و خلال السنة أصبح يزداد و في نهاية العام أصبح 1000 غرام يجب عليه دفع 25 غرام ذهب .

ب- الفضة:أما نصاب الفضة فهو مائتا درهم بالوزن الحالي 595 غرام أو 642 غرام فالأول عل حساب الدرهم العربي و يساوي 2.975 غرام و الثاني على حساب الدرهم الشرعي و يساوي 3.208 غرام.كما أن وجب زكاة في الذهب و الفضة سواء كانت من أجل الزينة أو التجارة. [2]

[1]- سلطان بن محمد علي سلطان، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- ماهر حامد الحولي"الأموال التي يجب فيها الزكاة و مصارفها"بحث مقدم لليوم الدراسي بعنوان : الزكاة و الضريبة و آثارهما في المجتمع،كلية الشريعة و القانون غزة ، فلسطين، ماي 2006،ص 53.

4- زكاة الأوراق النقدية :

عرفت النقود الورقية في العصر الحاضر و انتشرت بشكل كبير رغم استعمالها في جميع الدول و هدا بسبب اتساع المعاملات الداخلية و الخارجية لدى استقر الفقهاء على إخضاعها للزكاة متى بلغت نصاب الذهب و الفضة بخمسة و ثمانون غرام بالنسبة للذهب و جبت الزكاة فيها 2.5% مع مراعاة أن القياس يتم بسعر بيع المزكي للذهب و الفضة أو العملة الورقية لا بسعر الشراء[1].

5- زكاة الأوراق المالية:

تشمل الأوراق المالية الأسهم و السندات التي تصدرها شركات المساهمة و يطلق عليها اسم أوراق المنقولة و تحدد زكاتها كما يلي:

أ- زكاة الأسهم:السهم هو صك يمثل جزء من رأس المال يقدمه الشريك يصدر قبل التأسيس و هو صورة من صور الاستثمار و هناك اتجاهين في زكاة الأسهم و السندات:

الاتجاه الأول: و هنا يجب النظر إن كانت الشركة التي أصدرت أسهم صناعية كانت أم تجارية أم مختلطة

- فإذا كانت شركة المساهمة شركة صناعية ا ياي لا تمارس عملا تجاريا كشركات الفندقة و الإعلانات و النقل جماعي و البحري فلا تجب الزكاة في رأسمالها لأن قيمة الأسهم موضوعة في الأدوات و آلات و المباني و لكن ما ينتج ربحا عن هذه الأسهم يضم إلى أصول المساهمين و يزكى معها زكاة المال.

- و أن كانت شركة تجارية أي تشتري البضائع و تبيعها دون عمليات تحويل للبضائع كشركة إستراد فيجب الزكاة في أسهم هذه الشركة

- و إذا كانت شركة مختلطة أي تستخرج مواد الخام أو تشتريها ثم تقوم بتحويلها مثل شركات البترول و الغاز و الحديد فيتوجب الزكاة في أسهم تقدر الأسهم بقيمتها المالية مع حسم المباني و الآلات و الأدوات المملوكة للشركة لأنها تمثل رأسمال الشركة أو أكثر أو أقل[2].

ب- زكاة السندات :

تمثل جزءا من قرض و لا تدخل قيمته في رأسمال و حامله دائن و ليس بشريك[3] و تعطى عليه فائدة محددة عند إصداره و هذا التعامل حرام شرعا لاحتوائها على فائدة ربوية محرمة التي وجب على المالك تزكية الأصل أي رأسمال

[1]- بوكليخة بومدين"الإطار المؤسساتي للزكاة و دورها في التنمية الاقتصادية للجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013،ص26.

[2]- صالح بن غانم السدلان"زكاة الأسهم و السندات و الورق النقدي"دار بلنسية للنشر،الطبعة الثالثة،المملكة العربية السعودية،1992،ص15-16.

[3]- صالح بن غانم السدلان،مرجع سبق ذكره،ص15.

كل عام بضم قيمة رأسمال السند إل ماله في نصاب الحول و يزكيها بنسبة 2.5% دون فوائد ربوية المترتبة له ، كما هو مقرر شرعا لا زكاة في مال الحرام و على صاحبه التخلص منه بإنفاقه في وجوه الخير عدا بناء المساجد أو طباعة المصاحف[1].

6- زكاة الثروة الزراعية:

ذكرت زكاة الثروة الزراعية في أكثر من موضع سواء كان ذلك في الكتاب أوفي السنة

أ- في الكتاب لقوله تعالى "*يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من الطيبات ما كسبتم و مما أخرجنا لكم من الأرض و لا تيمموا الخبيث من منه تنفقون و لستم بئاخديه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد *" وقال تعالى "* و هو الذي أنشأ جنات معروشات و غير معروشات و النخل و الزرع مختلفا أكله و الزيتون و الرمان متشابها و غير متشابه كلوا من تمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده ولاتسرفوا إنه لا يحب المسرفين*"

ب- في السنة: فروى ابن عمر أن النبي صل الله عليه و سلم قال "فيما سقت السماء و العيون أو كان عتريا العشر و ما سقي بالنضج نصف العشر"

و عن جابر عن الرسول صل الله عليه و سلم "فيما سقت الأنهار و الغيم العشور فيما سقي بالساقية نصف العشور"

الإجماع:فقد اجتمعت الأمة على وجوب العشر و نصفه فيما أخرجته الأرض في الجملة و إن اختلفوا في التفاصيل [2].

7- زكاة عروض التجارة:

عرفت التجارة هو كل ما هو موجه للتجارة به، وفرع من أنواع كسب المال و يسمي الفقهاء الثروة التجارية و يعنون بها كل ما عدا النقديين مما يعد للتجارة من المال على اختلاف أنواعه مما يشمل الآلات و الأمتعة و الثياب و المأكولات و الحلي و الجواهر و النباتات وغيرها من العقارات و المنقولات.

و عرف بعضهم عروض التجارة هي ما يعد للبيع و الشراء بقصد الربح فمن ملك منها شيئا للتجارة و حال عليها الحول و بلغت النصاب من النقود في آخر الحول و جب عليه إخراج الزكاة و هو ربع عشر أي 2.5% كزكاة النقود فهي ضريبة على رأس المال المتداول و ربحه لا على الربح وحده.

[1]- بوكليخة بومدين، مرجع سبق ذكره،ص28.

[2]-يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،(طبعة 25،مكتبة وهبة القاهرة ،مصر،ج1)،2007،ص328.

زكاة التاجر=قيمة البضاعة المقومة بالأوراق النقدية (رأس المال العامل)+ ديون المرجوة+ ما يملك من نقود- ما عليه من ديون 2.5x%[1].

8- زكاة الثروة المعدنية و البحرية.

أ- المعدن:

و هي تشمل كل ما يتم استخراجه من باطن الأرض من معادن بأنواعها الصلبة كالذهب و الفضة و النحاس الحديد الأحجار الكريمة و الجواهر....الخ و السائلة كالنفط و الغاز...الخ و اشترط الفقهاء على الراجح في مذهبهم لزكاة هذه المعادن أن تبلغ النصاب و نصابها نفس نصاب الذهب بعد استخراجها و تنقيتها من الشوائب فإن بلغت قيمتها 85 غرام ذهب وجب الزكاة 2.5% على الراجح و أيضا من قول الفقهاء ليس الخمس و لا يشترط الحول[2].

ب- الركاز:

و هو ما دفنه القدماء في الأرض من المال على اختلاف أنواعها كالذهب و الفضة و النحاس فأوجب الفقهاء على الخمس على من وجدها وما روى أبو هريرة أن النبي صل الله عليه و سلم قال "في الركاز خمس" و المدفون في الأرض ركاز بالإجماع لأنه مركوز فيها قال الشافعي و أحمد في رواية عنه مصرفه مصرف الزكاة،لأن على بن ابي طالب رضي الله عنه أمر صاحب الكنز أن يتصدق به على المساكين (رواه عنه إمام أحمد)ولأنه* مستفاد من الأرض أشبه التمر و الزرع[3].

ج-الثروة البحرية:

و هو كل ما يتم استخراجه من حلي في البحر مثل اللؤلؤ و المرجان و ما يتم صيده من أسماك أو إسفنج أو غير ذلك من خيرات الله تعالى التي أودعها و نماها في البحث لخير العباد و يقول سبحانه و تعالى "و هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا و تستخرجون منه حلية تلبسونها و ترى الفلك مواخر فيه و لتبتغوا من فضله و لعلكم تشكرون" و يجب أن يعامل المستخرج من البحر معاملة المال المستفاد[4].

[1]-يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج1،مرجع سبق ذكره،ص282-299.

[2]- ماهر حمد الحولي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3]- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج1،مرجع سبق ذكره،ص412-413.

[4]- بوكليخة بومدين، مرجع سبق ذكره،ص31.

9-زكاة المستغلات:

يقصد بالمستغلات الأموال الثابتة التي يقتنيها الفرد أو الشركة بغرض استغلالها و ليس إعادة بيعها و قد ظهرت في عصرنا الحاضر هذه الشركات المتخصصة في تأجير العقارات و أخرى في تأجير و سائل النقل مثل شركات نقل البحري و الجوي و كذلك المباني و آلات المصانع التي تستخدم في إنتاج السلع اتسع نطاق هذا النوع من الأموال في عصرنا الحاضر بالرغم من أن هده الأموال معدة للنماء إلا أنها ليست معدة للتجارة و لكن للاستغلال و قد اختلف الفقهاء في مدى وجوب الزكاة في الأموال المستغلات فذهب بعضهم إلى عدم و جوب الزكاة فيها و إن عظم إيرادها نظرا لعدم و جود نص صريح في الكتاب الله و السنة رسول الله صل الله عليه و سلم فهم يرون أن إيراد المقبوضة من المستغلات إذا بلغت النصاب و بقيت حول كامل ففيها زكاة النقود .

بعض الفقهاء يرون و جوب الزكاة في أموال المستغلات مستندين في ذلك إلى الآيات القرآنية التي لا تفرق بين المال و الآخر مثل قوله تعالى "و الذين في أموالهم حق معلوم" حيث أن النماء هو غلة وجب زكاة المال [1].

و من أبرز خصائص زكاة المستغلات :

* زكاة مباشرة على غلة رأس المال المستثمر .

* تفرض بسعر نسبي على صافي إيراد10%

* تراعي مقدار المزكي و أعبائه و التزاماته

* يبلغ نصاب الموجب لزكاة المستغلات 85 غرام من الذهب أو ما يعادله نقدا[2].

10-زكاة كسب المال:

هو كل ما يكسب الإنسان مالا في صورة أجور أو مرتبات أو مكافئات أو أتعاب و ما شابه ذلك مقابل عمل يدوي أو عقلي سواء كان يباشره الشخص بنفسه دون أن يرتبط برباط الخضوع لغيره كالطبيب، المهندس، المحامي و الخياط...الخ أو يرتبط فيه الشخص بغيره سواء كان غيره حكومة أو شركة أو فردا[3] .

[1] - سلطان بن حمد علي سلطان، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

[2] - بوكليخة بومدين، مرجع سبق ذكره،ص32.

[3] - يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج1،مرجع سبق ذكره،ص 461.

و باعتبار أن الثروة تحقق لصاحبها عائدا يبلغ نصابا و مستوفيا شروط وجوب الزكاة فيجب أن يخضع للزكاة ،و بناءا على ذلك و جب زكاة المال على الثروة زكاة المال على كل الثروات المستحدثة إذن تجب الزكاة على كل إيراد يحصل عليه العامل البشري في كسب عمله و يحقق له دخلا و يأخذ نصاب زكاة كسب العمل نفس حكم نصاب زكاة الثروة النقدية أي يكون النصاب فيه 85 غرام من الذهب أو ما يعادله و يكون مقدار الزكاة على الإيراد كسب المال بنسبة 2.5%[1].

الملزم بأداء الزكاة:

الزكاة عبادة إسلامية و فريضة مالية و دينية يلتزم بها المسلمون أما غير المسلمون في دولة إسلامية لا يلتزمون بأدائها.

أ- الشخص الطبيعي:

رأى الفقهاء أن الزكاة لا تجب على المال غير المكلف كالصغير و المجنون لأن الزكاة عبادة و العبادة تحتاج إلى نية غير أن بعض الصحابة و التابعين و مالك و الشافعي فيرون و جوب الزكاة في المال الصغير و المجنون و ذلك لعموم الآيات و الأحاديث صحيحة التي تنص على وجوب الزكاة مطلق لأن الزكاة مئنونة المال و ليست عبادة بدنية و لأن الرسول صل الله عليه و سلم أمر بالتجارة في مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة.

ب- الشخص المعنوي:

إن الشركات و الأشخاص المعنويين ينبغي تعامل معاملة فرد (شخص طبيعي) فيما يتعلق بوجوب الزكاة، فالمال الواجبة فيه الزكاة هو مال الشركة أي شخص معنوي، حيث قال القرضاوي أن الشريعة عرفت معاملة الشركات باعتبارها شخصية معنوية دون النظر إلى الأفراد و المشتركين و رتبت على ذلك أحكاما في الزكاة[2].

[1]- بوكليخة بومدين، مرجع سبق ذكره،ص32.

[2]- عثمان حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 85-86-87.

المطلب الثالث: مصاريف الزكاة

لقد نبه العلماء الاقتصاديون و الاجتماعيون على ان المهم هو ليس جباية الأموال و تحصيلها فقد تستطيع الحكومات بوسائل شتى الحصول على ضرائب مباشرة و غير ومباشرة و قد تكون ذلك مع رعاية العدل و النصفة و لكن الأهم من ذلك هو أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها فهنا قد يميل الميزان و تلعب الأهواء و يأخذ المال من لا يستحقه و يحرم منه من يستحقه.

فالإسلام وجه عناية الأولى إلى تلك الفئات المحتاجة و جعل لهم نصيب أوفر في أموال الزكاة خاصة لقوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في السبيل و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم"

و على ضوء ما ذكر في القرآن الكريم سنحاول تأثير هذه الجهات التي تفرض فيها الزكاة على التنمية الاقتصادية:

1- الفقراء و المساكين :

هم أول من جعل له سهما في أموال الزكاة و هذا يدل على أن الهدف الأول من الزكاة هو القضاء على الفقر و العوز أي كفالة الفقراء و رعايتهم ،و فد اختلف الفقهاء في أي صنفين أسوء حالا الفقير أو المسكين [1].

وفق الحنفية و المالكية أن الفقير هو من يملك سيئا دون النصاب الشرعي في الزكاة أو يملك ما قيمته نصاب أو أكثر من الأثاث و الأمتعة و الثياب و الكتب و نحوها مهما هو محتاج إليه لاستعماله و الانتفاع به في حاجته الأصلية أما المسكين عندهم من لا يملك شيئا.

عن الأئمة الثلاثة :

الفقير من ليس له مال و لا كسب حلال لائق به من طعام و ملبس و مسكن و سائر ما لابد منه لنفسه إذن هو الذي لا يستطيع أن يسد حاجات يومه و المسكين من قدر على مال أو كسب حلال لائق يقع من كفايته و كفاية من يعوله و لكن لا تتم به الكفاية إذن هو الذي يستطيع أن يسد حاجاته بحال من الأحوال.

و منه أن المستحق للزكاة باسم الفقر أو المسكنة هو أحد الثلاثة:

أولا:من لا مال له و لا كسب أصلا.

ثانيا:من له مال أو كسب لا يقع موقعا من كفايته و كفاية أسرته أي لا يبلغ نصف كفاية أي دون 50%

ثالثا: من له كسب مال أو كسب يسده 50% أو أكثر من كفايته و كفاية من يعولهم و لكن لا يجد تمام الكفاية.

[1]- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،(طبعة 25،مكتبة وهبة القاهرة ،مصر،ج2)،2007،ص 518.

و المراد هنا بكفاية الفقير أو المسكين كفاية سنة عن المالكية و الحنابلة أما عند الشافعية فالمراد بالكفاية للعمر الغالب لأمثاله في بلده[1].

2- العاملون عليها :

و يقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشؤون الزكاة من جباية يحصلونها و من خزنة و حراس يحفظونها و من كتبة و محاسبين يضبطون واردها و مصروفها و من موزعين يوزعونها على أهلها و هذا دليل على أن الزكاة في الإسلام ليست وظيفة موكلة إلى فرد و حده و إنما هي وظيفة من وظائف الدولة تشرف عليها و تديرها.

مهمة العاملين في الزكاة: تنقسم إدارة الزكاة إلى إدارتين رئيسيتين :

الأولى: إدارة تحصيل الزكاة:

*و تتمثل وظيفتهم في إحصاء من تجب عليهم الزكاة و أنواع أموالهم و مقادير ما يجب عليهم فيها و رصد ذلك و جمعه من أهله و القيام بحفظه و تسليمه إلى إدارة صرف الزكاة و توزيعها.

ثانيا: إدارة توزيع الزكاة:

و يتمثل عملها في اختيار أفضل الطرق لمعرفة المستحقين للزكاة و حصرهم و التأكد من استحقاقهم و مقدار حاجياتهم و مبلغ ما يكفيهم و يجب توفر في العامل على الزكاة شروط التالية:

- أن يكون مسلما :لأنها ولاية على المسلمين فيشترط فيها الإسلام كسائر الولايات.
- أن يكون مكلفا أي بالغ عاقلا.
-أمينا: لأنه مؤمن على أموال المسلمين فلا يجوز أن يكون فاسقا خائنا.
- العلم بأحكام الزكاة:و يشترط أن يكون عالما بأحكام الزكاة إن كان يفوض إليه عموم الأمور.
- كفاية العمل :أن يكون كافيا لعمله أهلا للقيام به قادرا على أعبائه [2].

3- مؤلفة قلوبهم :

وهي أقسام ما بين المسلمين و الكفار:

* منهم من يرجي من إعطائه إسلامه أو إسلام قريته و عشيرته كصفوان بن أمية الذي وهب "النبي صل الله علية و سلم" له الأمان يوم فتح مكة و أمهله أربعة أشهر لينظر في أمره .

* و منهم من يخشى شره و يرجى بإعطائه كف شره و شر من معهم.

[1]- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص 521-522.

[2]- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص554-558-559.

* و منهم من دخل حديثا للإسلام فيعطى له من إعانة على التبات في الإسلام.

* و منهم من سادات المسلمين و زعمائهم لهم نظراء من الكفار إذا أعطوا رجي إسلام نظائرهم.

* و منهم زعماء ضعفاء الإيمان من المسلمين مطاعون في أقوامهم ،يرجي بإعطائهم تثبيتهم و قوة إيمانهم و مناصحتهم في الجهاد و غيره.

و قوم من المسلمين في الثغور حدود بلا أعداء، يعطون من الزكاة لما يرجى من دفاعهم عما وراءهم من المسلمين إدا جاءهم العدو.

*و منهم قوم من المسلمين يحتاج إليهم لمساعدة الجهاز الإداري للزكاة في عملية جباية الزكاة ممن يمنع عليهم أدائها، بحيث يمتاز هؤلاء القوم من المسلمين بنفوذهم و تأثيرهم، فيختار في تأليفهم في هذه المساعدة للحكومة أخف الضررين و أرجح المصلحتين[1].

4- في الرقاب:

جمع رقبة و المراد بها في القرآن:العبد و الأمة و هي تذكر في المعرض التحرير العبد من الرق وهو فك رقبة من غلها، و تخليص لها من النير الذي ترزح تحته.

وفي آية المصارف قال الله تعالى "وفي الرقاب" و معناها تصرف الصدقات في فك الرقاب أي تحرير العبيد والإملاء من النير الرق و العبودية و ذكر الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت فقال بعد إن انقرض رق الأفراد و لكن فيما رأى قد حل محله الآن رق هو أشد خطر منه على الإنسان ذلكم هو استرقاق الشعوب في أفكارها وفي أموالها و سلطانها و حريتها في بلادها.

و إن كان رق الأفراد قد انتهى تقريبا في العالم فيجب أن نسجل أن الإسلام هو أول نظام في الدنيا عمل بكل الوسائل على تصفية الرق [2].

5- الغارمون :

الغارمون: جمع غارم و الغارم هو الذي عليه دين أما الغريم فهو الدائن و قد يطلق عليه المدين، و الغارم في مذهب أبي حنيفة هو من عليه دين و لا يملك نصابا فاضلا عن دينه.

و عند مالك و الشافعي الغارمون نوعان:غارم لمصلحة نفسه و غارم لمصلحة المجتمع.

[1] - يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص567-568.

[2] - يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص586-589-591.

* النوع الأول الغارم لمصلحة نفسه:

غارم استدانة في مصلحة نفسه كأن يستدين نفعه كسرة أو زواج أو علاج مرض أو بناء مسكن أو تأمين لكوارث الحياة.

شروط إعطاء الغارم لمصلحة نفسه:

- أن يكون في حاجة إلى ما يقضي به الدين و إذا كان غنيا قادر على تسديد لم يعطى من الزكاة
- أن يكون استدان في طاعة و أمر مباح.
- أن يكون الدين حالا .
- أن يكون شأن الدين مما يحبس فيه .

* النوع الثاني:الغارمون لمصلحة الغير

هم الذين يغرمون لإصلاح ذات البين أن يقع دين جماعة عظيمة – قبيلتين– أو أهل قريتين تشاجر في الدماء و أموال و يحدث بينها شحناء و عداوة فيتوسط رجل بالصلح بينهما و يلزم في ذمته مالا عوضا فيعطي من الزكاة لسداد غريمه و يدخل من المصلحين بين الناس، كل ما يقوم من أهل الخير في عمل مشروع اجتماعي نافع كمؤسسة الأيتام أو مستشفى لعلاج الفقراء أو مسجد لإقامة الصلاة فإنه قد خدم لسبيل خير عام للجماعة فمن حقه أن يساعد من مال العام لها [1].

6- في سبيل الله :

فالسبيل هو الطريق و السبيل الله الطريق الموصل إلى مرضاة الله اعتقادا و عملا.قال العلامة ابن الأثير السبيل في الأصل الطريق و السبيل الله عام، ويقع على كل عمل خالص سلك به الطريق التقرب إلى الله عز و جل بأداء فوائض و النوافل و أنواع المتطوعات. و إذا أطلق هو في الغالب الواقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه.

فإذا كان جمهور الفقهاء الأربعة قديما قد حصروا هذا السهم في تجهيز المرابطين و إمدادهم بما يحتاجون إليه من خيل و سلاح فنهن أيضا في عصرنا غزاة و مرابطين من نوع آخر أولائك الذين يعملون في غزو العقول و القلوب بتعاليم الإسلام و الدعوة إليه[2]

[1] - يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص593-594-595

[2] - يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص605.

7- ابن السبيل :

هو المسافر المحتاج في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره فيعطي من الصدقات ما يكفيه للرجوع إلى بلده و إن كان له مال و هنا يذكر الإمام مالك رحمة الله عليه أن هذا الحكم لا ينطبق في من أراد إنشاء سفر من بلده و لم يكن له مال و كان بإمكانه الاقتراض للانطلاق في سفره .

شروط إعطاء ابن السبيل من المال للزكاة :

- أن يكون محتاج في ذلك الموقع الذي هو به إلى ما يوصله إلى وطنه.
- أن يكون سفره إلى غير معصية[1].

[1]- شعيب حمزة و غليب عمر"تقييم آلية توزيع الزكاة بين مكافحة ظاهرة الفقر و تمويل المشاريع الاستثمارية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلام غير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر،20-21 ماي2013،ص 04.

المبحث الثالث: دور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة.

إن الزكاة بجانب أنها فريضة تعبدية فهي تتسم بطابعها المالي ، ليس كفرائض الإسلام الأخرى ، هذه الميزة التي تجعل منها أداة تلعب دورا اقتصاديا مهما ، وهذا ما سنحاول تبيينه في هذا المبحث .

المطلب الأول: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تؤكد الدراسات على الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد و ذلك من خلال أدوارها التمويلية و الاستثمارية و التوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية و الحد من مشكلة الفقر و البطالة بالإضافة إلى تأثيرها على الاستهلاك ،الادخار....الخ.

1- أثر الزكاة على الاستهلاك:

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء فهي تقوم بعملية نقل و حدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء و بذلك تستحدث قوى شرائية جديدة باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية و ذلك لأنهم بحاجة دائما لإشباع رغباتهم و حاجياتهم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي للاستهلاك في السوق و يترتب على ذلك زيادة في الطلب الفعال فتروج صناعات الاستهلاكية[1] تمثل الزكاة بكونها أحد خصوصيات النظام الاقتصاد الإسلامي مصدر حقن للطلب الكلي من خلال تأثيرها على رفع مستوى الاستهلاك الكلي الخاص كما تعتبر عنصر الحركة التلقائية للنظام الاقتصادي باتجاه التوازن[2].

2- أثر الزكاة من خلال أثرها في ميل الاكتناز و تفضيل السيولة:

يعد الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة و ذلك بتقييده لمستوى النشاط الاقتصادي و تعطيل للموارد الإنتاجية إذ يطلق البعض على أثر الاكتناز بتصلب الشرايين سواء ذلك على الفرد و على مستوى الحكومي[3]

[1]- هدى معيوف"دور الزكاة في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر- بسكرة – العدد 39/38 ، مارس 2015،ص 374.

[2]- بوكليخة بومدين و بوثلجة عبد الناصر "التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي الزكاة كوسيلة فعالة لتحقيقها" فعاليات المؤتمر الدولي للمسجد الزكاة والأوقاف،سلنجور ، مليزيا،1-2 ديسمبر 2015 ،ص9.

[3]- بوكليخة بومدين و بوثلجة عبد الناصر، مرجع سبق ذكره،ص 8.

إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر من خلال قناتين وحيدتين هما قناة الإنفاق على رفاه و صلاح المجتمع و قناة الاستثمار في النشاط اقتصادي مما يجعل الادخار مساوي للاستثمار فيتحول كل ادخار إلى استثمار. [1]

3- دور الزكاة من خلال الاستثمار:

إن تحصيل الزكاة و إنفاقها في مصاريفها الشرعية يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني بزيادة الاستهلاك حيث أن الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الاستثمار [2]فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال لأنها تفرض على رأس المال و الدخل معا و ليس على الدخل فقط و الإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج و من توسيع في الاستثمار و تعتبر الزكاة من أحد أدوات السياسية المالية العامة الإسلامية حيث تحفز على الاستثمار من خلال توظيف المال و تشغيله أي عدم اكتنازه و هذا لتعويض نقص الناتج بسبب الاقتطاع من الزكاة ،كذلك تساهم الزكاة في توظيف و تشغيل طاقات الإنتاج و هذا ما يعود بمضاعفة الإنتاجية و تحقيق رفاه الاقتصادي و الاجتماعي للفرد المستثمر المسلم [3]

فإعفاء الأموال المستثمرة في أصول الثابتة من الزكاة و قناعة المستثمر المسلم بمعدات ربح متواضعة مع توفير ضمانات للغارمين من المستثمرين إلى أن كميات الاستثمار التي تتناسب عند كل معدل ربح متوقع تكون أكبر في الاقتصاد الإسلامي أعلى منها في أي اقتصاد آخر[4].

[1]- موسى كاسحي"دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" مجلة الشريعة و الاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة ،العدد11(2017)،ص223.

[2]- فوزي محيوق"الأثر الاقتصادي للزكاة للنموذج المقترح للتوازن الاقتصادي الكلى وفق الضوابط الاقتصاد الإسلامي " مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة واد سوف –الجزائر- العدد الثاني ،2008،ص 139.

[3]- عقبة عبد اللاوي و فوزي محيوق "نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي" مداخلة في المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو المستخدم و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ،الدوحة، قطر ،18-20 ديسمبر2011،ص 05.

[4]- نعمت عبد الطيف مشهور"الزكاة الأسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي" الطبعة الأولى،بيروت، لبنان،1993،ص278.

4- دور الزكاة من خلال تأثيرها على الدورة النقدية:

إن ديمومة الزكاة و تجددها كل حول قمري يكون له أثر في اكتمال الدورة النقدية في الاقتصاد الإسلامي و هذا لاستمرارية الزكاة بين من يملكون و من لا يملكون قد تضيق أو تتسع إلا أنه لا ينقطع أبدا و هذا ما يكون ضمانا من المخاطر الركود الاقتصادي و عاملا فعالا في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية فمقبوضات من لا يملكون ينفق في شراء السلع و الخدمات هي إنتاج من يملكون فيعيد استثماره مرة أخرى و هكذا يصبح دخل المجتمع و نفقاته الإجمالية في حركة دائرية مستمرة مما يحمي الاقتصاد من التعرض لفترات الركود و يضمن الرواج مع توازن بعيدا عن دورات و الأزمات الاقتصادية.

وكذلك نجد أن قيام الدولة بالاستثمار المباشر كأحد مصارف الزكاة يكون له أثره في رفع مستويات التشغيل و الاستهلاك و الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي بما يعوض أي تراخي قد يحدث من جانب المستثمرين الأفراد و يشيع جوا من التفاؤل و الثقة و يشجع على النشاط بمستوى عالي من النشاط الاقتصادي و عدم تعرضه للركود[1]

5- دور الزكاة في توزيع الدخل و الثروة:

جاءت فريضة الزكاة ليكون من فوائدها العديدة و أسرارها المتنوعة خلق توازن بأمر الله ،و التاريخ أصدق شاهد على أن العالم الإسلامي لم يشهد و جود طبقات اقتصادية متفاوتة جدا كما هو موجود الآن في العصر الحديث (النظام المالي و العولمة).

تعمل الزكاة كأداة لإعادة التوزيع و هذا التوزيع يعمل على توسيع قاعدة الملكية و الاستهلاك و الإنتاج و هذا يتطلب زيادة الطلب على عناصر الإنتاج و تشغيلها فإذا ارتفع الدخل القومي فان هذا سيؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة و بالتالي يتحقق توزيع أكبر و شامل و يحصل ذلك من خلال الاقتطاع من دخل الغني و ثروته و توزيعها على المستحقين و هذا ما يؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية.

و من أسباب نجاع الزكاة و اعتبارها أداة توزيع الثروة أنها تفرض على جميع أموال النامية و تشمل المال المدخر و الدخل و هي تتكرر سنويا فتكون أداة دائمة لهذا الغرض و تعمل الزكاة على نقل جزء من مال الغني إلى الفقير مما يشكل كسبا للفقير من غير ضرر بالغني لأنه يعطي من مال الذي يزيد عن كفايته و في النهاية يكون الفقير و المجتمع و الاقتصاد منتفعون من هذه العملية[2].

---

[1] - نعمت عبد الطيف مشهور، مرجع سبق ذكره،ص 324.

[2] -ختام عارف حسن عمراوي"دور الزكاة في التنمية الاقتصادية" رسالة ماجستير في الفقه و التشريع ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين،2010،ص 75-76-77.

6- دور الزكاة في علاج البطالة:

البطالة مشكلة اقتصادية و اجتماعية و إنسانية ذات خطر و هي أكثر المعضلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول المسلمة حيث تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، خطر الأخلاق، الجرائم و غيرها كما أنها تؤثر نفسيا على الفرد و المجتمع و كذلك تؤدي إلى اضطرابات سياسية.

و هنا يجب أن ننتبه بأن البطالة نوعان و لكل نوع موقف منه الإسلام و بالتالي موقف الزكاة:

و من بين الوسائل الفعالة التي جاء بها الإسلام للقضاء على البطالة هي فريضة الزكاة [1]

فالبطالة الجبرية هي تفرض على الإنسان و يبتلى بها و هنا تأتي وظيفة الزكاة من أجل تمكين الفقير من إغناء نفسه بحيث يكون له مصدر دخل تابت يعنيه.

أما البطالة الاختيارية فهي التي تضم فئة العاطلين عن العمل رغم قدرتهم و توفرهم على عمل فهؤلاء لا تعطى لهم الزكاة و لكن من حصيلتها يمكن إقامة مشروعات جماعية لتشغيل هؤلاء العاطلين و تكون ملكا بالاشتراك كلها أو بعضها[2].

المطلب الثاني: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

للزكاة دور كبير في زرع المحبة و التعاون بين الأغنياء و الفقراء و كذلك في تهذيب النفوس أفراد المجتمع ويتجلى دورها فيما يلي:

1- دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر:

يرى الإسلام الفقر خطرا على العقيدة و خطرا على سلامة التفكير و خطرا على المجتمع و يعده بلاء و مصيبة يطلب دفعها و يستعاد بالله من شرها و خاصة إذا عظم الفقر و من هنا كانت عناية الإسلام بمحاربة الفقر و علاجه من جذوره و تحرير الإنسان من عواقبه بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة الملائمة لحاله، ولهذا فرض الله الزكاة و جعلها من دعائم الإسلام فتؤخذ من الأغنياء لترد إلى الفقراء فيغني بها الفقير حاجاته المادية و النفسية و المعنوية فالزكاة من أفضل أنواع العلاج لهذه الظاهرة للقضاء على الفقر و نتائجه[3].

---

[1]- نعمون وهاب وعناني ساسية "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الدولي حول :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 3-4 ديسمبر 2012، ص210.

[2]- بن حمد لخضر"دراسة مقارنة للضريبة و الزكاة" رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر ،2000-2001،ص 44.

[3]- يوسف القرضاوي"دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية" الطبعة الأولى ،دار الشروق ،القاهرة،2001،ص 19.

2- دور الزكاة في التكافل الاجتماعي:

إن الزكاة تربط ما بين أبناء المجتمع و هذا هو التكافل الاجتماعي، في مغزاه و عمله أن يحس كل واحد في المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع يجب عليه أدائها، إن للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب على القائمين عليه أن يعطي لكل ذي حق حقه من غير تقصير أو إهمال و أن يدفع الضرر على الضعفاء فمصارف الزكاة من شأنها إقامة تكافل اجتماعي في المجتمع و ذلك أن تصرف الزكاة في البلد الذي جمعت فيه كما أنها تقيم تكامل اجتماعي في المجتمع الدول لأن أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه تنقل إلى غيره في البلد المجاور[1].

3- دور الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

الزكاة هي تطبيق عملي الذي يتجسد من خلاله ذلك لأنها تجعل الغني و الفقير على درجة واحدة من الشعور لأنها تحول جزء من ثروة الأول إلى الثاني لتشكل مصدر دخل دائم و متجدد لمستحقيه و هي تعبير عن الديمقراطية الاقتصادية بمعنى المشاركة الاجتماعية في الاستهلاك و الاستثمار الخيرات مع أنه لا تقبله المشاريع التي تضر بالمجتمع و البيئة [2]

و هذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة من جهة و خفض الصراع المفضي إلى التوتر الاجتماعي من جهة ثانية الأمر الذي انعكس إيجابا على الحياة الاجتماعية[3]

3- دور الزكاة في تشجيع التعليم و البحث العلمي و رفع المستوى الصحي:

أ- مساهمة الزكاة في البحث العلمي و التطور التكنولوجي:

إن الدول الإسلامية النامية تعاني من أزمة التعليم و البحث العلمي ما يجعلها تابعة علميا، فالدول المتقدمة ما نسبة 98.4% من ميزانياتها تصرف في البحث العلمي في العالم لذلك جعل أموال الزكاة في فتح معاهد و مدارس للتعليم و البحث العلمي في الدول الإسلامية يحل مشكلا كبيرا في الحد من الجهل و الأمية في المجتمع الإسلامي.

[1]-أحمد عزوز "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة في تقليل من ظاهرة الفقر" مداخلة بالملتقى الدولي:الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري2011 بجامعة غرداية ،الجزائر،ص 13.

[2]- لشلاش عائشة وقدوري هودة صلصان، مرجع سبق ذكره ،ص 387.

[3]- مسعودي عمر و بن الذين أحمد "فعاليات صندوق الزكاة الجزائري فيدعم التنمية المحلية "، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة أحمد دراية ،أدرار-الجزائر-المجلد الثالث العدد الرابع (ديسمبر 2017)،ص 91.

ب- مساهمة الزكاة في العلاج و الرعاية الصحية:

كإقامة مراكز صحية الشاملة و مستشفيات في مواقع مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء في مختلف المجالات التخصص و ذلك بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية أو تعيين أطباء متطوعين[1].

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في تسيير أموال الزكاة

إن صندوق الزكاة لابد عليه من إيجاد آليات و تحفيزات التي تمنح للمزكين الثقة الكاملة و تجعلهم يتفاعلون معه بشكل إنساني و تلقائي و توظيف إرادة في أعلى درجة من الفعالية ،و تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه تحقيق ذلك:

*انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على التحصيل و التوزيع :

اشترط الإسلام على العاملين في الزكاة: الإسلام ،التكليف ، الأمانة، الكفاية في العمل، و العمل بأحكام الزكاة وحثهم على إتباع السلوك الأخلاقي من خلال أعمالهم المتمثلة في إحصاء الممولين من تجب عليهم الزكاة و أنواع أموالهم و مقادير ما يجب عليهم فيها، كما بالمقابل و جب عليهم اختيار أفضل الطرق لمعرفة المستحقين للزكاة و حرصهم و التأكد من استحقاقهم و تحديد حاجاتهم و مبلغ ما يكفيهم و هذا وفق أسس سليمة[2].

*الإفصاح و الشفافية عن المعلومات الخاصة بعملية الجمع و التحصيل:

بحيث ينبغي أن يتم الإعلان و الإفصاح بكل شفافية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة الزكاة سواء فيما يخص المبالغ المحصلة من الزكاة المال، زكاة الثمار و الزرع ،زكاة الفطر و كذا عدد المستفيدين من المساعدات المالية القروض الحسنة و هذا حتى يتسنى للمزكين من التعرف على مدى أمانة إدارة أموال الزكاة من طرفهم [3] وقد كانت تجربة البيت الكويتي من خلال إعلامه المتنوع كالتلفزيون،الإذاعة ، الكتب ، الصحف ، المنشورات من إعطاء صورة واضحة لمختلف أعمال البيت و هذا ما كان من أبرز معالم النجاح الذي حققه البيت الكويتي، تلك الثقة الغالية التي يتمتع بها بيت الزكاة في جمع أواسط قطاعات المجتمع و التي اتضحت من خلال إقبال المحسنين و أهل الخير على البيت و نمو مورده و اتساع جمهور المحتاجين المستفيدين من أنشطة و مشاريع البيت[4].

---

[1]-عبد الله محمد سعيد رباعية"توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية"مجلة جامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة جامعة أرموك،الأردن ،العدد22 (2009)،ص 92.

[2]- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،ج2،مرجع سبق ذكره ،ص554-558.

[3]- عبد الله بن منصور و حكيم بن زاوية "تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة " مؤتمر علمي دولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة و الوقف)في تحقيق التنمية المستدامة ،20-21 ماي2013 ، جامعة سعد دحلب ، البليدة،ص 15.

[4]- بوعلام بن جلالي و محمد العلمي "الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده و مضامينه"وقائع المؤتمر الثالث المنعقد في كوالا لمبور ،ماليزيا ،7-10 ماي 1990 ،ص 306.

* مساءلة أعضاء الجهاز الإداري القائم بتحصيل و توزيع الزكاة:

حيث يلتزم خضوع جميع المستويات التنظيمية المكونة لصندوق الزكاة لقبول الفحص و التفتيش و المراقبة المستمرة دون إحساس بالإهانة أو عدم الثقة في الهيئة بل أن نجاح هذه المهمة يتوقف على مدى أداء و تميز أعضاء الجهاز الإداري للمؤسسة بتلقي جميع الاستفسارات و الأسئلة بصدر رحب و واعين بذلك ضميرهم المهني و الأخلاقي الذي لا يهنأ و لا يرتاح إلا بالإجابة على كل الانشغالات الهيئة المشرفة على المساءلة .

*استقلالية أداء أنشطة صندوق الزكاة:

ينبغي أن لا تتعرض مؤسسة الزكاة إلى أي ضغوطات داخلية أو خارجية تجعلها تنحرف على أداء مهامها ووظائفها فيجب أن لا تخشى أي دوائر مهما كانت درجة سلطتها أو نفوذها في الحكم و المجتمع بل يجب أن تعمل بشيء من استقلالية حتى تتمكن من بلوغ أهدافها المسطرة ضمن إستراتجيتها فالزكاة تتميز بأنها نظام مؤسساتي يتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية و إن كانت خاضعة لإشراف الدولة ورقابتها و هو ما يستدل عليه من خلال أفراد مصرف من مصارف للعاملين عليها و عمليا من خلال إرسال "النبي صل الله عليه و سلم " عماله إلى المناطق المختلفة لتحصيل الزكاة و صرفها[1].

*العدالة في توزيع أموال الزكاة على الفقراء و المحتاجين :

إن العدالة بمفهومها العميق تتطلب الحفاظ على المصالح المكتسبة و إرجاع الحقوق الضائعة لمستحقيها و من هذا المنطق يستدعى أن تقوم مؤسسات الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها حسب درجة الحاجة و عليه لا تفهم العدالة إلا بإزالة و محو الفوارق الطبقية.

* مسؤولية أعضاء الجهاز الإداري في تأدية مهامهم :

بحيث يستدعي أن يؤدي المشرفين على أنشطة الزكاة مهامهم بأمانة و بشكل متفان تصان فيه حقوق أصحابها فتنجز الأعمال و تتحقق المصالح دون إلحاق الضرر بأي طرف كان .

* مسؤولية اجتماعية لمؤسسة الزكاة :

إن تماسك المجتمعات يتوقف على سيادة مسؤولية اجتماعية تحقق التآزر و التكافل بين جميع أطياف المجتمع فالإحساس بهذا السلوك تكرسه فريضة الزكاة خاصة كانت مؤسستها متجدرة في المجتمع و تستمد قوتها و ثقتها من محيطها المجتمعي الذي توجد فيه فيتم اعتبار مؤسسة الزكاة شخصية اعتبارية لها تأثير في صناعة و بناء التماسك الاجتماعي[2] .

[1]- عبد الحكيم بزاوية، مرجع سبق ذكره ص 255.

[2]- عبد الله بن منصور و حكيم بن زاوية، مرجع سبق ذكره،ص 15.

خلاصة:

لقد كان من روائع الإسلام بل من معجزاته الدالة على أنه دين حق ، أنه سبق الزمان مند أربعة عشر قرنا بعلاج مشكلة البطالة والفقر ،من خلال تكلفه بالفقراء والمحتاجين وضمانه لهم بعيش حياة كريمة ، ولم تكن عناية الإسلام بالفقراء والمحتاجين أمرا سطحيا ، فقد جعلها مسألة في صلب أصوله وذلك جين فرض لهم حقا ثابتا في أموال الأغنياء

ويمكن الانتهاء إلى أن فريضة الزكاة هي إحدى الأسس التي تساهم في النهوض بالمجتمع ،وهي من أقوى العوامل في تحقيق الأخوة والتكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ،نظرا لدورها المحوري في علاج المشكلات الاقتصادية بمصارفها الثمانية ،ولا يتحقق ذلك إلا إذا قامت الدول الإسلامية بتطوير العمل المؤسسي الرسمي لمؤسسات الزكاة من خلال الالتزام الرسمي بدفع هذه الفريضة الدينية .

الفصل الثالث
دراسة حالة صندوق الزكاة
لولاية عين تموشنت

تمهيد :

حارب الإسلام الفقر والمشكلات الاجتماعية ،وحث على العمل والاجتهاد وطلب الرزق دون اللجوء إلى السؤال ، ولكن إذا عجز هؤلاء الفقراء عن سد احتياجاتهم والسعي في الأرض بحثا عن الرزق ،ففي هده الحالة أوجب الله تعالى على الأغنياء حقا لهؤلاء الفقراء وهذا من خلال فريضة الزكاة ، فهذه الأخيرة أصبحت تعد إحدى الوسائل التمويلية المستخدمة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة كم ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا في العديد من الدول الإسلامية ، مما استدعى الأمر تنظيمها من طرف الدولة ، حيث تم إنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات التي تتولى عملية التحصيل والتوزيع .

والجزائر بدورها قامت بتأسيس صندوق الزكاة تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية ، وقامت بتنظيمه وتطوير هيكله حتى تتم عملية التحصيل والتوزيع في أحسن الظروف ،إلا أنها واجهت بعض التحديات ، ومن أصعب هذه التحديات نجد زعزعة ثقة المواطنين بصندوق الزكاة الجزائري ، وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل موضوع صندوق الزكاة ، مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : مديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني : طريقة تحصيل و توزيع الزكاة في ولاية عين تموشنت

المبحث الثالث : دراسة ميدانية لصندوق الزكاة لولاية عين تموشنت

المبحث الأول : مديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت

المطلب الأول : تعريف مديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت

تم إنشاء مديرية الشؤون الدينية بمقتضى مرسوم 200-200 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1421 الموافق ل : 26 جويلية سنة 2000 كما أن تحديد وتنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف وعملها في الولاية يكون من اختصاص هيكلة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف

- تتكون مديرية الشؤون الدينية والأوقاف من ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة المستخدمين، الوسائل والمحاسبة
- مصلحة الإرشاد والشعائر الدينية والأوقاف
- مصلحة التعليم القرآني والتكوين والثقافة الإسلامية

- وتشمل كل مصلحة من المصالح سابقة الذكر على المكاتب التالية:

- مصلحة المستخدمين، الوسائل والمحاسبة:
  - مكتب المستخدمين
  - مكتب الوسائل
  - مكتب المحاسبة
- مصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف:
  - مكتب الوقف
  - مكتب الإرشاد
  - مكتب الشعائر الدينية
- مصلحة التعليم القرآني، التكوين والثقافة الإسلامية
  - مكتب التعليم القرآني المستمر
  - مكتب الثقافة الإسلامية وإحياء التراث
  - مكتب التكوين[1]

[1] - وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

الشكل (1/3)الهيكل التنظيمي المديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

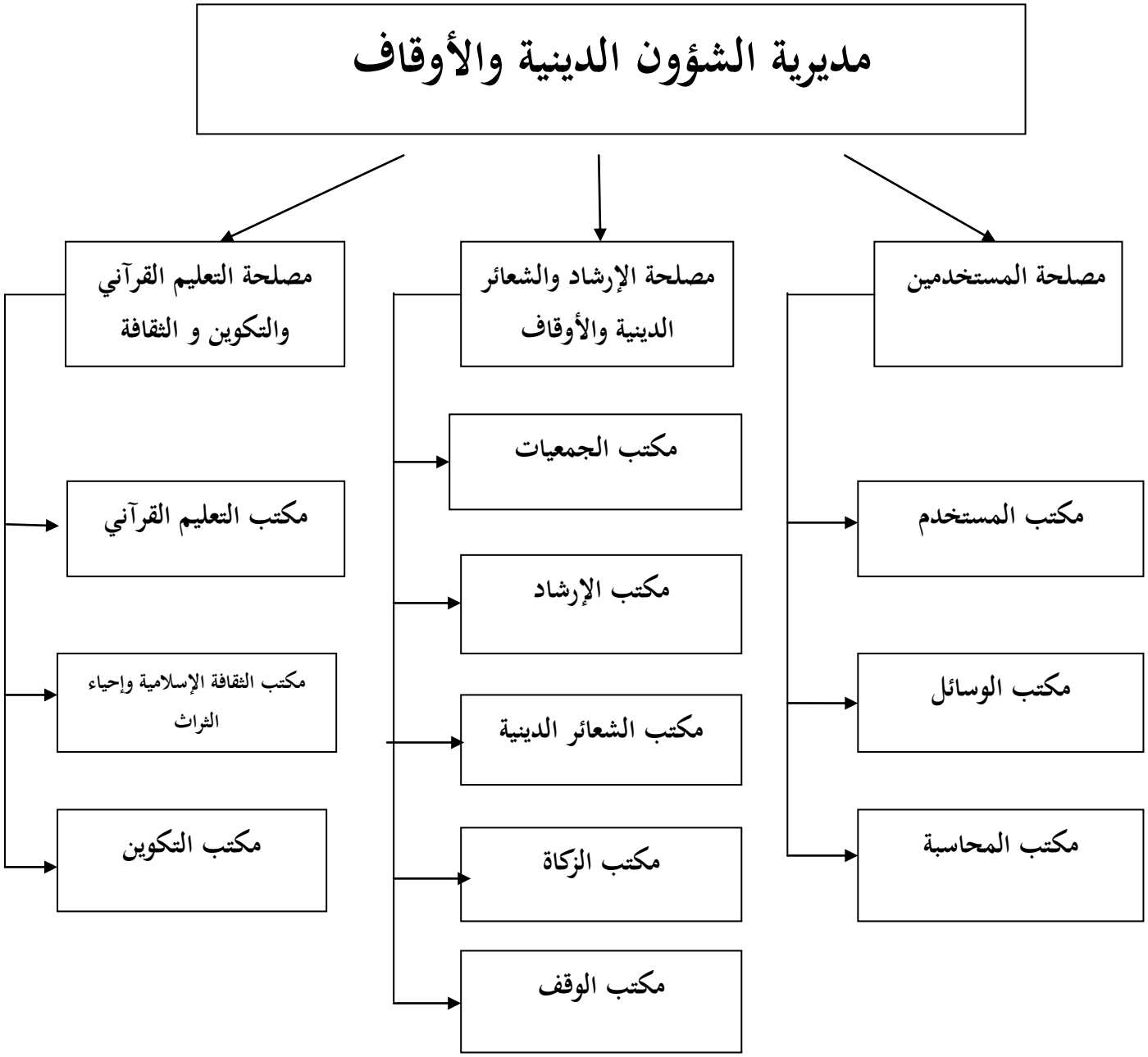

المصدر : وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

المطلب الثاني :صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ، حيث يبرز الدور الاجتماعي التكافلي والأبعاد الاقتصادية التنموية لها ، ويهتم بنشر الوعي بأهمية الزكاة في حياة في حياة الأمة عبر جمع الزكاة من مصادرها الشرعية وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر يتدرج من القرية أو الحي إلى المدينة فالدولة ، وذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية التي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل من اللجان القاعدية ، الولائية والوطنية

- القاعدية : وتكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة ، حيث تتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة ، رؤساء اللجان المسجدية ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي الأعيان ، ممثلين عن المزكين ...
- اللجنة الولائية :وتكون على مستوى كل ولاية ، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية ، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية ، وتتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة الولائية ، كبار المزكين ، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية ، رئيس المجلس العلمي للولاية ، قانوني ، محاسب، اقتصادي ، مساعد اجتماعي ، رؤساء الهيئات القاعدية ..
- اللجنة الوطنية : ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، والذي يتكون من:

رئيس المجلس ، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة ، أعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى ، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة ، كبار المزكين ، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها ، ثم أن مهامه الأساسية تختصر كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر[1]

[1]- وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

اللجنة القاعدية: و تتكون على مستوى كل دائرة و يمكن توضيح مهامها و مكوناتها من خلال المخطط التالي:

الشكل (2/3)الهيكل التنظيمي للجنة القاعدية للزكاة

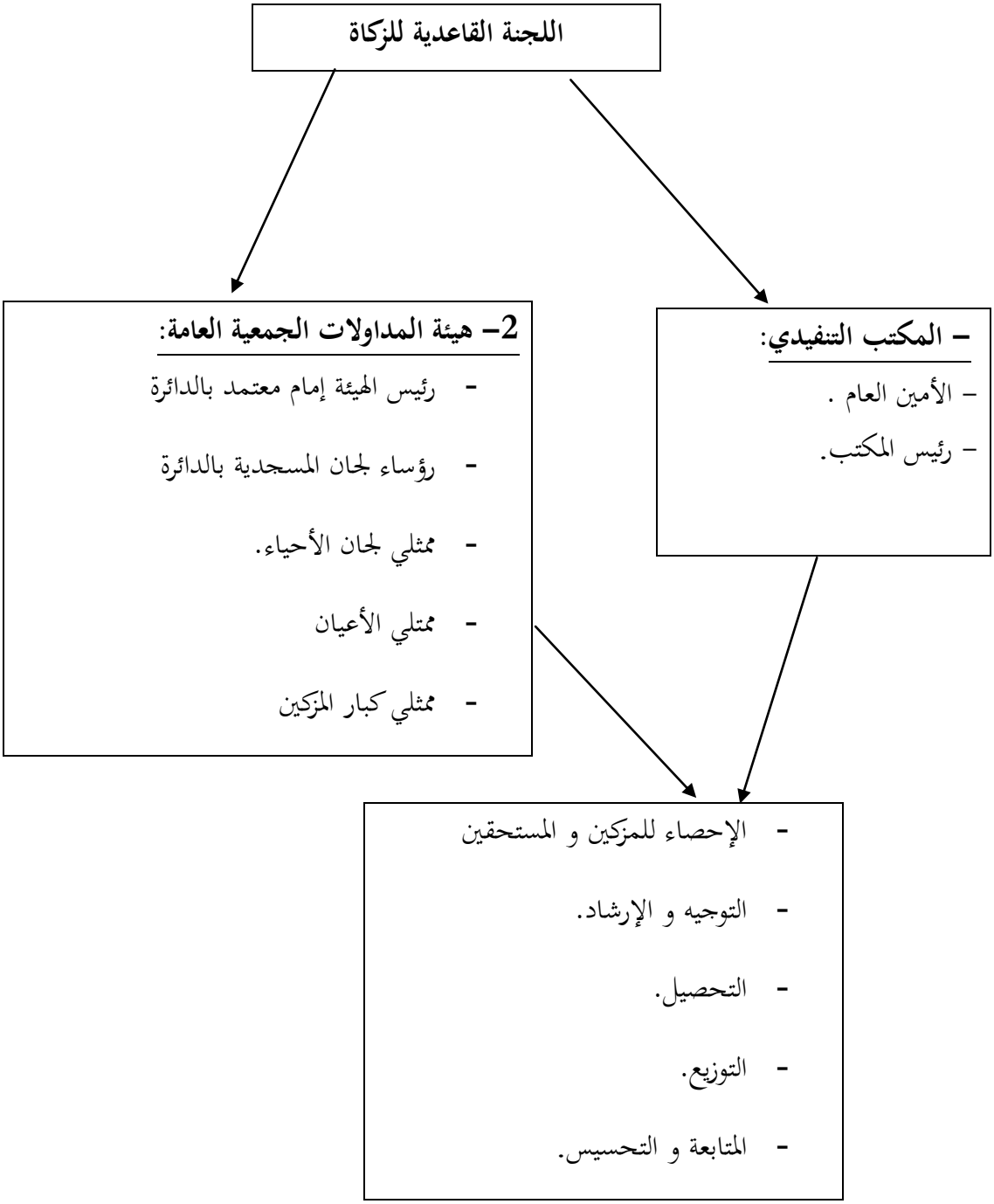

المصدر: منشورات مديرية الشؤون الدينية عين تموشنت

لجنة الزكاة الولائية : و تكون على مستوى كل ولاية ، و يمكن توضيح مكوناتها و مهامها في المخطط التالي :

الشكل (3/3)الهيكل التنظيمي للجنة الولائية للزكاة

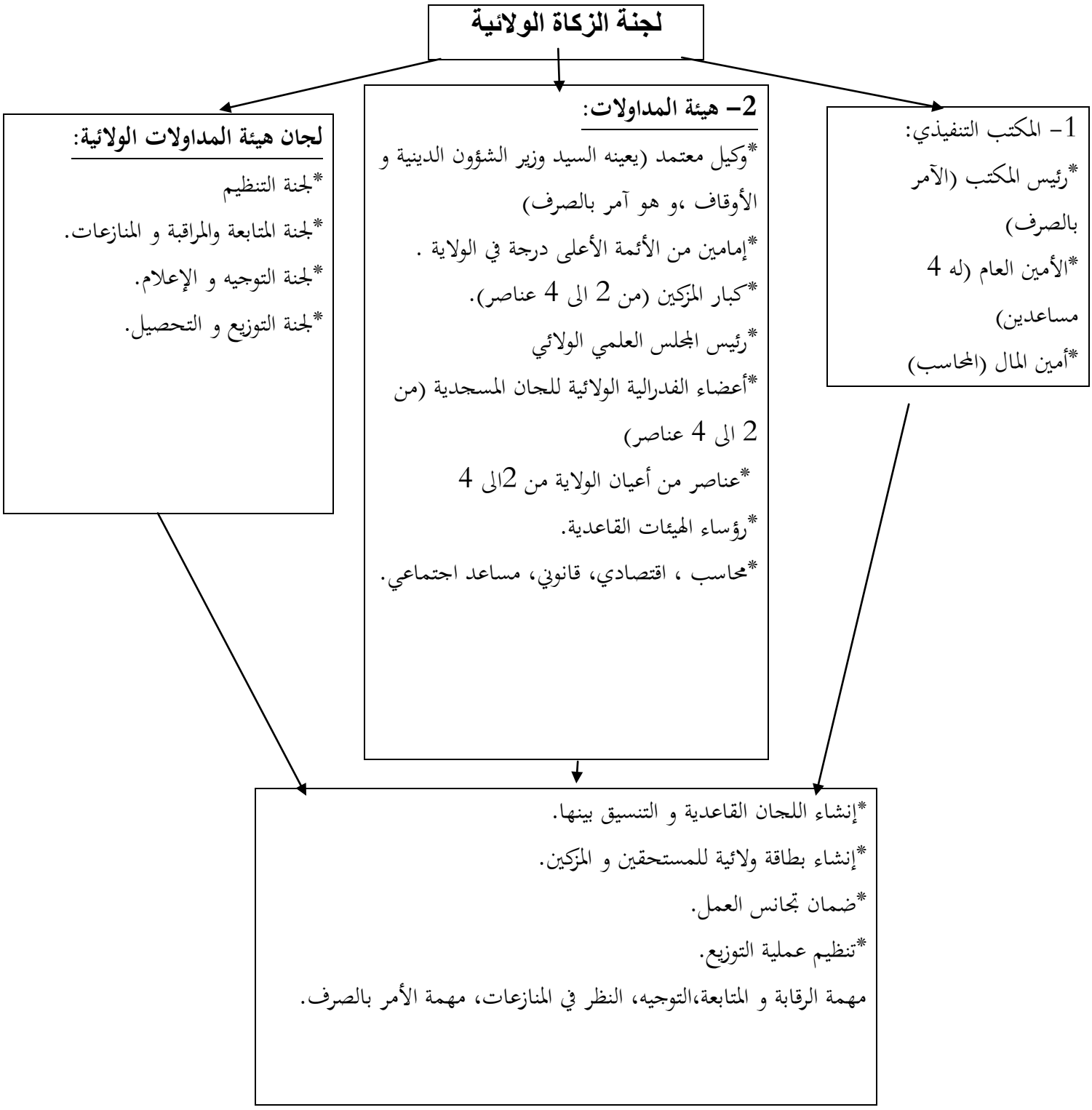

المصدر: منشورات مديرية الشؤون الدينية عين تموشنت

لجنة الزكاة الوطنية: مكوناتها و مهامها من خلال المخطط التالي:

الشكل (4/3)الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية للزكاة

المصدر: منشورات مديرية الشؤون الدينية عين تموشنت

المطلب الثالث: أنواع التمويلات المعتمدة في صندوق استثمار أموال الزكاة لولاية عين تموشنت

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب،
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
- تمويل المشاريع المصغرة،
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش،
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري[1].

المبحث الثاني: طريقة تحصيل و توزيع الزكاة في ولاية عين تموشنت

المطلب الأول: طريقة تحصيل الزكاة في ولاية عين تموشنت:

بغية تفعيل عملية تحصيل تم اعتماد على ثلاث طرق هي :

أ- الجوالة البريدية:

يمكن الحصول عليها-لدى مكاتب البريد عبر كامل التراب الولاية ويوجد فيها ما يلي:

- اسم أو عبارة (المزكي،محسن...).
- المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف.
- رقم حساب صندوق الزكاة الولاية.

1- مسدور فارس ،مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص 7-8- 9على الموقع التالي : في2017/04/09

https://www.google.dz/search?q=مخاطر+القرض+الحسن+من+صندوق+الزكاة+وسبل+تغطيتها&rlz

ب- الصكوك:

يدفع الصك لمكتب البريد علية ما يلي:

- رقم حساب صندوق الزكاة الولاية .
- المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف.

ج- الصناديق المسجدية :

توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية ، يتسلم من الإمام قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق ، و يمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية[1]

المطلب الثاني: طريقة توزيع الزكاة:

يتم توزيع حصيلة صندوق الزكاة من زكاة المال في ولاية عين تموشنت كباقي ولايات الوطن وفق النسب التالية :

الجدول (1/3): يوضح توزيع الزكاة في الجزائر

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
	%12.5 توزع كما يلي :	
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	4.5% تغطية تكاليف اللجنة الولائية 6% تغطية تكاليف اللجنة القاعدية 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني .	

المصدر : منشورات مديرية الشؤون الدينية عين تموشنت

[1]- منشورات مديرية الشؤون الدينية عين تموشنت.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة أكبر من حصيلة الزكاة توزع على الفقراء و المساكين حيث بلغت 87.5% في حال كانت الحصيلة أقل من 5 ملايين دج ، وفي حالة بلوغ الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج فإن نسبة التوزيع تبلغ 50% ،كما تبلغ نسبة مصاريف تنمية (قروض الحسنة) 37.5% التي توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء.

المبحث الثالث:دراسة ميدانية لصندوق الزكاة لولاية عين تموشنت

المطلب الأول : الطريقة و الإجراء

أ-مجتمع الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من كل مواطن مكلف بدفع الزكاة أي يملك النصاب و تنطبق عليه شروط وجوب الزكاة ،كما يجب أن يكونوا مقيمين بولاية عين تموشنت كون الطالب مقيم بهده الولاية و هذا أيضا لصعوبة توزيعه بولايات أخرى نظرا للوضع الصحي بسبب تفشي الفيروس كورونا، مع العلم أن الطالب قام بتوزيع الاستبيان بموقع التواصل الاجتماعي facebook بعد تصميمه في google drave بعد استشارة الأستاذ المأطر وهذا في الفترة الممتدة 2020/2019 .

ب- عينة الدراسة :تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة ،حيث تم إرسال 130 إستبانة على مختلف نشطاء الموقع التواصل الاجتماعي facebook من مختلف بلديات و دوائر الولاية تم استجابة منها لـ72 إستبانة ،حيث قبلت منها 60 إستبانة و تم رفض 12 لعدم توافقها مع شروط مجتمع الدراسة.

ج - أداة الدراسة :

تم استخدام أداة الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع المعلومات الأولية، حيث تم إعدادها بعد استعراض شامل للأدبيات الدراسات السابقة العربية المتعلقة بموضوع الدراسة.

مرحلة تطور أداة الدراسة:

مرت عملية تطوير الاستبيان بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي، التي تم لاعتمادها واستخدامها في الدراسة، وهذه المراحل هي:

- وصف أداة الدراسة الاستبيان :

الجزء الأول:

وتضم معلومات عامة عن الجنس، المستوى الدراسي، الفئة العمرية ، الحالة العائلية، المهنة، علم بأحكام الزكاة ، الطريقة دفع الزكاة ، السنوات دفع الزكاة لصندوق الزكاة.

الجزء الثاني :وهو الذي يضم أسئلة الاستبيان موزعة على خمسة محاور كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (3-2)توزيع أسئلة الاستبيان :

المحاور	الأسئلة
المحور01: مدى شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته	5
المحور02: مدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه	4
المحور 03: مدى عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة	5
المحور 04: مدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة	5
المحور 05: توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة	5

المصدر:من إعداد الطالب

د – مقياس التحليل

1-مقياس التحليل:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأبعاد المتعلقة بمدى بتطبيق مبادئ الحوكمة لتعزيز الثقة بصندوق الزكاة الجزائري .حيث يختار المجيب إجابة واحدة من بين خمس بدائل ويتدرج المقياس مابين 5 درجات إلي الدرجة الواحدة ،حيث تكون الدرجات كأتي :

الجدول رقم(3-3) : مقياس تحليل(ليكرت الخماسي)

الدرجة	التقييم
5	موافق جدا
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

ويبين الجدول التالي المعيار الذي على أساسه يتم تحليل وتقيم المتوسط الحسابي .

الجدول رقم (3-4) معيار مقياس التحليل :

المجال	التقييم
]1.8-1]	غير موافق بشدة
]2.6-1.8]	غير موافق
]3.9-2.6]	محايد
]4.2-3.9]	موفق
]5-4.2]	موافق بشدة

المصدر من إعداد الطالب

2- صدق الأداة:صدق الأداء هو مدى استطاعة أداة القياس قياس ما هو مطلوب قياسه.وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1- الصدق الظاهري:لقد تم التأكد من صدق محتوى أداة القياس (الاستبيان)و المستخدمة في هذه الدراسة، حيث عرضها بعد تطوير الشكل على ثلاثة محكمين من أساتذة(المركز) للتأكد من تغطيتها للجوانب الموضوع الأساسية، زمن وضوحها وسلامة صياغتها.

تم عدلت الأداة بناء على ملاحظاتهم حيث تم حذف بعض العبارات، وتعديل وإضافة عبارات أخرى، لتصبح أكثر وضوحا وفهما لدى أفراد العينة الدراسة و أكثر صدقا في قياس موضوع الدراسة.

2- تبات الأداة :ثبات الأداة هو الاتساق في نتائج الأداة ويقصد به إمكانية الوصول إلى نفس النتائج فيما لو أعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية لتحليل نفس المستوى .

ومن أجل التحقق من تبات الأداة المستخدم في الدراسة تم استخدام معامل الاتساق الداخلي :

(كرونباخ ألفا)(cronbach alpha) لتأكد من عدم حصول أداة القياس على بيانات خاطئة إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام نفس الأداة في ظروف نفسها التي استخدمت فيه للمرة الأولى.وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)تم التوصل إلى الميدانية في الجدول :

جدول(3-5) حساب معامل التبات الكلى ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	
مجموع العباراة	24
ألفا كرونباخ	0,823

المصدر :تحليل spss.V20

مع العلم أن معامل الاتساق الداخلي (0.6) فأكثر تعتبر عالية.وهدا يعنى أنه كل ما كان معامل الاتساق (ألفا كرونباخ) أكبر من 0.6 كلما دل هذا على وجود الاتساق الداخلي.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معامل التبات الكلى لأداة جمع البيانات بلغ (0.823) وهو معامل تبات جيد ،ويدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من التبات ويمكن الاعتماد عليها في تطبيق الميداني للدراسة .

إن تبات وصدق الاستبيان .يكشف بأنه صالح للاستعمال في هذه الدراسة التطبيقية، وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها.

المطلب الثاني :نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان قمنا بتفريغ ومعالجتها كمل ذكنا سبقا بالبرنامج الإحصائي المعروف بسم لحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V20 والذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة فبإجراء التحليلات الإحصائية ،وقد تم استخدام في هذه المعالجات الإحصائية التالية :

-معامل ألفا كرونباخ.

-النسب المئوية والتكرارات ،بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

-اختبار الفروق بين المتوسطات T-TEST

أ- توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

جدول رقم(3-6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	43	%71.7
أنثى	17	%28.3
المجموع	60	%100

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الذكور قدرت 71.7% و هي أكبر من نسبة الإناث التي قدرت ب28.3% ،و هذا راجع إلى أن في أغلب الأحيان الرجل هو الذي يقوم بعملية إخراج الزكاة مقارنة بالمرأة في المجتمع الجزائري .

الشكل البياني رقم:(3-5) يبين توزيع العينة حسب الجنس

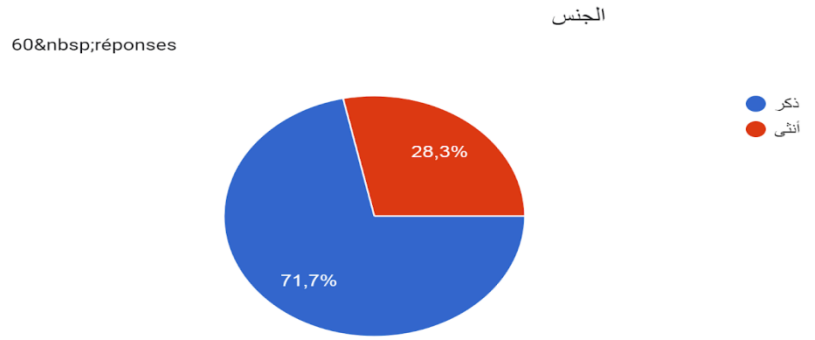

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

ب-توزيع العينة حسب الفئة العمرية

جدول رقم(3-7):يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
الشباب:من18 سنة إلى39 سنة	45	%75
الكهول: من 40 سنة إلى 59 سنة	14	%23.3
الشيوخ : من 60 فما فوق	01	%01.7
المجموع	60	%100

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الشباب تبلغ 75 % و نسبة الكهول 23.3 %و نسبة الشيوخ 1.7 % هذا ما يبين أن نسبة سكان الجزائر معظمهم شباب ،و هم أكثر من يمكنهم التعامل مع صندوق الزكاة.

الشكل البياني رقم(3-6) يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية

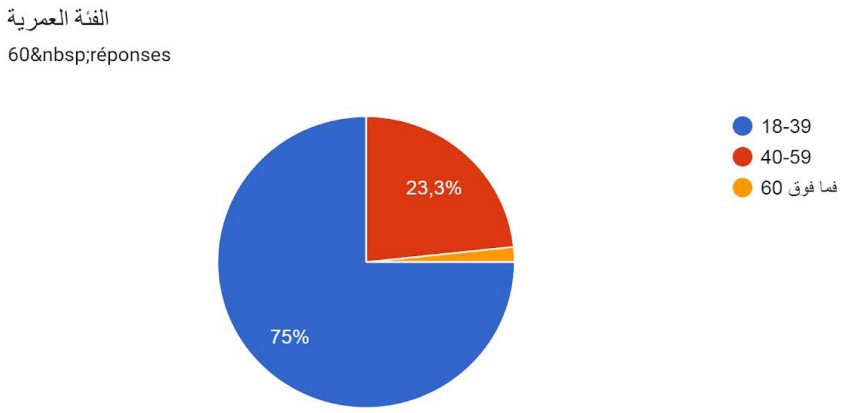

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

ج-توزيع العينة حسب المستوى الدراسي:

جدول رقم(3-8):يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرار	00	04	03	53	60
النسبة	%0	%6.7	%5	%88.3	%100

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الفئة المستجوبة ذو مستوى جامعي بنسبة 88.3% مقارنة بالمستويات الأخرى كالثانوي الذي بلغت نسبته5 %و المتوسط 6.7% في حين أن نسبة الابتدائي بلغت0 %و هذا راجع إلى ارتفاع نسبة التعليم و انخفاض مستوى الأمية في الجزائر.

الشكل البياني رقم(3-7) يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

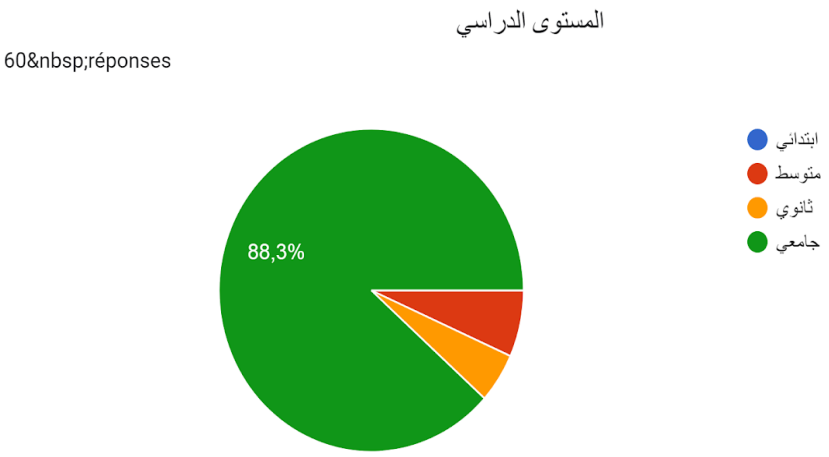

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

د- توزيع العينة حسب النشاط المهني :

جدول رقم(3–9): يبين توزيع العينة حسب النشاط المهني

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

المهنة	تاجر	حرفي	فلاح	موظف	مقاول	أعمال حرة	متقاعد	أخرى	مجموع
التكرار	03	02	00	40	01	01	02	11	60
النسبة	%5	%3.3	%0	%66.7	%1.7	%1.7	%3.3	%18.3	%100

يتضح من خلال الجدول أن الفئة المستجوبة كانت من الموظفين في القطاع الحكومي و معظمهم إداريين و أساتذة، حيث بلغت 66.7 % تليها نشاطات أخرى غير محددة بنسبة 18.3% و النسب الباقية توزعت على النشاطات الأخرى كما أن3.3% منهم متقاعدين .

الشكل البياني رقم(3–8) : يبين توزيع العينة حسب النشاط المهني

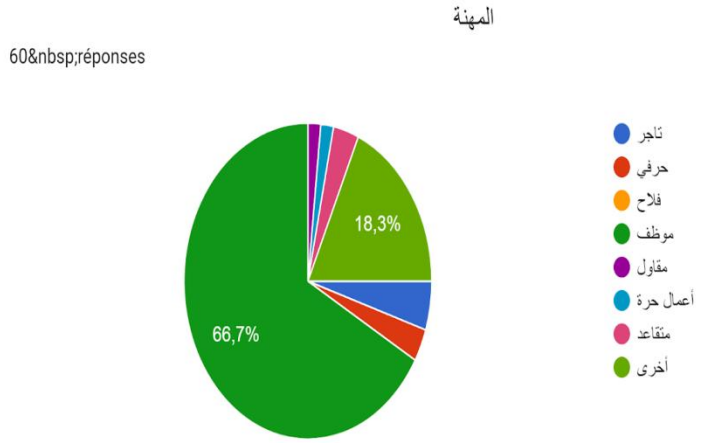

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

توزيع العينة حسب الحالة العائلية

جدول رقم(3-10): يبين توزيع العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	النسبة	التكرار
متزوج	30	%50
أعزب	30	%50
مطلق	00	%0
أرمل	00	%0
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح من خلال الجدول أن نسبة المتزوجين و العزاب هي متساوية، و هذا راجع إلى أن الفئة المستجوبة معظمهم شباب و سنهم بين 30 سنة و 39 سنة.

الشكل البياني رقم(3-9) يبين توزيع العينة حسب الحالة العائلية

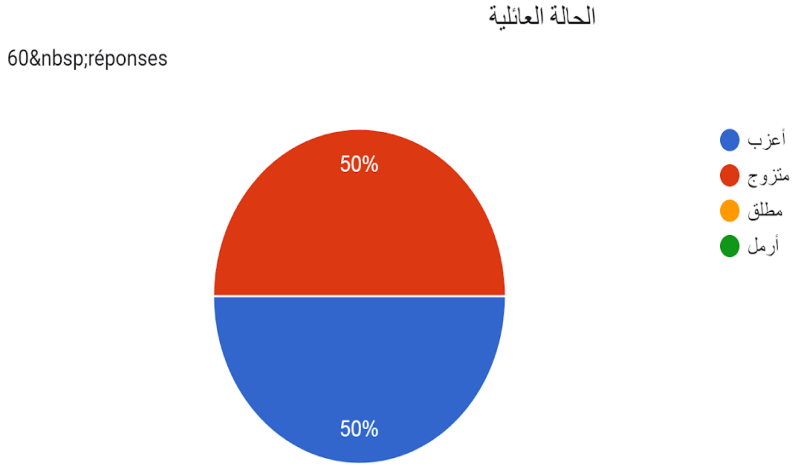

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

توزيع العينة حسب العلم بأحكام الزكاة :

جدول رقم(3-11):يبين توزيع العينة حسب العلم بأحكام الزكاة:

العلم بأمور الزكاة	التكرار	النسبة
نعم	17	%28.3
نوعا ما	41	%68.3
لا	02	%3.3
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح من خلال الجدول أن نسبة المستجوبين الذين لهم علم بأمور الزكاة بلغت نسبة 28.3%، أما فيما يخص الفئة التي لها علم إلى حد ما أمور الزكاة بلغت 68.3% و ونسبة التي ليس لهم علم بلغت 3.3% و هذا راجع إلى نقص الدروس المسجدية و المتعلقة بأمور الزكاة و إن كانت فقد تكون مناسبتيه كزكاة الفطر عند اقتراب عيد الفطر و زكاة المال و الزروع و الثمار عند اقتراب يوم عاشوراء ، و كذلك نقص الكبير للحملات تحسيسية إعلامية و تلفزيونية في هذا المجال .

الشكل البياني رقم(3–10) يبين توزيع العينة حسب العلم بأحكام الزكاة

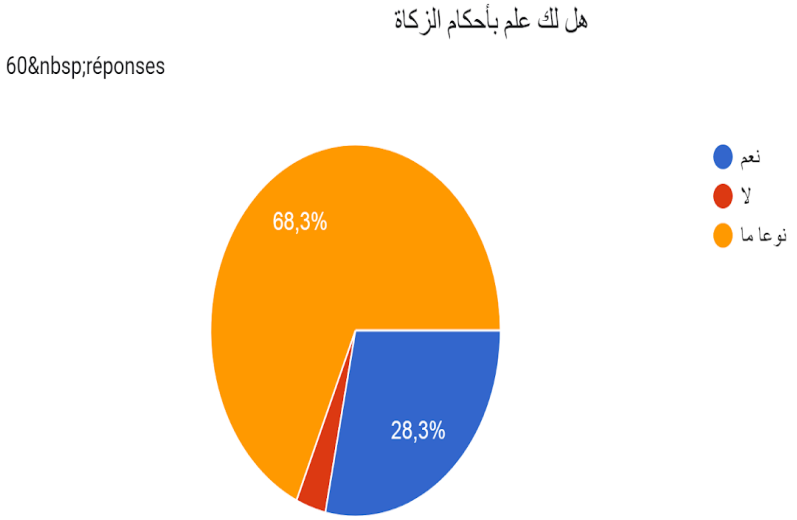

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

توزيع العينة حسب طريقة الدفع:

جدول رقم(3-12):يبين توزيع العينة حسب طريقة الدفع

طريقة دفع الزكاة	تكرار	النسبة
أدفعها بنفسي للفقراء	44	%78.6
أدفعها عن طريق شخص أتق به	09	%16.1
أدفعها لطريق صندوق الزكاة عن طريق المسجد	10	%17.9
أدفعها لطريق صندوق الزكاة عن طريق حوالة بريدية	0	%0
المجموع	56	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

يتضح من خلال الجدول أن 78.6 % يدفعونها بأنفسهم للفقراء و 16.1% يدفعونها عن طريق شخص يتقون به لظروف ما، و أن 17.9% يدفعونها لصندوق الزكاة عن طريق المسجد و هي الطريقة سهلة و أمنة وكذلك لقرب المساجد من الأحياء السكنية و هو ما يؤكده الواقع ،كما نلاحظ أن 0% من يفضلون دفعها عن طريق حوالة بريدية .

شكل البياني رقم(3-11) يبين توزيع العينة حسب طريقة الدفع

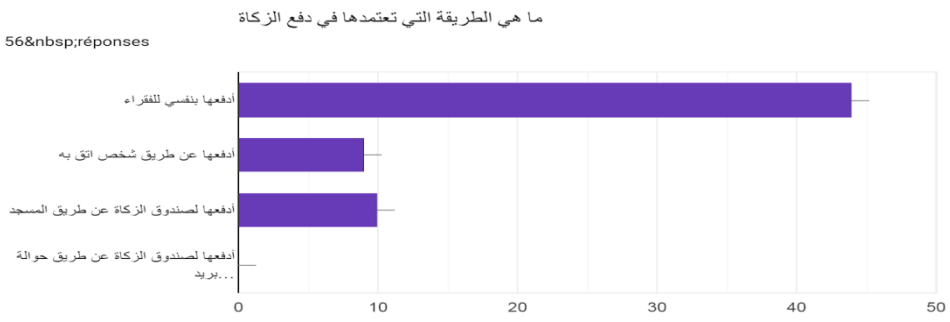

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

جدول يبين سنوات التعامل مع صندوق الزكاة:

جدول رقم(3-13): يبين سنوات التعامل مع صندوق الزكاة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
التكرار	7	6	6	8	9	8	9	16	20	23	112
النسبة	%23.3	%20	%20	%26.7	%30	%26.7	%30	%53.3	%66.7	%76.7	100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

نلاحظ من خلال الجدول أن سنوات دفع زكاة لصندوق الزكاة منذ 2010 إلى غاية 2016 كانت محصورة بين نسبة 23.3% و 30% حيث بدأت النسبة في الانتعاش من سنة إلى أخرى حيث بلغت في 2017 و2018 و2019 نسبة 53.3% -66.7%-76.7% على التوالي، و هذا راجع إلى حملات التحسيسية و التوعوية لفائدة دفع الزكاة لصندوق الزكاة و ما يعود عليه من خير للبلاد و العباد.

الشكل البياني رقم(3-12) يبين سنوات التعامل مع صندوق الزكاة

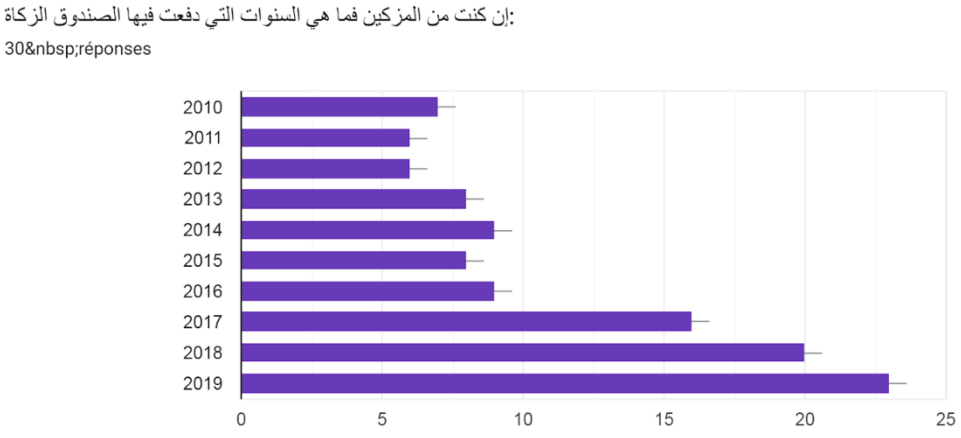

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات google drave

جدول يوضح بعض المعايير الإحصائية للمحور الأول :

الجدول (3-14)التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة على شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.

رقم العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
1	06	11	30	16	07	2.883	1.151	5.944
2	07	09	13	21	10	2.700	1.252	4.328
3	03	12	20	14	11	2.700	1.139	4.759
4	08	12	16	12	12	2.866	1.320	5.082
5	5	10	17	15	13	2.650	1.232	4.085
المتوسط الحسابي الكلي						2.7598		4.83

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss v20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الإجابات في عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته، حيث أن المتوسط الحسابي الكلي بلغ 2.7598 % وفقا لمعيار قياس التحليل و هو ما ينبث صحة الفرضية الأولى بحيث شفافية صندوق الزكاة في إفصاح نشاطاته يكسب ثقة الأفراد أما النتائج الإحصائية على مستوى العبارات فنلاحظ أن مستوى استجابة أفراد العينة على العبارات المتعلقة بصندوق الزكاة و قيامه بتصريح بمجموع أموال زكاة المال التي جمعت ،حيث تمثل قيمة 2.700 % كمتوسط حسابي و هي قيمة محادية و انحراف المعياري قدره 1.252 % مما يعني عن عدم وجود تجانس في إجابات أفراد على هذه العبارة.

أما بالنسبة للعبارة الثالثة و التي تقول أن صندوق الزكاة يقوم برقمنة أموال الزكاة جاءت قيمة المتوسط الحسابي ب 2.700 % مما يعني أن الاتجاهات أفراد العينة لا تتوافق مع هذه العبارة حيت بلغ انحراف المعياري 1.392 % مما يعني عدم وجود تجانس و تباعد و نشتت بين المتوسطات إجابات عينة على هذه العبارة.

و بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الرابعة 2.86 و التي تعتبر صندوق الزكاة يقوم بالإفصاح عن نشاطاته بشفافية مما يعني وجود اتجاه لدى أفراد العينة حول عدم قبول هذه الفكرة، أما انحراف المعياري فيمثل بقيمة 1.32 و هي قيمة ضعيفة تعكس عدم تجانس هذه العبارة.

و نجد عدم موافقة أفراد العينة على العبارة التي تتعلق بدراية المزكون بأهداف صندوق الزكاة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.65 على مقياس ليكر الخماسي و بانحراف معياري قدره 1.23 مما يعني تشتت في العبارات و عدم تجانسها .

و نستنتج أيضا أن المتوسط الحسابي الكلي للعبارات بلغ نسبة 2.7 و الذي يعكس درجة الحياد في إفصاح والشفافية صندوق الزكاة لاكتساب لثقة الأفراد، و هذا ما يعني أن عينة الدراسة لا تأثر فيها شفافية و إفصاح صندوق الزكاة لاكتسابه لثقة الأفراد و هذا ما يعني أن الفرضية خاطئة .

ثانيا: تقييم مدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه.

جدول رقم (3-15) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة

رقم العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
1	03	15	17	12	13	2.716	0.715	4.593
2	09	17	17	08	09	3.150	1.150	6.996
3	06	13	17	15	09	2.950	0.950	6.065
4	05	15	17	18	05	2.966	0.966	6.689
المتوسط الحسابي الكلي						2.9455		4.58

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss v20

تظهر النتائج المتعلقة بمدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 2.94 و توافق هذه القيمة درجة الحياد حسب معايير مقياس التحليل مما يعني أن صندوق الزكاة تتمتع باستقلالية في القيام بوظائفه، و توجهت عبارات أفراد العينة على العبارة الأولى للمحور الثاني نحو الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.71 و هذا ما يعني إن صندوق الزكاة يحظى باستقلالية في جمع و التوزيع زكاة المال و بلغ انحراف المعياري 0.7 مما يعكس و جود تجانس في الإجابات .

و سجلت العبارة الثانية من المحور الثاني متوسط حسابي بقيمة 3.15 و هي درجة تقل عن درجة المتوسط للموافقة كما أن الإجابات على هذه العبارة كانت غير متجانسة حيث بلغ الانحراف المعياري 1.15 ، أما العبارة الثالثة من المحور الثاني و التي مفادها صندوق الزكاة يتخذ القرارات بكل حرية في إطار تعليمات السلطة المركزية

عبر عنها بمتوسط حسابي قدره 2.9 و هي تأكيد على الموافقة على هذه العبارة و انحراف المعياري قدره 0.95 و هو تجانس متوسطات في الإجابة.

أما العبارة الرابعة فأتت بمتوسط حسابي قدره 2.96 و هي درجة حياد في إجابات على العبارة و جاء الانحراف المعياري بنسبة تقترب من 1 و هذا ما يعني عدم تجانس في الإجابات و منه نستنتج أن صندوق الزكاة يتمتع باستقلالية نسبية في القيام بوظائفه على حسب آراء عينة الدراسة ، و منه نستخلص أن استقلالية ضرورية لصندوق الزكاة للقيام بوظائفه يعزز من ثقة الأفراد.

ثالثا: تقييم مدى عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة

جدول رقم (3–16) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة

رقم العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
1	07	14	14	15	10	2.850	0.850	5.118
2	04	15	13	14	14	2.683	0.683	4.172
3	09	11	21	10	09	3.016	1.016	6.273
4	05	10	17	18	10	2.700	0.700	4.583
5	07	13	19	11	09	2.933	0.933	5.798
المتوسط الحسابي الكلي						2.8364		5.1888

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss v20

أما بالانتقال إلى المحور الثالث فجاء المتوسط الحسابي للعبارة الأولى بقيمة 2.85 و هو متوسط يدل على القبول و الموافقة على هذه العبارة، و هذا ما يعني أن صندوق الزكاة يقوم بتطبيق أفضل الطرق لمعرفة مستحقي الزكاة، و انحراف معياري قدره 0.85 مما يعني و جود تجانس جيد .

أما العبارة الثانية و التي مفادها أن العاملين عليها يقومون بوضع أسس سليمة وفقا للظروف الاجتماعية لتوزيع الزكاة، فجاءت بمتوسط يدل على موافقة بقيمة 2.86 و انحراف معياري جيد قدره 0.86 .

أما بالانتقال إلى العبارة الثالثة فنلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تفوق قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث، حيث قدر بقيمة 3.01 و هذا ما يعني عدم موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة، و انحراف معياري يفوق 1.01 وهذا ما يعني عدم تجانس إجابات هذه العبارة و عليه فليس هناك عدالة في توزيع الزكاة على المصاريف المحددة.

أما المتوسط الحسابي للعبارة الرابعة و الخامسة فهو متوسط يدل على أن صندوق الزكاة يعمل على ضمان حقوق مستحقي الزكاة، و لجنة الزكاة القاعدية و الولائية تتعامل بعدالة مع طلبات المستحقين ، و هذا ما نلاحظه في الانحراف المعياري للعبارتين حيث بلغت نسبتهم على التوالي 0.70 و 0.93 و هذا ما يعني وجود تجانس جيد، و كخلاصة قول نستنتج أن المحور الثالث أن عدالة صندوق الزكاة في صرف المداخيل تكسب ثقة الأفراد و تعمل إيجابا في زيادة ثقتهم و تشجيعهم لهذا الصندوق.

رابعا: تقييم مدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة

جدول رقم (3-17) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة

رقم العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
1	03	09	19	18	11	2.600	0.600	4.139
2	05	10	18	16	11	2.716	0.716	4.593
3	02	15	18	18	07	2.783	0.783	5.818
4	21	21	11	16	09	2.950	0.950	6.136
5	04	08	19	17	12	2.600	0.600	4.032
المتوسط الحسابي الكلي						2.7298		4.9436

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss v20

أما بالانتقال إلى المحور الرابع و الذي يدرس مدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة و تأثيره في اكتساب ثقة الأفراد، حيث جاء المتوسط للعبارة الأولى و الثانية والثالثة على التوالي بقيمة 2.60-2.71-2.78 مما يعني أن الموافقة على هذه العبارات كانت عالية ،و ثقة الأفراد تأثر فيها المسائلة سواء بالرقابة الداخلية أو بالمتابعة من جهة وصية أو من خلال مسائلة العاملين القائمين عليها، حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري جاء بنسب تجانس عالية لمتوسطات إجابة على هذه العبارات .

إما العبارة الرابعة و الخامسة فجاءت أيضا في هذا السياق مع تباين خفيف بين العبارتين ،حيث أن المتوسط الحسابي العبارة الرابعة يفوق المتوسط الكلي للمحور و هذا ما يدل على تباين و اختلاف في الإجابات و نسبة الانحراف المعياري 0.95 فهي تقترب من 1 و هذا ما يعني تجانس المتوسط، أما عند الانتقال إلى العبارة الخامسة و التي تدرس مدى انعكاس توفر نظام تفتيش و رقابة داخلية في اكتساب ثقة أفراد حيث جاءت بمتوسط حسابي 2.60 و هي نسبة موافقة بهذه العبارة و قيمة الانحراف المعياري 0.60 هو تجانس جيد لهذه العبارة ،و كخلاصة نستنتج أن خضوع صندوق الزكاة للمسائلة يؤثر بشكل كبير في كسب ثقة الأفراد مما يعني قبول الفرضية.

خامسا: تقييم مدى توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة

جدول رقم (3–18) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمدى موافقة عينة الدراسة .

رقم العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
1	08	17	18	10	07	3.216	1.194	7.890
2	02	5	12	16	25	2.066	1.162	0.444
3	3	11	18	14	14	2.500	1.127	3.435
4	05	12	08	18	15	2.633	1.365	3.594
5	06	16	07	17	14	2.700	1.344	4.034
المتوسط الحسابي الكلي						2.623		3.8794

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss v20

أما عند انتقال إلى المحور الخامس و الذي يتعلق بتوفر عنصر الثقة بصندوق الزكاة ، فنلاحظ إن كل إجابات المحور من السؤال الأول إلى الخامس جاءت لا تدل على توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة و هذا ما يؤكده الانحراف المعياري بنسب تفوق الواحد في كل عبارة .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضيات:

سنقوم باختبار الأحادي العينة على الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

H0: عدم وجود إفصاح بكل شفافية لدى صندوق الزكاة عن نشاطاته.

H1: وجود إفصاح بكل شفافية لدى صندوق الزكاة عن نشاطاته.

تم اختبار هده الفرضية بمقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات على أسئلة الحور الأول والتي تتعلق بمدى شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.

الجدول رقم :نتائج الأحادي العينة لدرجة الإجابات عن مدى شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.

جدول رقم (3-19):حساب t-test لأسئلة المحور الأول :

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.	2.7598	1.21	4.83	59	0,107

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS-V20

نقارن من الجدول المخرجات SIg بألفا :فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية و إذا كان العكس بقبل الفرضية البديلة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل أسئلة المحور الأول قدره ب 2.7598 وبانحراف معياري قدره 1.21 ، كما أن قيمة مستوي الدلالة المعنوية يساوي 0,107 وهو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد وبتالي نرفض الفرضية البديلة H1 هذا ما بوضح عن عدم وجود إفصاح بكل شفافية لدى صندوق الزكاة.

ملاحظة: درجة الحرية لهذا الاختبار =عدد أفراد المجموعة -1وبتالي في هذا المثال نجد درجات الحرية 60-1=59.

اختبار الفرضية الثانية:

H0: عدم وجود استقلالية لصندوق الزكاة في القيام بوظائفه .

H1: هناك استقلالية لصندوق الزكاة في القيام بوظائفه .

تم اختبار هده الفرضية بمقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات على أسئلة الحور الثاني والتي تتعلق بمدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه.

الجدول يوضح :نتائج الأحادي العينة لدرجة الإجابات عن مدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه.

جدول رقم (3-20):حساب t-test لأسئلة المحور الثاني :

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه.	2.9455	0.94	4.58	59	0,056

في هذا الاختبار قمنا بدراسة مدى تمتع صندوق الزكاة بالإستقلالية في القيام بوظائفه و الذي يؤثر بشكل كبير في كسب ثقة الأفراد ،و باستخدام t-test في اختبار بين المتوسطات للمحور الثاني لاحظنا أن مستوى الدلالة في الإجابات المحور تساوي 0,056 و هو أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية H0 و نرفض الفرضية البديلة H1 .

اختبار الفرضية الثالثة:

H0: عدم وجود عدالة بصندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة.

H1: توجد عدالة بصندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة.

تم اختبار هده الفرضية بمقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات على أسئلة الحور الثالث والتي تتعلق بمدى عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة .

الجدول يوضح :نتائج الاحادى العينة لدرجة الإجابات عن مدى عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة .

جدول رقم (3-21):حساب t-test لأسئلة المحور الثالث:

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة .	2.8364	0,8364	5.1888	59	0.000

وبالاستخدام test-t لدراسة الفروق بين المتوسطات لاحظنا أن مستوى المعنوية 0.000 هو اقل من 0.05 مستوى الدالة المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص عن وجود عدالة بصندوق الزكاة في صرف مداخيله.

اختبار الفرضية الرابعة:

H0: عدم وجود عنصر مسائلة في إدارة صندوق الزكاة.

H1: وجود عنصر مسائلة في إدارة صندوق الزكاة.

تم اختبار هده الفرضية بمقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات على أسئلة الحور الرابع والتي تتعلق بمدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة

الجدول يوضح :نتائج الأحادي العينة لدرجة الإجابات عن مدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة

جدول رقم (3-22):حساب t-test لأسئلة المحور الرابع :

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
خضوع صندوق الزكاة للمسائلة.	2.7298	0.72	4.9436	59	0,000

من خلال الجدول أعلاه يبين لنا انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالاستخدام test-t لاحظنا أن مستوى الدلالة المعنوية للمحور تساوي 0,000 و هي أكبر من 0.05 المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفرية H0.

اختبار الفرضية الخامسة:

H0: عدم وجود انضباط في الجهاز الإداري القائم على تسيير صندوق الزكاة .

H1: يوجد انضباط في الجهاز الإداري القائم على تسيير صندوق الزكاة .

تم اختبار هده الفرضية بمقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات على أسئلة الحور الخامس والتي تتعلق بتوفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة .

الجدول يوضح:نتائج أحادى العينة لدرجة الإجابات عن بتوفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة.

جدول رقم (3-23):حساب t- testلأسئلة المحور الخامس:

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة .	2,623	1.2584	3.8794	59	0,108

في هذا الاختبار قمنا بدراسة توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة . من خلال مدى الانضباط الجهاز الإداري القائم على ذلك و باستخدام t-test في اختبار بين المتوسطات المحور الخامس، لاحظنا أن مستوى الدلالة في الإجابات المحور يساوي 0,108 و هو أكبر عن 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة.

و كخلاصة و بعد قيامنا بعملية تحليل البيانات و اختبارها نستنتج أن إفصاح ، الاستقلالية ، العدالة ، المسائلة ، انضباط الجهاز الإداري ، يكسب و يعزز من ثقة الأفراد في صندوق الزكاة و تعامله معه و هذا ما من خلال تحليلنا مختلف متوسطات و انحرافات الأسئلة كل على حدا و ربهن عليه باختبار قيمة المحسوبة t-test تحليل دراسة مدى الفروق الموجودة بين المتوسطات لكل محور على حدا عند مستوى الدلالة 0.05 و الأخير صندوق الزكاة علية بتوفير الجيد لهذه المبادئ لزيادة ثقة الأفراد للتعامل معه .

خلاصة:

إن الزكاة تلعب دورا مهما داخل المجتمع الجزائري وذلك لما تقدمه لأصحاب الحاجات ، غير أن ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الجزائري جعل الزكاة لا تقوم بدورها المرجو ، وبالنظر إلى صندوق الزكاة الجزائري بصفة عامة وصندوق الزكاة ولاية عين تموشنت بصفة خاصة ، نجد أنه لم يحقق الأهداف المنشودة خاصة في مجال التحصيل ،والسبب الرئيسي يعود إلى نقص أو انعدام الثقة من طرف المواطنين في صندوق الزكاة الجزائري ،وهذا ما يجعل الأموال المحصلة من طرف الصندوق غير كافية لسد حاجيات مستحقيها .

وبهذا يظهر الدور الهام للإفصاح والشفافية في حوكمة صناديق الزكاة عامة ، وذلك في عمليات تحصيل وتوزيع أموال الزكاة ،والذي بات يعد من الاستراتيجيات الناجحة لدعم الثقة في الصندوق .

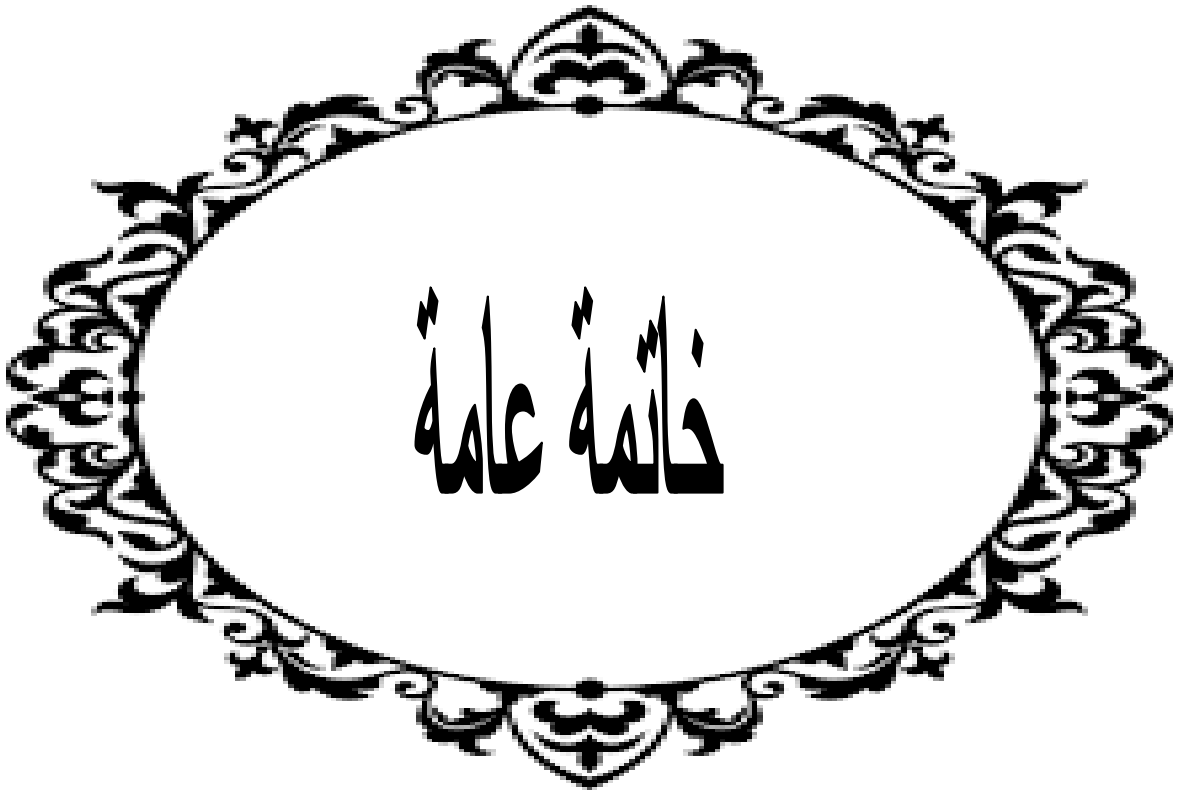
خاتمة عامة

خاتمة عامة:

باعتبار حوكمة الشركات إحدى متطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد ،من خلال الانعكاس الايجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد بشتى أنواعه .

وبهذا فان تطبيق قواعد الحوكمة في صناديق الزكاة بات إجباريا وخصوصا في الدول الإسلامية عامة و في الجزائر خاصة وذلك لمساهمتها في تطوير أداء هذه الصناديق وتعمق و تعزز ثقة المزكين فيها ،خاصة وأن هناك الكثير من الانتقادات توجهت لهذه الهيئات ،بسبب إدارتها وغياب الشفافية و العدالة في جبايتها وتوزيع أموال الزكاة واستثمارها .

من خلال تناولنا لدراستنا توصلنا إلى مجموعة النتائج والاقتراحات التالية :

النتائج:

- من خلال الاستبيان الذي قمنا به لمسنا نقص كبير لثقة المواطنين بصندوق الزكاة الجزائري ومن تم عدم التعامل معه وتفضيلهم توزيع الزكاة بأنفسهم.
- نسبة كبيرة من المزكين لا يدفعون زكاتهم لصندوق الزكاة الجزائري لعدم توفرهم على معلومات كافية عن الصندوق وهذا السبب الذي يحد ثقتهم بالصندوق.
- عدم استقلالية صندوق الزكاة الجزائري مما جعله لا يتوسع في زيادة تحصيل أموال الزكاة وعدم تلبية احتياجات الفقراء بشكل كافي الأمر الذي أبقى على الزكاة في طابعها التقليدي.
- عدم الدراية الكافية والإلمام بموضوع الحوكمة وتطبيق مبادئها على صناديق الزكاة لجعلها أكثر فعالية وكفاءة .
- بينت التجارب أهمية حوكمة الشركات وكذا أهمية الإفصاح والشفافية في دعم الثقة في المؤسسات .
- يعتبر عنصر الثقة أكبر تحد و عائق أمام صندوق الزكاة الجزائري.

- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحقيق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات خاصة وأهمها فقدان الثقة والمصداقية بالمؤسسة .

- تواجه الجزائر عدة تحديات في غرس حوكمة الشركات في المؤسسات بشكل صحيح وفعال .

- **الإقتراحات :**

- ضرورة أن تولي الدولة اهتماما بالغا بموضوع حوكمة المؤسسات وتطبيقه على صناديق الزكاة بالشكل السليم لما له من أهمية في الحد من الفساد الإداري و المالي آخذين التجارب الناجحة لبعض الدول الإسلامية في هذا الميدان مثل ماليزيا، إندونيسيا ،الكويت ،السعودية ..... .

- ضرورة الاهتمام أكثر بموضوع الزكاة باعتباره موردا ماليا وذلك بالقيام بحملات تحسيسية وإعلامية واسعة لكي يتضح للمواطنين كيفية عمل صندوق الزكاة وأهدافه.

- كما نقترح إلى تحصيل الزكاة من طرف الدولة إجباريا، وذلك من خلال وضع قوانين تشريعية تجبر رجال المال و الأعمال على دفع زكاتهم بمقدارها لصندوق الزكاة.

- كما نقترح إلى إلحاق صندوق الزكاة بوزارة المالية باعتباره موردا ماليا يمكن مساعدة الدولة في الخروج من أزمات المالية عوض الاستدانة الخارجية.

- ونقترح كذلك إلى رقمنة صندوق الزكاة لمعرفة بدقة أكثر مصدر أي دينار يدخل أو يخرج من حساب صندوق الزكاة.

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع الجزائري بضرورة وضع أموال الزكاة في صندوق الزكاة لاستثمارها في مشاريع تساهم في مكافحة الفقر و البطالة.

- تكوين إطارات ذات كفاءة في مجال تسيير أموال الزكاة ،كما يجب أن يكون الأشخاص القائمين على الصندوق ذوي ثقة وأمانة وأخلاق عالية.

- الالتزام بالإفصاح والشفافية عن كل العمليات التي تقوم بها صناديق الزكاة ، من خلال إصدار تقارير دورية تكون في متناول الأطراف ذات العلاقة ،وتكون متاحة على مواقع هذه الصناديق على شبكة الانترنت .

- إخضاع صندوق الزكاة للمسائلة والرقابة الدورية .

- الاعتماد على مبادئ الحوكمة التي من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية صندوق الزكاة الجزائري ،وكذا الاعتماد على أفراد ذوي كفاءة وخبرة في تطبيق مبادئ الحوكمة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية .

- توجيه أموال الزكاة إلى الاستثمار بدلا من توزيعها كما هي مثلا كبناء مصانع بأموال الزكاة، توظف فيها الفقراء ،وعائدات المصانع توزع على العمال وعلى فقراء آخرين وذلك من أجل المساهمة الفعالة في القضاء على الفقر والبطالة على حد سواء .

- اتخاذ آليات عمل جديدة من قبل صندوق الزكاة أي التنويع في أساليب التمويل بدل من الاعتماد على القرض الحسن وعرضها بطرق إشهارية مغرية تبين أهميتها وفائدتها على المجتمع مما يجعل المزكين أكثر جاهزية من الأول في دفع زكاتهم إلى صندوق الزكاة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب

1- سالم بن سلام بن حميد الفليتي"حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان ،دار أسامة، عمان الأردن سنة 2010.

2- صالحي محمد "التدقيق الداخلي و دوره في رفع من تنافيبة المؤسسة"، مطبعة رماح ،عمان الأردن ،السنة 2016.

3- علاء محمد شوقي إبراهيم "تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القهرة مصر،السنة 2015.

4- محمد الشريف بن زاوي" حوكمة الشركات و الهندسة المالية"،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية مصر ،السنة 2017.

5- حماد طارق عبد العال "حوكمة الشركات (مفاهيم،تجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)"،الدار الجامعية،مصر الإسكندرية،2005.

6- عبد العزيز قاسم محارب " اقتصاديات الزكاة الشرعية و تطبيقاتها العملية "، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر سنة 2015.

7- سلطان بن محمد علي سلطان "الزكاة تطبيق محاسبي معاصر "،دار المريخ للنشر،الرياض ، المملكة العربية السعودية ،1986.

8- أحمد محمد أحمد أبو طه "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي واعادة توزيع الدخل " كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ،2014 .

9- سعيد بن علي بن وهف القحطاني"الزكاة في الإسلام" ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،2008.

10- عثمان حسين عبد الله"الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي "دار الوفاء للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ،القاهرة ،1989.

11- صالح بن غانم السدلان"زكاة الأسهم و السندات و الورق النقدي"دار بلنسية للنشر،الطبعة الثالثة،المملكة العربية السعودية،1992.

12- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،(طبعة 25،مكتبة وهبة القاهرة ،مصر،ج1)،2007،ص328.

13- يوسف القرضاوي" فقه الزكاة"،(طبعة 25،مكتبة وهبة القاهرة ،مصر،ج2)،2007.

14- نعمت عبد الطيف مشهور"الزكاة الأسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي" الطبعة الأولى،بيروت، لبنان،1993

15- يوسف القرضاوي"دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية" الطبعة الأولى ،دار الشروق ،القاهرة،2001.

المذكرات :

1- عاشوري عبد الناصر بعنوان "دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ،2015-2016.

2- إلهام سنوساوي بعنوان "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية " مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 ،2015-2016 .

3- خرخاش جميلة"اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة الجزائر،2018.

4- عبد الرزاق حسن الشيخ "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين ، 2012.

5 - زبيدي بشير و سعيدي يحي "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الاداء المالي " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ،الجزائر،2015- 2016 .

3- حاتم رياض مصطفى أصلان " مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ""، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ،فلسطين ، 2015.

4- عبد الحكيم بزاوية "أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر،2018-2019.

5- هاني محمد خليل "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ،2009.

6-ماهر أسامة نايف شبير "أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ،أكتوبر 2017.

7- أمينة فداوي "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة برج باجي مختار ،عنابة ، الجزائر ،2013-2014 .

8- بن زغدة حبيبة "دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،2018- 2019.

9- محمد دمان دبيح "مؤسسة الزكاة و دورها الإقتصادي"مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014-2015.

10- بوكليخة بومدين"الإطار المؤسساتي للزكاة و دورها في التنمية الاقتصادية للجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013.

11- ختام عارف حسن عمراوي"دور الزكاة في التنمية الاقتصادية" رسالة ماجستير في الفقه و التشريع ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين،2010.

12- بن حمد لخضر"دراسة مقارنة للضريبة و الزكاة" رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر ،2000-2001.

المقالات :

1- سليماني إلياس"حوكمة الشركات"، مجلة البدر جامعة بشار، العدد09، السنة 2011.

2- طبيبل غبد السلام و بومدين يوسف "اتفاقيات بازل 3 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية" مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 العدد 19 ،2018 .

3- كردوسي أسماء "محاضرات في حوكمة الشركات" ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2019/2018.

4- زينب حسان النابلسي و خالد أرشيد الجعافرة "أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية "،المجلة العربية للإدارة ،العدد4، جامعة البلقاء، الأردن ،ديسمبر 2017

5- بلبركاني أم خليفة "آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية "،مجلة التنظيم والعمل ، العدد الخامس ، جامعة معسكر ،الجزائر .

6- ابتسام ساعد وخوني رابح "أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية "،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 46 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،مارس 2017.

7- يوب أمال "مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية " ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ،العدد 1،جامعة 20أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر ، 2017.

9-عدنان قباجة ومهند حامد وابراهيم الشقاقي "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2008.

10- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، إصدار 2009.

11- زعرور نعيمة و السبتي وسيلة و وئام حمداوي " ،تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر "مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،العدد01،المركز الجامعي تسمسيلت ، الجزائر ،مارس 2017.

12- وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية "رقى – زكاة الفطر "الموسوعة الفقهية، الجزء الثالث و العشرين، طباعة ذات السلاسل، الطبعة الثانية، لكويت، 1992.

13- دغفل فاطمة و بن رجم عبد الغفار ومنصوري حمزة" الصيغ التمويلية لاستثمار أموال الصندوق الزكاة الجزائري" ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع ، جامعة المسيلة .

14- بشير مهيدي و محمد بن ميمون " أثر تطبيق الزكاة في إعادة توزيع الدخل " مجلة بيت المشورة ،العدد4 ، الدوحة قطر، أبريل 2016.

15- ماهر حامد الحولي"الأموال التي يجب فيها الزكاة و مصارفها"بحث مقدم لليوم الدراسي بعنوان : الزكاة و الضريبة و آثارهما في المجتمع،كلية الشريعة و القانون غزة ، فلسطين، ماي 2006.

16- هدى معيوف"دور الزكاة في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر- بسكرة – العدد 39/38 ، مارس 2015.

17- موسى كاسحي"دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" مجلة الشريعة و الاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة ،العدد11(2017).

18- فوزي محيوق"الأثر الاقتصادي للزكاة للنموذج المقترح للتوازن الاقتصادي الكلى وفق الضوابط الاقتصاد الإسلامي " مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة واد سوف –الجزائر- العدد الثاني ،2008،ص 139.

19- مسعودي عمر و بن الذين أحمد "فعاليات صندوق الزكاة الجزائري فيدعم التنمية المحلية "، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة أحمد دراية ،أدرار-الجزائر-المجلد الثالث ـالعدد الرابع (ديسمبر 2017).

20- عبد الله محمد سعيد رباعية"توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية"مجلة جامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة جامعة أرموك،الأردن ،العدد22 (2009).

الملتقيات والدوريات الرسمية :

1- محمد زيدان "أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في صناديق و مؤسسات الزكاة" منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، جامعة الشلف، الجزائر،2017.

2- عمامرة ياسمينة" تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية و تحديات تطبيقها في الجزائر"،اقتصاديات الأعمال و التجارة،العدد الثاني ، أفريل 2017 .

3- شعبيب حمزة و غاليب عمر"تقييم آلية توزيع الزكاة بين مكافحة ظاهرة الفقر و تمويل المشاريع الاستثمارية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني جول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة ،20-21 ماي 2013.

4- لشلاش عائشة و قدوري هودة صلطان "أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة "الملتقى الدولي حول :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 3-4 ديسمبر 2012.

5- مفتاح صالح و خبيزة أنفال حدة "دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلام غير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر،20-21 ماي2013.

6- شعيب حمزة و غليب عمر"تقييم آلية توزيع الزكاة بين مكافحة ظاهرة الفقر و تمويل المشاريع الاستثمارية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلام غير ربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر،20-21 ماي2013.

7- بوكليخة بومدين و بوثلجة عبد الناصر "التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي الزكاة كوسيلة فعالة لتحقيقها" فعاليات المؤتمر الدولي للمسجد الزكاة والأوقاف،سلنجور ، مليزيا،1-2 ديسمبر 2015 .

8- عقبة عبد اللاوي و فوزي محيوق "نمدجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي" مداخلة في المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو المستخدم و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ،الدوحة، قطر ،18-20 ديسمبر2011.

9- نعمون وهاب وعناني ساسية "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الدولي حول :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 3-4 ديسمبر 2012.

10- أحمد عزوز "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة في تقليل من ظاهرة الفقر" مداخلة بالملتقى الدولي:الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري2011 بجامعة غرداية ،الجزائر.

11- عبد الله بن منصور و حكيم بن زاوية "تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة " مؤتمر علمي دولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة و الوقف)في تحقيق التنمية المستدامة ،20-21 ماي2013 ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

12- بوعلام بن جلالي و محمد العلمي "الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده و مضامينه"وقائع المؤتمر الثالث المنعقد في كوالا لمبور ،ماليزيا ،7-10 ماي 1990 .

مواقع الأنترنت :

1- علي محي الذين القره الداغي "بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة الزكاة و الضريبة في الفقه الإسلامي و القانون من الموقع الإلكتروني في :2020/04/09 http://www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=325

10- وثائق مصدرها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لعين تموشنت.

الملاحق

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد: علوم اقتصادية التجارية و العلوم التسيير

قسم: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان لإجراء دراسة ميدانية حول لصندوق الزكاة الجزائري

الأخت/ الأخ المكلف بدفع الزكاة:

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

هذا الاستبيان أداة لجمع البيانات بغرض إعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في المحاسبة والجباية المعمقة من المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، حيث تهدف هذه الدراسة الى ابراز مساهمة تطبيق آلية الحوكمة لكسب ثقة المواطنين بصندوق الزكاة الجزائري، لذا أستأذنكم من أجل الإجابة على الأسئلة والعبارات الواردة بقائمة الاستبيان من خلال تحديد درجة أهمية كل عبارة بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.

ولكم جزيل الشكر على حسن تعاونكم و استجابتكم الكريمة للمساهمة في خدمة البحث العلمي داعيا الله عز و جل أن يجزيكم خير الجزاء.

إعداد الطالب :

محروز عبد الله

إشراف الأستاذ:

درويش عمار

الجزء الأول : المعلومات الشخصية:

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- المستوى الدراسي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- الفئة العمرية 18-39 ☐ 40-59 ☐ 60 فما فوق ☐

4- الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5- المهنة : تاجر ☐ حرفي ☐ فلاح ☐ موظف ☐ مقاول ☐

أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ أخرى حدد ☐ .....

6- هل لك علم بأحكام الزكاة : ☐ نعم ☐ نوعا ما ☐ لا

7- ما هي الطريقة التي تعتمدها في دفع الزكاة؟ :

أدفعها بنفسي للفقراء ☐ أدفعها عن طريق شخص اتق به ☐

أدفعها لصندوق الزكاة عن طريق المسجد ☐ أدفعها لصندوق الزكاة عن طريق حوالة بريدية ☐

أدفعها لصندوق الزكاة عن طريق البنك ☐

8- إن كنت من المزكين فما هي السنوات التي دفعت فيها لصندوق الزكاة:

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

الجزء الثاني: محاور الدراسة

*المحور01: مدى شفافية صندوق الزكاة في الإفصاح عن نشاطاته.

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	صندوق الزكاة يقوم بدراسة طلبات المستفيدين بكل شفافية					
02	صندوق الزكاة يقوم بتصريح بمجموع أموال الزكاة المال التي جمعت .					
03	صندوق الزكاة يقوم برقمنة أموال الزكاة.					
04	صندوق الزكاة يقوم بالإفصاح عن كل أنشطة الزكاة بشفافية.					
05	المزكون على دراية بأهداف صندوق الزكاة.					

*المحور02: مدى تمتع صندوق الزكاة بالاستقلالية في القيام بوظائفه.

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	يحظى صندوق الزكاة بالاستقلالية في جمع و توزيع زكاة المال.					
02	صندوق الزكاة لا يتعرض لأي ضغوط خارجية.					
03	صندوق الزكاة يتخذ القرارات بكل حرية في إطار تعليمات السلطة المركزية.					
04	المزكون يشرفون بالتنسيق مع صندوق الزكاة على عملية توزيع الزكاة.					

*المحور 03: مدى عدالة صندوق الزكاة في صرف مداخيل الزكاة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	صندوق الزكاة يقوم بتطبيق أفضل الطرق لمعرفة مستحقي الزكاة.					
02	العاملين عليها يقومون بوضع أسس سليمة وفقا للعدد و الظروف الاجتماعية في توزيع الزكاة.					
03	هناك عدالة في توزيع الزكاة على مصارفها المحددة.					
04	صندوق الزكاة يعمل على ضمان حقوق مستحقي الزكاة الدين استوفوا شروط الاستفادة.					
05	لجنة الزكاة القاعدية و الولائية تتعامل بعدالة مع طلبات المستحقين .					

*المحور 04: مدى خضوع صندوق الزكاة للمسائلة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	يخضع صندوق الزكاة إلى الرقابة الداخلية و الخارجية دورية .					
02	العاملين القائمين على تحصيل الزكاة وإعادة صرفها يخضعون للمسائلة.					
03	هناك متابعة من الجهة الوصية لصندوق الزكاة على القروض الحسنة التي يمنحها لتمويل المشاريع المصغرة.					
04	توفر صندوق الزكاة على تقنية تسمح لأفراد المجتمع والمزكين من معرفة الفقراء المستفيدين ومال أموال الزكاة.					
05	يتوفر صندوق الزكاة على نظام تفتيش و مراقبة داخلية.					

*المحور 05: توفر عنصر الثقة في صندوق الزكاة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	صندوق الزكاة يتمتع بثقة جيدة من طرف المزكين مما يجعلهم يتعاملون معه دون أي شكوك					
02	الجهاز الإداري المشرف على صندوق الزكاة على علم و دراية بأحكام الزكاة.					
03	القائمين على تسيير صندوق الزكاة يتمتعون بقبول عام لأمانتهم ومكانتهم في المجتمع					
04	صندوق الزكاة يقوم بحملات تحسيسية وإعلامية ينشر فيها كل المعلومات لتحفيز المزكين على دفع زكاتهم وزيادة ثقتهم.					
05	دافعي الزكاة يلمسون مساهمة صندوق الزكاة في التخفيض من نسبة الفقر والبطالة.					

ملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الهام الذي تلعبه الحوكمة و المكانة التي أصبحت تتمتع بها من خلال تطبيق مبادئها بطريقة سليمة وهذا من أجل كبح ظاهرة الفساد الإداري و المالي و التشجيع على الإفصاح و الشفافية ، وباعتبار أن الزكاة موردا ماليا مهما أثبت فعاليته في تحقيق التنمية والقضاء على البطالة والفقر وذلك في العديد من الدول الإسلامية ،كما أن تطبيق آلية الحوكمة يساهم في تعزيز و كسب الثقة لدى المودعين و المزكين سواء بالمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام أو صناديق الزكاة بشكل خاص ،و من خلال دراستنا لصندوق الزكاة الجزائري –دراسة حالة عين تموشنت– توصلنا إلى أنه يفتقد لعنصر الثقة خاصة في مجال التحصيل و التوزيع و هذا راجع إلى عدم الامتثال لعنصر الإفصاح و الشفافية بالإضافة إلى عدم تطبيق مبدأ العدالة و المساواة في توزيع الأموال على مستحقيها ،لذا نقترح ضرورة أن تولي الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بموضوع الحوكمة و تفعيلها بصندوق الزكاة بشكل أوسع و اشمل لتحقيق الكفاءة والجودة.
الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، الزكاة ، الثقة ،صندوق الزكاة الجزائري .

Summary:
This study aimed to show the important role played by governance and the status it has become by applying its principles in a proper manner in order to curb the phenomenon of administrative and financial corruption and encourage disclosure and transparency, and considering that zakat is an important financial resource that has proven effective in achieving development and eliminating unemployment and poverty in many Islamic countries, and the application of the governance mechanism contributes to strengthening and gaining confidence among depositors and owners of both Islamic financial institutions in general. Or zakat funds in particular, and through our study of the Algerian Zakat Fund - the case study of Ain Tamoshant - we have concluded that it lacks the element of confidence, especially in the field of collection and distribution, due to the non-compliance with the element of disclosure and transparency in addition to the non-application of the principle of justice and equality in the distribution of funds to its beneficiaries, so we suggest that the Algerian state should pay close attention to the issue of governance and its activation in the zakat fund more broadly to achieve efficiency and quality.
keywords : Company Choirs, Zakat, Trust, Algerian Zakat Fund